الإثنين 5 تشرين الأول 2020
العدد 4165 السنة الخامسة عشرة
Lundi 5 Octobre 2020 no 4165 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

«الموت بألف طعنة» حتى تستقرّ الليرة

- **محمد وهبة** اقتصاد الكاش
- **ليا القزي** البحث عن دولارات «فريش»
- **جورج سالم** خيارات الإفلاس

خطة الحكومة المالية: مفاوضات سياسية - مصرفية لتسوية «على الطريقة اللبنانية» [4]

الترسيم: لبنان يرفض رفع مستوى التمثيل [2]

(علي حشيشو)

طريق قره باخ تمرّ ببرج حمّود!

[6ـ7]

تقرير

التنافس على الخلافة يحتدم: **صدعٌ داخل أسرة آل الصباح**

11

تقرير

دراسة لتوفيق كسبار **الدولة أقرضت مصرف لبنان... لا العكس**

4

الحدث

فريق ترامب يتخبّط **ارتفاع أسهم بايدن**

12

قضية اليوم

فور الإعلان عن اتفاق الإطار على ترسيم الحدود الجنوبية، بدأت قيادة الجيش تنفيذ المهمة الموكلة اليها بتشكيل فريق من الضباط لتمثيل لبنان. وقد رشّحت عددا من الأسماء لعرضها على رئيس الجمهورية العماد ميشال عون الذي سيعطي رأيه فيها بعد عودته من الكويت، وهي اسماء قابلة للتعديل. في الوقت عينه، يحاول العدو فرض رفع مستوى التمثيل في المفاوضات إلى المستوى السياسي، وهو ما يرفضه لبنان

مفاوضات الترسيم: لبنان يرفض حضور وزير الطاقة الإسرائيلي

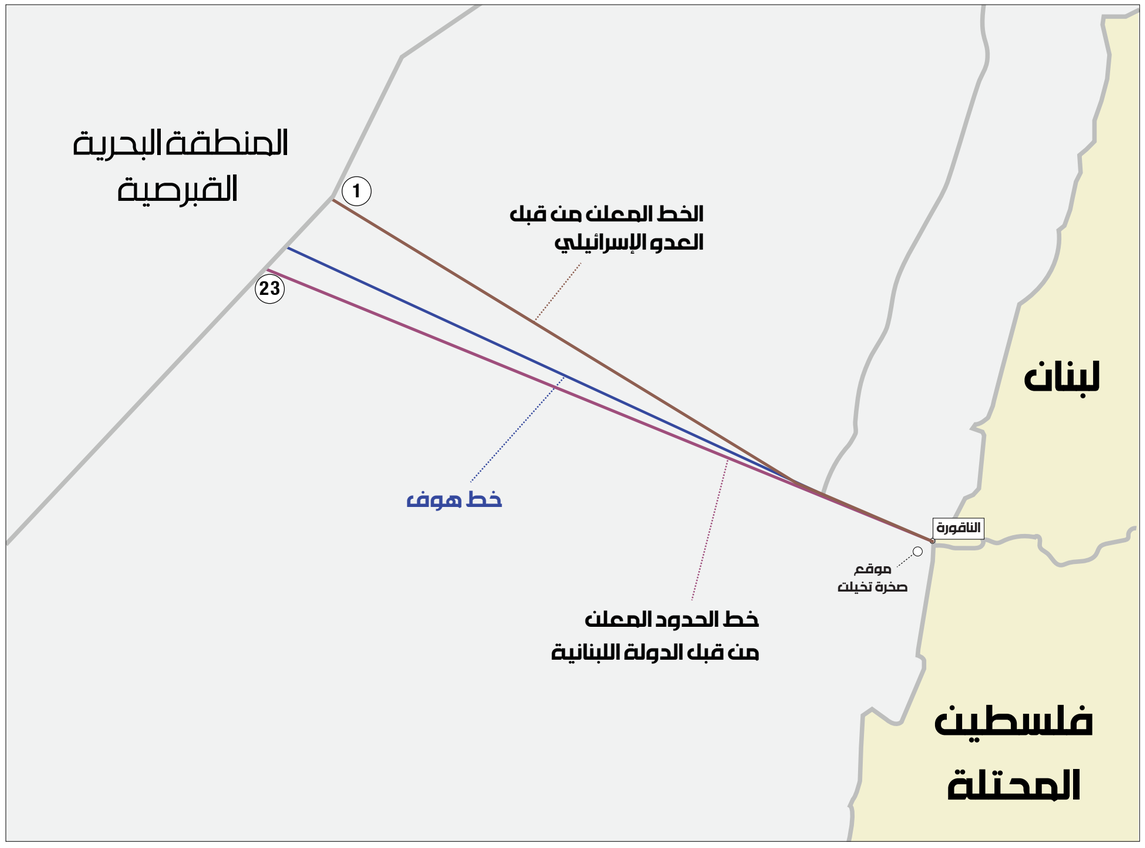

ميسم رزق

بعدَ أيام على إعلان رئيس مجلس النواب نبيه برّي عن اتفاق إطار التفاوض غير المباشر بين لبنان و«إسرائيل» على ترسيم الحدود الجنوبية، باشرت قيادة الجيش المُلزمة بتشكيل فريق من الضباط الذين سيمثّلون لبنان على طاولة المفاوضات إلى جانب فريق من الخبراء، بوضع اقتراح لمجموعة من الأسماء. وهذه الأسماء يجب أن تُرفع الى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ليختار منها أعضاء الوفد اللبناني، وفقاً لصلاحياته الدستورية. وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن من بين الأسماء المرشحة العميد الطيار بسام ياسين، نائب رئيس أركان الجيش، إضافة إلى كل من العقيد الركن البحري مازن بصبوص «وهو مختص في هذا الملف وله دراسة معمّقة عن الحدود البرية والبحرية، يعتبر فيها أن حقّ لبنان في البحر يتجاوز مساحة الـ 860 كلم²، والعقيد المهندس شاكر الحاج. هذه الأسماء بحسب مصادر مطلعة، ليست الوحيدة، فهناك أسماء أخرى ستقدَّم الى عون اليوم أو غداً. وسيبتّها رئيس الجمهورية، بالتشاور مع رئيس حكومة تصريف الأعمال، حسان دياب، بعد عودتهما من الكويت التي سيزورانها للتعزية بأميرها الراحل.

> اقترحت قيادة الجيش العميد بسام ياسين لرئاسة الوفد اللبناني المفاوض

الوفد سيكون برئاسة عميد في الجيش، ويضم ضباطاً وخبراء متخصصين في القانون الدولي والحدود، وسيعقد أول اجتماعاته في منتصف الشهر الحالي بحضور الموفد الأميركي ديفيد شينكر الذي يصل الى لبنان في 12 تشرين الأول. ولم تُحسم بعد، بين لبنان والأمم المتحدة، التفاصيل المتعلقة بـ«شكل» المفاوضات: كيف سيجلس الوفدان والراعي والوسيط؟ وكيف سيكون شكل الطاولة؟ هل سيُعتمد الإطار نفسه الذي اعتمد عام 1996، في لجنة مراقبة تفاهم نيسان، أي أن يجلس الوفدان اللبناني والاسرائيلي، كلّ منها في غرفة منفصلة عن الآخر، أم كما يجري الآن عبر اللجنة الثلاثية (الجيش اللبناني، اليونيفيل، جيش العدو) في مقر القوات الدولية في الناقورة، والتي تجتمع بصورة دورية منذ أكثر من 10 سنوات، على طاولة بثلاثة أضلع منفصلة، من دون أن يتبادل وفد لبنان أو وفد العدو الحديث المباشر، ويتوجه كل منهما بالكلام الى ممثل الأمم المتحدة. أما بالنسبة إلى الخرائط، فتقول المصادر إن لدى الجيش كل الخرائط التي بدأ إعدادها منذ عام 2006، وانطلق فيها الترسيم من النقطة (1) جنوباً باتجاه الشمال، وتبين في ما بعد أنه ترسيم خاطئ ويحرم لبنان من نحو 860 كيلومتراً مربعاً من المياه في المنطقة الاقتصادية الخالصة. تُضاف إليها الخرائط التي جرى إعدادها عام 2008، وتضمّنت تعديلاً في النقطة (1) لتصبح النقطة (23) هي نقطة انطلاق الترسيم جنوباً، ما أعاد قانوناً مساحة الـ 860 كلم مربعاً الى السيادة اللبنانية، فضلاً عن مرسوم المنطقة الاقتصادية الخالصة الذي تمّ اصداره عام 2011 وإيداعه لدى الأمم المتحدة.

وأهم ما في هذه الخرائط هو النقطة الفاصلة للحدود البرية في الناقورة، وهي النقطة «ب 1» التي سيكون لها تأثير كبير في رسم اتجاه خط الحدود البحرية، وبالتالي المنطقة الاقتصادية الخالصة. وهذه النقطة الموجودة في الناقورة كان يتمركز فيها «الجيش الإسرائيلي»، مع أنها تقع ضمن الأراضي اللبنانية. وقد دخلها الجيش اللبناني عام 2018، وكشف على العلامة المثبتة منذ اتفاقية الهدنة. واسترجاع هذه المسافة البسيطة على البر يعني استرجاع نحو 17 كلم عند نقطة نهاية المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحر. وكان العدو قد حاول سابقاً إجراء تعديلات عليها عبر دفع الحدود نحو خمسين متراً شمالاً متذرعاً بحجج أمنية، لكن لبنان رفض، لأن التعديل، ولو لمتر واحد شمالاً، يعني حتماً خسارة لبنان عشرات الكيلومترات في البحر.

لكن يبدو أن مسار انطلاق عملية التفاوض غير المباشر قد يعترضه بعض المطبات، إذ يحاول العدو «التذاكي» بتسريب معلومات نقلتها صحيفة «هارتس» منذ ثلاثة أيام عن أن «وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتس سيقود المحادثات من جانب تل أبيب، حيث تم بلورة الشروط الإسرائيلية لهذه المفاوضات قبل أسبوعين في اجتماع عقد برئاسة شتاينتس وكبار رجالات وزارته، وبمشاركة جهات من مكتب نتنياهو ووزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الأمن». هذا الشرط – إن صحّ – من شأنه أن يمنع انطلاق التفاوض المتفق عليه في الإطار وهو تفاوض تقني وفني، ومحاولة فرض مستوى وزاري من قبل تل أبيب هو لإعطاء التفاوض طابعاً سياسياً، علماً أن صحيفة «يديعوت أحرونوت» لفتت إلى أن ما يجري «ليس مؤشرات سلام ولا تطبيعاً». مصادر في الجيش أكدت أن «هذا الشرط يخالف الإطار المتفق عليه، والإصرار يعني أن إسرائيل تريد أن تعرقل، وللبنان الحق في الانسحاب والرفض وتبليغ ذلك الى الوسيط الأميركي والأمم المتحدة»، علماً أن «كل هذه الصيغة سيجري الاتفاق النهائي عليها قبل جلسة التفاوض». بدورها، أكّدت مصادر سياسية رفيعة المستوى لـ«الأخبار» أن لبنان يرفض قطعاً مشاركة وزير الطاقة الإسرائيلي في المفاوضات، وأن إصرار العدو على هذا الأمر يعني تفجير المفاوضات قبل انطلاقها.

ستانوس

الترسيم والتطبيع و«سياسة بلا سياسة»

حسن عليق

ثمة أمر إيجابي كشفته الردود والتعليقات على إعلان الرئيس نبيه بري التوصل لاتفاق إطار بشأن التفاوض على ترسيم الحدود البحرية الجنوبية والسعي إلى حل مسألة النقاط «المتحفَّظ عليها» على طول الخط الأزرق. فقد تبيّن أن رافضي وجود الكيان الإسرائيلي، بين المعادين لحركات المقاومة المسلحة، هم أكثر مما كنا نعتقد. ثمة أفراد يوصفون بالناشطين على وسائل ما يُسمى «التواصل الاجتماعي»، لا يُظهرون العداء لأحد، شخصاً كان أو جهةً سياسية أو دولة، بقدر إظهارهم العداء لفصائل المقاومة المسلحة، سواء كانت في لبنان أو في فلسطين أو في العراق، أو في أي مكان آخر على الكوكب. هؤلاء لم يتركوا دعاية موجّهة ضد حركات المقاومة إلا وتبنّوها وعملوا على ترويجها.

ليس الحديث هنا عن أفراد ومجموعات تخاصم قوى المقاومة، سياسياً، وهذا حقهم بطبيعة الحال، ولا عن أفراد يعارضون أصلاً أي عمل عسكري مقاوم ضد العدو (وهذا حقهم أيضاً). ولا هو عن أفراد ومجموعات وقوى احزاب لها موقفها الجذري من وجود «إسرائيل»، وانبروا للهجوم على قرار التفاوض غير المباشر مع العدو لترسيم الحدود البحرية. هذه الفئة الأخيرة تجاهلت أن لبنان رسَم الخط الأزرق عام 2000، بتفاوض غير مباشر مع العدو. وتجاهلت أن لبنان يخوض مفاوضات غير مباشرة، باجتماعات دورية (شبه شهرية، منذ عام 2007، بلا انقطاع) يشارك فيها ضباط من الجيش اللبناني ومن قوات الطوارئ الدولية ومن جيش الاحتلال، وانتفضت اليوم فور علمها بالاتفاق على إطار التفاوض، رغم أن هذا التفاوض بدأ منذ 10 سنوات بصورة متقطعة، مع الأميركيين، وهو متواصل منذ عام 2017، بلا انقطاع أيضاً. وشهدت المفاوضات منعطفات حرجة، حاول فيها الأميركيون فرض حلول على حساب لبنان، كاعتماد خط هوف حدوداً بحرية، ولو مؤقتة، بين لبنان وفلسطين المحتلة. وحينذاك، رفضت «قوى السلطة» العرض الأميركي، كما رفضت قبله وبعده عرض التنقيب الأميركي عن النفط والغاز في المنطقة البحرية «المتنازع عليها»، ثم إيجاد صيغة لاحقة لتقاسم عائدات استخراج الوقود. ورفضت أيضاً الاقتراح الأميركي الرسمي بوجوب دخول لبنان في «منتدى شرق المتوسط للغاز»، الذي أنشئ العام الماضي كتجمّع إسرائيلي - مصري - أردني - يوناني - قبرصي - إيطالي (بمشاركة السلطة الفلسطينية)، قبل ان يتحوّل، الشهر الفائت، إلى منظمة دولية حكومية، لكن بغياب السلطة الفلسطينية هذه المرة. تلك الفئة تجاهلت أيضاً أن كل ما جرى، على مدى عشر سنوات، كان علنياً، وتناولته وسائل الإعلام المختلفة، كما صرّح بشأنه مسؤولون لبنانيون.

المقصود بالحديث عن الإيجابية ليس مَن سبق ذكرهم. فهؤلاء، موقفهم المعادي لـ«إسرائيل» معروف وواضح. مشكلة غالبيتهم هي في أنهم يتعاملون مع السياسة بصفتها «ترند» على الـ«سوشل ميديا»، لا تعبيراً عن مصالح وموازين قوى شعبية واقتصادية ومالية وعسكرية، وعلاقات محلية وإقليمية ودولية. عالمهم السياسي هو هناك، في الهاشتاغ والبوست والتويت. ويتعاملون مع السياسة بصفتها عملية حصد لـ«اللايكات» والمشاهدات. ورغم عراقة بعض القوى السياسية، فإنها صارت أيضاً قوى سياسية «ترندية»، هي قديمة حتى كسا الغبار وجوهها، لكنها في الوقت عينه ما بعد حداثوية، لجهة أنها قوى وجماعات افتراضية، بمعنى أنها تنتمي إلى عصر الذكاء الاصطناعي.

هذه المشكلة تتشاركها القوى الآنف ذكرها مع «الناشطين» المقصودين بالإيجابية في موقفهم من مفاوضات الترسيم. هؤلاء، الناشطون الذين تبرّعوا لخدمة الدعاية المعادية للمقاومة، فكرةً وقوى، ويدافعون عن التطبيع بذريعة حرية الرأي، وعن المطبعين - أفراداً ومؤسسات ودولاً - ورعاتهم، فجّر فيهم إعلان برّي موجة من العداء لوجود إسرائيل لم تظهر سابقاً، أو أنها كانت موجودة، لكن التركيز على العداء للمقاومة، فكرةً وقوى مسلّحة، جعل ذلك العداء الوجودي لإسرائيل يضمر، او يتراجع قليلاً إلى ما وراء العداء الوجودي لحركات المقاومة. صحيح ان موقفهم المستجد إنما يعبّر أيضاً عن نية تشويه المقاومة، واتهامها بالتطبيع مع العدو لأنها لم تمنع الدولة اللبنانية من مفاوضة العدو، بصورة غير مباشرة، لتثبيت لبنانية المنطقة الاقتصادية البحرية والأراضي التي لا يزال العدو يحتلها على طول الخط الأزرق... صحيح ذلك، إلا أن هذا الموقف فيه الكثير من الإيجابية. على المستوى الفردي، وكمعارض لأي تفاوض مع العدو، مباشرة او غير مباشر، وخاصة متى كان بوساطة العدو الأميركي، أجد نفسي مزهواً باتساع فسطاط المتمسكين بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وبإعادة المسألة اليهودية مسألةً أوروبية، تماماً كما كانت في مطلع القرن الماضي. ثمة الكثير من الإيجابية في مواقف المزايدين. لم يبق إلا ان يؤسس أحدهم حركة مسلّحة جديدة، تكسر احتكار قوى المقاومة المسلّحة للمقاومة. هلمّوا إلى السلاح يا رفاق. القدس تناديكم.

حزب الله و«معركة الوعي»: العدوّ يصوّب على جمهور المقاومة

علي حيدر

لم يكن بوسع قيادة العدوّ، السياسية والعسكرية والاستخبارية، «بلم» الصفعة المدوّية التي تلقّتها من الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، فعمدت الى دراسة خياراتها المضادة بهدف احتواء تداعيات عملية الإحباط التي نفذها السيد نصر الله في الساحتين المحلية اللبنانية والإسرائيلية الداخلية. ونتيجة فشل المؤسستين السياسية والإعلامية، وتقويض صدقيّة رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، تم إيكال المهمة الى جيش الاحتلال الذي احتاج الى نحو 70 ساعة كي يبلور وينشر فيديو مكشوف الخلفية والأهداف التعويضية. مع ذلك، بدت خطوة الجيش أقرب الى الإقرار الضمني بعدم صحة ما روَّج له نتنياهو. لكن بدا أيضاً أن محاولة الجيش فشلت في تعديل الصورة التي تبلورت في أعقاب رد السيد نصر الله الذي أتى بعد أقل من ساعة من إعلان نتنياهو عن مخزن صواريخ مزعوم لحزب الله في منطقة الجناح (الضاحية الجنوبية لبيروت). ولم يحتج حزب الله إلى أكثر من ساعة لتنفيذه. ويمكن افتراض سيناريو أن خطوة الجيش أتت نتيجة ضغط مارسته القيادة السياسية، ولذلك كان باهتاً ومحدود التأثير. وإذا ما صح الاستدلال به، فهو مؤشر إضافي على انتصار حزب الله في معركة الوعي، وتعميق الهزيمة المعنوية والسياسية والإعلامية التي مني بها العدو في هذه الجولة من الصراع المفتوح والمتواصل، الذي لم ولن يفوّت أي وسيلة أو فرصة لاستهداف وعي ومشاعر جمهور المقاومة.

الصفعة التي تلقّاها كيان العدو بكل مؤسساته السياسية والأمنية والإعلامية، تمثلت بنجاح حزب الله في إحباط أهداف الحملة الدعائية التي تجنّد لها رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو واستخدم فيها منبر الأمم المتحدة، وأيضاً في قلب المعادلة التي حاول الأخير إرساءها بعدما بدا مُروِّجاً لمعلومات كاذبة عن وجود مخزن صواريخ لحزب الله يهدد سكان منطقة الجناح.

إصرار العدو على مواصلة المعركة الإعلامية، ينبع من حقيقة أن ما أعلنه نتنياهو لم يكن مجرد موقف في مناسبة عالمية يجدر استغلالها، بل هو ترجمة لخطة أوسع ينتهجها كيان العدو حزب الله، وتحديداً في مواجهة قدراته العسكرية والصاروخية النوعية. وبحسب صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، فإن «ما تقوم إسرائيل به، سواء من قبل نتنياهو أو من قبل الجيش الإسرائيلي – هو جزء من الحملة الدعائية التي من ضمن أهدافها تشويه صورة حزب الله وتقديمه كمن يعرّض حياة المدنيين في لبنان للخطر لأنه يخزّن المواد المتفجرة تحت الأحياء السكنية المكتظّة بالسكان».

أما بخصوص خلفية اللجوء الى هذا الخيار، وموقعه من استراتيجية العدوّ العامة في مواجهة حزب الله، فاضافت الصحيفة إن «هذا النوع من الأعمال تقوم به إسرائيل لإدراكها أن العمليات الهجومية قد تؤدي الى تصعيد في المنطقة».

من هنا، يتضح أن الحملة الدعائية التي تقوم بها «إسرائيل»، وتتناغم معها قوى محلية وإقليمية ودولية، هي من ضمن عدة مسارات تسعى الى تحريض الشعب اللبناني عموماً، وجمهور المقاومة خصوصاً على حزب الله، على أمل أن يساهم ذلك في تقويض قاعدته الشعبية ويفاقم الضغوط عليه من أجل إجباره على تقديم تنازلات تتلاءم مع أولويات ومصالح كيان العدو.

انطلاقاً ممّا تقدم، يصبح مفهوماً أنّ ما جرى لم يكن المرة الأولى التي يحاول فيها العدو تنفيذ مثل هذا المخطط. فقد سبق أن أعلن نتنياهو ومن على منبر الأمم المتحدة أيضاً، عن أمور مشابهة، وسبق للجيش الإسرائيلي أيضاً أن أعلن عن خرائط مزعومة في الاتجاه نفسه. واستناداً إلى نفس المنطق والرهان، سيبقى هذا المسار متواصلاً في مراحل لاحقة.

تندرج كل هذه الخطوات، ضمن إطار ما يُعرف بـ«معركة الوعي»، التي باتت تحتل جزءاً أساسياً في استراتيجية «إسرائيل» ضد أعدائها. وبحسب دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي في تل أبيب، فإن «استراتيجية الجيش التي نشرت عام 2018، سعت إلى إنتاج «قدرة تأثير على بلورة الوعي» في صفوف أعدائها والقوى الشعبية والسياسية للتأثير في مواقفها وخياراتها. ولهذه الغاية عمدت الى تطوير أدوات للتأثير الواسع والمركّز». وتلفت الدراسة الى أن «معركة الوعي» تحتل حيزاً أساسياً باعتبارها «جهداً مستقلاً ومرافقاً ومُكمّلاً لمختلف الجهود الأخرى»، الهجومية والدفاعية واللوجستية، بحسب ما تنص عليه استراتيجية الجيش. لكن اللافت أيضاً أن البند المتعلق بـ«معركة الوعي»، تم إدراجه في «فصل استخدام القوة» (في استراتيجية جيش الاحتلال) إلى جانب المناورة والنيران المتعددة الأبعاد، وأيضاً كان لها مكانتها في ما يتعلق بالقدرات الناعمة على مستوى (حرب) المعلومات والوعي والشرعية والقانون.

وبالنسبة إلى الأهداف المباشرة لهذه الاستراتيجية (معركة الوعي) حددت الدراسة (معهد أبحاث الأمن القومي) أن هدفها تغيير تصورات أعداء إسرائيل عبر التوجه إلى جماهير تم اختيارها، سواء كان جمهوراً محلياً أو المجتمع الدولي، على أمل أن يساهم ذلك في تغيير مواقف وسلوك الجمهور المستهدف ضد العدو (حزب الله) الذي يتم التحريض عليه. وتتفاوت النشاطات التي تندرج ضمن إطار هذه المعركة بين نشاطات سرية مطلقاً، وأخرى علنية مطلقاً، وما بينهما من نشاطات يتداخل فيها السري بالعلني.

مع ذلك، يبقى لـ«معركة الوعي» التي يشنّها كيان العدو، ومعه كل القوى الدولية والإقليمية والمحلية ضد حزب الله، خصوصية استثنائية، ففي الحالات التقليدية، يشكل هذا النوع من المعارك عاملاً مساعداً ومكملاً للجهود العسكرية، كما تمت الإشارة أعلاه. إلّا أنّها في سياق المواجهة مع حزب الله ارتقت بالنسبة إلى العدو الى أن تصبح خياراً موازياً للمواجهة العسكرية. وفي هذه المرحلة، ارتقت أيضاً الى أن تكون خياراً بديلاً منها، ويعود ذلك الى نجاح قوة الردع التي أرساها حزب الله في مواجهة الخيارات العدوانية الإسرائيلية خلال أكثر من 14 عاماً (منذ حرب عام 2006)، في توفير مظلة حماية للبنان وللمقاومة كي تبني وتطور قدراتها الردعية والدفاعية. في المقابل، بدا أن العدو درس خياراته البديلة والمضادة وخلص الى التسليم بحقيقة ضيق خياراته. دفعه ذلك الى تبنّي مروحة من الخيارات البديلة، تشكل أحد مساراتها الأساسية «معركة الوعي» التي تستهدف جمهور المقاومة. وبتقييم إجمالي لما شهدته هذه الساحة من جولات، من الواضح أن حزب الله حقق انتصاراً تمثّل في إحباط مساعي ورهانات العدو في انفضاض جمهور المقاومة عنها. وأظهر فيها هذا الجمهور وعيه لحقيقة موقع ودور المقاومة في حاضره ومستقبله، كما كان لها دور مصيريّ في مواجهة التهديدات المحدقة بلبنان والمنطقة.

حق الرد

توضيح من «كهرباء لبنان»

عطفاً على ما ورد في «الأخبار» (2020/10/1) بعنوان «كهرباء لبنان تتاجر بالفيول!»، وتضمّن عدة مغالطات، يهمنا أن نوضّح ما يلي:

1 - تنفي مؤسسة كهرباء لبنان جملة وتفصيلاً الادعاء بأنها «تبيع الفيول»، إذ أن تسليم منشآت النفط جزءاً من كميات الفيول أويل المورّدة لصالح معامل مؤسسة كهرباء لبنان يرتبط بوزارة الطاقة والمياه، ويتم بطلب مباشر من معالي وزير الطاقة والمياه وليس بقرار من مؤسسة كهرباء لبنان. ويتم تسديد ثمن المحروقات بالكامل من جانب منشآت النفط مباشرة إلى خزينة الدولة من خلال حسابها لدى مصرف لبنان، ولا دور للمؤسسة في هذا الإطار كي تُعتبر من وارداتها أو تُسجّل في حساباتها. وسبق للمؤسسة أن أكّدت ذلك في عدة كتب صادرة، آخرها كتابها رقم 2319 تاريخ 2020/3/5 إلى منشآت النفط. علماً أن مؤسسة كهرباء لبنان ومنشآت النفط تتبعان لوزارة الطاقة والمياه التي تستورد الفيول أويل لصالح معامل المؤسسة وتدير وتنفذ عقود استيراد الفيول بواسطة المديرية العامة للنفط.

2 - إن البيانات الجمركية العائدة للبواخر المحمّلة بالمحروقات لصالح المؤسسة منظّمة لكافة هذه البواخر من دون استثناء، والرسوم والضرائب موضوع المقال تتعلق فقط ببعض البواخر التي وصلت بين عامي 2010-2012.

3 - في ما يتعلق بكتاب مؤسسة كهرباء لبنان رقم 6106 تاريخ 2020/9/22 الموجه إلى معالي وزير الطاقة والمياه لتسديد وضعية المشتقات ودفع الرسوم والضرائب، والذي ورد في مقالكم أنه ورد إلى المديرية العامة للاستثمار بتاريخ 25 أيلول، فإن الحل الوارد في هذا الكتاب هو الحل الأمثل والأنسب في ظل وضع المالية العامة ككل، بما فيه وضع المؤسسة المالي في ظل تعرفة متدنية منذ العام 1994 عندما كان متوسط سعر النفط العالمي حوالي 20 دولاراً، ووضع سائر المؤسسات والإدارات العامة التي تترتب عليها مستحقات عن فواتير الكهرباء غير مسددة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان، ومجموعها يفوق بكثير قيمة المستحقات المتبقية على المؤسسة إلى المديرية العامة للجمارك. علماً أن هذا الموضوع قائم في الأصل بين إدارات رسمية في الدولة، مؤسسة كهرباء لبنان والمديرية العامة للجمارك وإدارات الدولة والمؤسسات العامة التي لم تسدّد فواتير الكهرباء، أي ضمن القطاع العام، ولأن المؤسسة حريصة على إيجاد حل لهذا الموضوع، قامت بتقديم الطرح الوارد في كتابها المذكور، وهي مستعدة لمناقشته مع أية جهة رسمية.

مؤسسة كهرباء لبنان
المكتب الإعلامي

تقرير

هل دفن معدّو خطّة التعافي المالي الحكوميّة خطّتهم؟ منذ إيقاف صندوق النقد الدولي المفاوضات مع حكومة حسان دياب، بدا نقاش خافت حول تعديل الخطة الحكومية وتطويرها، فيما ذهب البعض الى الحديث عن خطة بديلة وبرنامج مختلف. وما بين هذا وذاك، انطلقت بعض الأحزاب في مفاوضات «غير رسمية» مع المصارف، للتوافق معها حول أرضية مشتركة تنقذها من شطب كامل رساميلها مقابل الاحتفاظ بجزء معيّن يساعدها على «إعادة النهوض». يحصل ذلك رغم قيام هؤلاء انفسهم بجسّ نبض مسبق مع الصندوق، فاتاهم الجواب الصارم بالإصرار على شطب كامل الرساميل. اقتنع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالمسألة، فيما لا يزال بعض السياسيّين يطمحون للالتفاف على الصندوق «على الطريقة اللبنانية»

التفاف جديد على خطة الحكومة المالية: مفاوضات سياسية - مصرفية لتسويـة «على الطريقة اللبنانية»

رلى إبراهيم

فور تكليف مصطفى أديب بتشكيل الحكومة، برزت ورقتان اقتصاديتان، إحداهما تعود لحركة أمل، والأخرى للتيار الوطني الحر. نصّت الأولى على إعداد خطة مالية جديدة للتفاوض مع صندوق النقد، متجاهلة خطة التعافي المالي بالكامل، فيما أشارت الثانية الى ضرورة تطوير الخطة الحكومية. كان الرهان هنا على أن تحسم الحكومة المقبلة هذه المسألة، وتعيد المفاوضات الى السكة الصحيحة، بما تحمله من غطاء دولي وإصرار على ربط كل المساعدات بصندوق النقد الدولي. طارت الحكومة مع اعتذار أديب، فعادت الدفة الى حكومة تصريف الأعمال، علماً بأن التواصل بين ممثّلي حكومة حسان دياب والصندوق لم تتوقف؛ إذ تشير المصادر الى تواصل دائم بين الطرفين وإبداء الناطقين باسم الصندوق استعداداً دائماً لإعادة استئناف المفاوضات ما إن تذلل العقبات السابقة، وأبرزها: أرقام موحّدة والبدء بالإصلاحات.

من جهة أخرى، وقبيل انفجار المرفأ بيوم، كانت الاجتماعات مفتوحة بين ممثلين عن الفريق الحكومي وفريق المصارف («تقريب وجهات النظر»، على أن تستلحق بلقاءات مكثفة في الأيام التي تلي، للوصول الى أرضية مشتركة حول طريقة توزيع الخسائر ومسألة إعادة رسملة المصارف والصندوق السيادي المعتزم إنشاؤه. عُلّقت هذه المبادرة نتيجة انفجار المرفأ والأحداث اللاحقة، تخلّلتها محاولة جمعية المصارف استجداء عطف «المجتمع الدولي» في الوقت الضائع، ظنّاً منها أنه يمكنها بهذه الطريقة الهروب من المسؤولية وأيضاً المضيّ بالاستحواذ على أصول الدولة. عملية «السطو» هذه أحبطت هي الأخرى، لا بقناعة من المصارف التي سبق لها أن استخدمت ودائع الناس بدم بارد في صفقاتها مع مصرف لبنان وفي توزيع الأرباح على المساهمين وزيادة ثرواتهم، ولا بسبب الضغط السياسي المحلي، بل إثر ما سمعته، سواء من الفرنسيين أو قبلها من وفد صندوق النقد. فبات على علم بأنّ أوّل شروط الصندوق غير القابلة للتعديل هو تحميل جزء من الخسائر الى المصارف. وعليه، يقول أحد المعنيين بالملف إن «خطة المصارف التي تنص على التضحية بأموال الناس وتحييد ثروات أصحابها قد سقطت. انتقلنا الى مرحلة أخرى هي مرحلة توزيع الخسائر». ووفق المصدر، فإن الاستراتيجية الأولى قامت على تحديد أرقام الخسائر في كل قطاع للعبور الى الضفة الأخرى، أي طريقة توزيعها. لكن يبدو أن المقاربة تغيّرت، إذ يجري الاتفاق على كيفية توزيع الخسائر، ثم مناقشة الأرقام والنسب. وصلت الرسالة الى المصارف، فباتت أكثر ليونة لناحية اقتناعها بتحمل الخسائر وموافقتها على الانتقال الى قيمتها. وذلك، وفق ما يقوله أحد أعضاء الوفد الحكومي المفاوض، «خرق مهم». فاحد أسباب توقف المفاوضات مع الصندوق هو «تعنّت المصارف بحماية وتغطية من لجنة تقصّي الحقائق النيابية، حيال ما سمّته حقّها في الحفاظ على رساميلها وإصرارها على عدم تحمّل أي خسائر نتيجة تصرفها بالودائع». إذاً، الخرق الحاصل ليس سوى كسب موافقة ممثلي المصارف على تحمل جزء من الخسائر وشطب جزء من رساميلها. ما يعني أن التقدّم الفعلي لم ينجز بعد، فثمّة من لا يدير أذناً لشروط الصندوق، وثمّة من يصرّ على التحايل عليه «على الطريقة اللبنانية». لكن كل من سعى الى «جس» نبض الصندوق في ما يتعلق بإعادة رسملة المصارف، سمع كلاماً واضحاً عن ضرورة شطب كل الرساميل دفعة واحدة، أي ما يقدّر بـ 22 مليار دولار إذا ما احتسب مبلغ 33 ألف مليار ليرة على سعر صرف يوازي 1500 ليرة لبنانية. وبحسب أحد الخبراء الاقتصاديين، فإن قيمة الرساميل لن يجري تحديدها بأي حال من الأحوال وفق سعر الصرف القديم، بانتظار التوافق مع الصندوق على سعر الصرف لإعادة تقييم رأس المال المصرفي. الفارق هنا كبير، إذ تنخفض الرساميل من 20 ملياراً الى 8 مليارات وفق سعر صرف يوازي 4000 ليرة للدولار، و4 مليارات دولار على سعر صرف يوازي 8 آلاف ليرة للدولار. فكيف الحديث اليوم عن شطب نصف الخسائر وموافقتها على الانتقال الى قيمتها. وذلك، وفق ما يقوله أحد أعضاء الوفد الحكومي المفاوض، «خرق مهم». فاحد أسباب توقف المفاوضات مع الصندوق هو «تعنّت المصارف بحماية وتغطية من لجنة تقصّي الحقائق النيابية، حيال ما سمّته حقّها في الحفاظ على رساميلها وإصرارها على عدم تحمّل أي خسائر نتيجة تصرفها بالودائع». إذاً، الخرق الحاصل ليس سوى كسب موافقة ممثلي المصارف على تحمل جزء من الخسائر وشطب جزء من رساميلها. ما يعني أن التقدّم الفعلي لم ينجز بعد، فثمّة من لا يدير أذناً لشروط الصندوق، وثمّة من يصرّ على التحايل عليه «على الطريقة اللبنانية». لكن كل من سعى الى «جس» نبض الصندوق في ما يتعلق بإعادة رسملة المصارف، سمع كلاماً واضحاً عن ضرورة شطب كل الرساميل دفعة واحدة، أي ما يقدّر بـ 22 مليار دولار إذا ما احتسب مبلغ 33 ألف مليار ليرة على سعر صرف يوازي 1500 ليرة لبنانية. وبحسب أحد الخبراء الاقتصاديين، فإن قيمة الرساميل لن يجري تحديدها بأي حال من الأحوال وفق سعر الصرف القديم، بانتظار التوافق مع الصندوق على سعر الصرف لإعادة تقييم رأس المال المصرفي. الفارق هنا كبير، إذ تنخفض الرساميل من 20 ملياراً الى 8 مليارات وفق سعر صرف يوازي 4000 ليرة للدولار، و4 مليارات دولار على سعر صرف يوازي 8 آلاف ليرة للدولار. فكيف الحديث اليوم عن شطب نصف الخسائر وموافقتها على الانتقال الى قيمتها. وذلك، وفق ما يقوله أحد أعضاء الوفد الحكومي المفاوض، «خرق مهم». فاحد أسباب توقف المفاوضات مع الصندوق هو «تعنّت المصارف بحماية وتغطية من لجنة تقصّي الحقائق النيابية، حيال ما سمّته حقّها في الحفاظ على رساميلها وإصرارها على عدم تحمّل أي خسائر نتيجة تصرفها بالودائع». إذاً، الخرق الحاصل ليس سوى كسب موافقة ممثلي المصارف على تحمل جزء من الخسائر وشطب جزء من رساميلها. ما يعني أن التقدّم الفعلي لم ينجز بعد، فثمّة من لا يدير أذناً لشروط الصندوق، وثمّة من يصرّ على التحايل عليه «على الطريقة اللبنانية». لكن كل من سعى الى «جس» نبض الصندوق في ما يتعلق بإعادة رسملة المصارف، سمع كلاماً واضحاً عن ضرورة شطب كل الرساميل دفعة واحدة، أي ما يقدّر بـ 22 مليار دولار إذا ما احتسب مبلغ 33 ألف مليار ليرة على سعر صرف يوازي 1500 ليرة لبنانية. وبحسب أحد الخبراء الاقتصاديين، فإن قيمة الرساميل لن يجري تحديدها بأي حال من الأحوال وفق سعر الصرف

> قدمت بعض الأحزاب عرضاً للمصارف بالإبقاء على 10% من رساميلها

اللاحقة، تخلّلتها محاولة جمعية المصارف استجداء عطف «المجتمع الدولي» في الوقت الضائع، ظنّاً منها أنه يمكنها بهذه الطريقة الهروب من المسؤولية وأيضاً المضيّ بالاستحواذ على أصول الدولة. عملية «السطو» هذه أحبطت هي الأخرى، لا بقناعة من المصارف التي سبق لها أن استخدمت ودائع الناس بدم بارد في صفقاتها مع مصرف لبنان وفي توزيع الأرباح على المساهمين وزيادة ثرواتهم، ولا بسبب الضغط السياسي المحلي، بل إثر ما سمعته، سواء من الفرنسيين أو قبلها من وفد صندوق النقد. فبات على علم بأنّ أوّل شروط الصندوق غير القابلة للتعديل هو تحميل جزء من الخسائر الى المصارف. وعليه، يقول أحد المعنيين بالملف إن «خطة المصارف التي تنص على التضحية بأموال الناس وتحييد ثروات أصحابها قد سقطت. انتقلنا الى مرحلة أخرى هي مرحلة توزيع الخسائر». ووفق المصدر، فإن الاستراتيجية الأولى قامت على تحديد أرقام الخسائر في كل قطاع للعبور الى الضفة الأخرى، أي طريقة توزيعها. لكن يبدو أن المقاربة تغيّرت، إذ يجري الاتفاق على كيفية توزيع الخسائر، ثم مناقشة الأرقام والنسب. وصلت الرسالة الى المصارف، فباتت أكثر ليونة لناحية اقتناعها بتحمل الخسائر وموافقتها على الانتقال الى قيمتها. وذلك، وفق ما يقوله أحد أعضاء الوفد الحكومي المفاوض، «خرق مهم». فاحد أسباب توقف المفاوضات مع الصندوق هو «تعنّت المصارف بحماية وتغطية من لجنة تقصّي الحقائق النيابية، حيال ما سمّته حقّها في الحفاظ على رساميلها وإصرارها على عدم تحمّل أي خسائر نتيجة تصرفها بالودائع». إذاً، الخرق الحاصل ليس سوى كسب موافقة ممثلي المصارف على تحمل جزء من الخسائر وشطب جزء من رساميلها. ما يعني أن التقدّم الفعلي لم ينجز بعد، فثمّة من لا يدير أذناً لشروط الصندوق، وثمّة من يصرّ على التحايل عليه «على الطريقة اللبنانية». لكن كل من سعى الى «جس» نبض الصندوق في ما يتعلق بإعادة رسملة المصارف، سمع كلاماً واضحاً عن ضرورة شطب كل الرساميل دفعة واحدة، أي ما يقدّر بـ 22 مليار دولار إذا ما احتسب مبلغ 33 ألف مليار ليرة على سعر صرف يوازي 1500 ليرة لبنانية. وبحسب أحد الخبراء الاقتصاديين، فإن قيمة الرساميل لن يجري تحديدها بأي حال من الأحوال وفق سعر الصرف

(هيثم الموسوي)

وعملياً، كل دولار لا يقتطع من رأسمال المصارف سيقتطع من ودائع الناس، او سيدفعه جميع دافعي الضرائب. لذلك، خطة المصارف وتبريرات لجنة تقصّي الحقائق ساقطة في حمايتها للرساميل تحت حجة حماية الودائع، لأنها وفق هذه الاستراتيجية، لا تحمي سوى أموال كبار المساهمين. وهنا، يقول رئيس أحد الأحزاب الكبرى: «ارتكبنا خطأ كبيراً بإعطاء المصارف هامشاً للتدخل في مصير البلد المالي، عبر عدم إعدادنا جلاً متكاملاً التفاصيل أولاً، ثم إجبار المصارف على السير به إنْ شاءت أو أبت». رغم ذلك، يخوض حزبه وغيره من الأحزاب، مفاوضات «غير رسمية» مع المصارف تحت عنوان الوصول الى اتفاق وسطي ما بين شطب كامل الرساميل وعدم المسّ بها نهائياً. يصرّ هؤلاء على تجاهل شروط الصندوق، بناءً على «توقعات» بإمكانيّة تليين تصلب الصندوق عبر اعتماد منطق أجنبي يقضي بترك 10% من قيمة رساميل المصارف حتى تتمكن من إعادة النهوض: «ستتم دراسة وضع كل مصرف على حدة، فبعضها لم يتورط بهندسات مالية ولا بعملية احتيالية لكسب فوائد عالية من أموال المودعين، وبعضها ميت أصلاً». بالتالي، تفترض بعض الأحزاب، ومنها التيار الوطني الحر وحركة أمل، أن الإبقاء على نحو 2 مليار دولار من رساميل المصارف بدلاً من عدم المسّ بها أو المسّ بنصفها فقط، يعدّ تنازلاً كبيراً. ويعوّل الحزبان هنا على إقناع الصندوق بما تقدّم على أنه تسوية سياسية - واقعية.

«زمن المصارف»

أيّ مسعى لإعادة استئناف المفاوضات مع صندوق النقد، على ما يشير أحد المعنيين الرئيسيين بالملف، لا يتطرق الى مقاربة منطقية وعلمية للخسائر، ستنتهي كما انتهت النقاشات السابقة، على أن عدم وجود حكومة يصعّب إجراء مفاوضات جدّية، ولا سيما أن حكومة تصريف الأعمال التي يرأسها حسان دياب لا يمكنها عقد التزامات وإلزام الحكومة المقبلة بها. فيما أداء غالبية الأفرقاء السياسيين والمسؤولين يصعّب قيام أيّ حل: «ما زالوا يكذبون الكذبة نفسها ولكن بمعايير مختلفة». ولا يزال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يراهن على «تجاهل فجوة المصرف لتغطيتها في غضون 10 سنوات من خلال أرباح مرتقبة، بينما فهم المسألة هذه، وبات يتحدث بها، فيما الجزء الأكبر من السياسيين اللبنانيين يصرّ على عدم فهمها». أما ما حصل أخيراً من توقف المفاوضات الى انفجار المرفأ، فاعتذار رئيس الحكومة المكلّف مصطفى أديب، فتلك فرصة ذهبية للمصارف ولحزبها الذي سيسعى الى إبقاء الأمور على ما هي عليه: «مصرف لبنان مستمر بطبع العملة اللبنانية، ويقوم بمسح خسائره وتخفيف مطلوباته ومطلوبات المصارف بالعملة الأجنبية. خطة حكومة دياب باتت ثانوية. الفريق الاستشاري المفاوض استقال بمعظمه، في ما عدا مستشار رئيس الحكومة المستقيل، جورج شلهوب الذي بات بحكم المستقيل هو الآخر. ما يعني أن الصامد الوحيد في الوفد هو المستشار المالي لرئيس الجمهورية شربل قرداحي». لكن استمرار الانهيار الاقتصادي والمالي من دون إقرار الإصلاحات في البرلمان، أقلّه كبادرة حسن نية تجاه المجتمع الدولي، يعني دفع البلد ومواطنيه نحو المزيد من الفقر والغلاء. فقد سبق للحكومة أن طلبت مساعدة مالية عاجلة من صندوق النقد بمعزل عن البرنامج، ربطاً بفيروس كورونا وانفجار المرفأ، جرى رفضها لسببين: «عدم القدرة على السداد وعدم إقرار الإصلاحات».

في السياق الأخير، اقتنعت جمعية المصارف، وفق المصدر نفسه، بصعوبة الاستحواذ على أصول الدولة، فقيمة 200 ألف متر مربع فقط على الواجهة البحرية في وسط بيروت، تساوي بالحد الأدنى 4 مليارات دولار (تمّ بيع المتر الواحد في منطقة قريبة جداً منها، منذ مدة قصيرة، بقيمة 20 ألف دولار). ما يعني أن الاستثمار بهذه العقارات التي تملكها الدولة سيدرّ على الدولة نفسها المليارات، خلافاً لتخمين المصارف الذي يقارب $750 للمتر الواحد. يبقى أن يقتنع السياسيون قبل أصحاب المصارف بعدم جدوى المراهنة على استعمال ولو متر واحد من أملاك الدولة وعدم إغداق الوعود الكاذبة على المصارف بالقدرة على الاحتفاظ برساميلها مقابل خدمات شخصية لهم. أما الخطوة الثانية فتتوقف بتفاهم كبير ما بين الحكومة ومصرف لبنان والصندوق حول تحرير سعر الصرف. فيما الخطوة الثالثة والأهم، تقضي باقتناع الجميع بأن أرقام الخسائر الواردة في خطة التعافي المالي ثابتة ولا يمكن تعديلها أو إنكارها أو إخفاؤها. «الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فهم المسألة هذه، وبات يتحدث بها، فيما الجزء الأكبر من السياسيين اللبنانيين يصرّ على عدم فهمها»، أما ما حصل أخيراً من توقف المفاوضات الى انفجار المرفأ، فاعتذار رئيس الحكومة المكلّف مصطفى أديب، فتلك فرصة ذهبية للمصارف ولحزبها الذي سيسعى الى إبقاء الأمور على ما هي عليه: «مصرف لبنان مستمر بطبع العملة اللبنانية، ويقوم بمسح خسائره وتخفيف مطلوباته ومطلوبات المصارف بالعملة الأجنبية. خطة حكومة دياب باتت ثانوية. الفريق الاستشاري المفاوض استقال بمعظمه، في ما عدا مستشار رئيس الحكومة المستقيل، جورج شلهوب الذي بات بحكم المستقيل هو الآخر. ما يعني أن الصامد الوحيد في الوفد هو المستشار المالي لرئيس الجمهورية شربل قرداحي». لكن استمرار الانهيار الاقتصادي والمالي من دون إقرار الإصلاحات في البرلمان، أقلّه كبادرة حسن نية تجاه المجتمع الدولي، يعني دفع البلد ومواطنيه نحو المزيد من الفقر والغلاء. فقد سبق للحكومة أن طلبت مساعدة مالية عاجلة من صندوق النقد بمعزل عن البرنامج، ربطاً بفيروس كورونا وانفجار المرفأ، جرى رفضها لسببين: «عدم القدرة على السداد وعدم إقرار الإصلاحات».

«ثروة» المصارف المخفيّة

استناداً الى سعر صرف يوازي 1500 ليرة للدولار، يبلغ مجموع رساميل المصارف 22 مليار دولار. وفي حال كان الدولار يساوي 4 آلاف ليرة لبنانية، فإنّ قيمة الرساميل تنخفض الى 8 مليارات دولار. لكن بين هذا وذاك، ثمة مليارات مخفيّة تتحفّظ المصارف عن ذكرها أو احتسابها. يتحدث أحد المعنيين بالملف المالي عن 7 مليارات دولار تحتفظ بها المصارف كـ«مركز قطع بنيوي حماية لجزء، من أموالها الخاصة، وعن 6 مليارات دولار استثمارات لها في الخارج». ما يعني أن المصارف تحمي نفسها مسبقاً بـ13 مليار دولار، فيما تدّعي اليوم أنها تساهم بنصف رأسمالها البالغ 33 ألف مليار ليرة، ليتبقى لها نحو 17 ألف مليار ليرة أي نحو 12 مليار دولار على سعر الصرف الرسمي الحالي. تختلف الآراء هنا بين من يؤكد أن هذه المليارات حوّلتها المصارف الى الدولار وقد حمت نفسها من آثار انهيار الليرة، وبين من ينفي ذلك. الثابت أن «التضحية» كما يسعى المصرفيون إلى إظهارها، ستكون بمبلغ يقارب 17 ألف مليار ليرة لبنانية أي نحو 4 مليارات دولار وفق سعر صرف الأربعة آلاف ليرة للدولار الواحد. فيما النصف الثاني من المبلغ المتبقي لديهم هي الأموال المدورلة أي أموال الناس التي تنقسم ما بين الاحتياطي، والاستثمارات الخارجية التي هي عبارة عن خسارات تمت تغطيتها عبر الهندسات المالية. من جهة أخرى، تخفي المصارف بصمت «ثروة» أخرى تتمثّل بالموجودات العقارية والأبنية التي تمتلكها. هذه الاحتياطات الخفيّة لم يتم تخمينها منذ نحو 30 أو 40 عاماً هرباً من الضريبة، وقد ازدادت قيمتها بالمليارات عبر السنوات. السؤال الرئيسي هنا: لماذا لم يعمد أحد الى طلب إعادة تخمين موجودات هذه المصارف العقارية التي تخفي على الأقل 6 أو 7 مليارات دولار؟ وعلى أيّ أساس اعتمدت هذه الشراكة في توزيع الخسائر عبر اقتطاع نصف الرساميل والإبقاء، على النصف الآخر ليتحمّله الشعب؟

تقرير

دراسة لتوفيق كسبار: الدولة أقرضت مصرف لبنان... لا العكس!

> يعدان تبيّن أنّ المصارف تكذب، وبأنّها لم تُوظّف دولارات المودعين لديها في سندات الدين العام. أظهرت دراسة أعدّها الخبير الاقتصادي توفيق كسبار أنّ مصرف لبنان يخدع اللبنانيين أيضاً. فعوض أن يكون هو من يُقرض الدولة، حصل العكس. وتبادل «المركزي» مع وزارة المال سندات دين بالليرة بسندات بالعملات الأجنبية، قبل أن يبيعها في السوق. عملية لو لم يلجأ اليها المركزي، لما كانت الأزمة بأوجهها الحالية

تكثر المعلومات حول الوضع المالي والنقدي في لبنان، حتّى بات يصلح لأن يكون «نموذجاً» يُدرّس في كليات الاقتصاد العالمية، حول كيف يجب «أن لا» يتصرّف المسؤولون النقديون. ورقة جديدة بعنوان «الانهيار المالي في لبنان: دراسة تشريحية» عَمِل عليها الخبير الاقتصادي توفيق كسبار، وصدرت بالتعاون بين «بيت المستقبل» ومؤسسة «كونراد أديناور». أبرز ما جاء في الورقة البحثية، دحض «بروباغندا» القطاع المصرفي بأنّ الأزمة سببها تخلّف الدولة اللبنانية عن تسديد قروضها للمصارف، ما حال دون أن تفي الأخيرة بالتزاماتها مع المودعين. فقد تبيّن بعد عَرض الأرقام والمُعطيات، أنّ الدولة هي التي أقرضت مصرف لبنان الدولارات، وليس العكس. هذه عملية يستحق عليها الحاكم رياض سلامة جائزة استثنائية!

ما هو مصدر أموال مصرف لبنان بالدولار الأميركي؟ درس كسبار الفترة الممتدة بين الأعوام 2009 حتى 2019، وتبيّن أنّه يوجد:

- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان بالدولار: 69,3 مليار دولار
- الفائدة على احتياطيات مصرف لبنان بالدولار: 7,2 مليارات دولار
- سندات «اليوروبوندز» (الدين بالعملات الأجنبية) الناتجة عن عملية المبادلة مع سندات الخزينة المقومة بالليرة: 17,5 مليار دولار
- كيف استخدم مصرف لبنان الأموال التي لديه بالدولار الأميركي؟
- الفائدة على ودائع المصارف بالدولار: 23,3 مليار دولار
- تكلفة الفوائد الأخرى: 1,6 مليار دولار
- قروض بالدولار لصالح الحكومة: 13 مليار دولار
- التغيير في إجمالي الاحتياطيات: 12,9 مليار دولار
- التغيير في حيازة سندات «اليوروبوندز»: 4 مليارات دولار

أما الأموال غير المحتسبة بالدولار، فهي الأبرز للتدفقات الخارجية كان تكلفة الفائدة على المصارف نفسها، والتدفقات الخارجية غير المحسوبة والتي حصلت أيضاً لصالح المصارف إلى حدّ كبير». وإضافةً إلى المصارف، شكّلت عمليات مبادلة مصرف لبنان لسندات خزينة بالليرة يملكها بسندات «يوروبوندز» تُصدرها وزارة المالية، «مصدراً مُهمّاً للدولار بالنسبة إلى مصرف لبنان». 17,5 مليار دولار هي قيمة الأموال التي أقرضتها الدولة اللبنانية لمصرف لبنان بين 2009 و2019. وكان الأخير «يعمد إلى بيع اليوروبوندز في السوق، وقام ببيعها إلى المصارف في مرحلة لاحقة». في المقابل، أقرض «المركزي» الدولة 13 مليار دولار (سُدّدت جميعها، ولكن بالليرة اللبنانية)، لتكون النتيجة «إقراضاً صافياً من الحكومة للمصرف يُساوي 4,5 مليارات دولار». معلومات كسبار تتقاطع مع تحقيق نشرته «الأخبار» في 22 أيلول حول كذب القطاع المصرفي بأنّ ودائع المودعين بُدّدت في إقراض الدولة، وأنّ الدَّين العام الذي تحمله المصارف ومصرف لبنان بالعملات الأجنبية يبلغ نحو 17 مليار دولار. يعتبر كسبار في ورقته أنّه لولا مبادلة سندات خزينة بالليرة بـ«يوروبوندز» لكانت ديون لبنان بالدولار «أقلّ بما لا يقلّ عن 25 مليار دولار، وصولاً إلى حوالى 5 مليارات دولار فقط في نهاية أيلول 2019، وبالتالي لكان من الممكن تفادي أول تخلّف عن السداد في تاريخ لبنان». الاستنتاج الثاني لدى كسبار أنّ جميع التدفقات الداخلة إلى مصرف لبنان والخارجة منه في تلك الفترة، «تُقدّر على أنّها تدفقات صافية خرجت من مصرف لبنان بنحو 40 مليار دولار لا يُمكن معرفة طبيعتها بالكامل. وبما أنّ مصرف لبنان يتعامل بشكل أساسي مع المصارف الأميركية وحلفائها في المنطقة، والمشروع الفرنسي للبنان بما فيه من ضمانة لمصالحها في شرق المتوسط، والحصار الاقتصادي المفروض بطريقة غير مُقوننة، والتضييق على القطاع المصرفي وصولاً إلى هزّه بصورة عنيفة مع «إعدام» مصرف الجمّال، ومنع دخول العملة الصعبة إلى لبنان، والابتزاز الذي يمارسه بعض الدول العربية والخليجية لانتزاع تنازلات سياسية / سيادية. فجُلّ ما يعني كسبار سياسياً لتحقيق التعافي هو «سيطرة القوات العسكرية النظامية بشكل فعّال وشامل على جميع الحدود اللبنانية»، لأنّ لبنان «فقد سيادته السياسية والعسكرية لصالح إيران من خلال حزب الله الذي يُسيطر على الحكومة ويُدير علانية جيشاً كبيراً خاصاً به».

> المصارف مثّلت المصدر الرئيسي لأموال مصرف لبنان بالدولار

(الأخبار)

على الغلاف

أرمن لبنان يلبّون «نداء الواجب»
تحرير «أرتساخ» يمرّ ببرج حمود

يمتدّ عمق الجيش الأرميني في معركته في إقليم ناغورني قره باخ الى برج حمود. في معقلهم اللبناني، لا يكتفي الأرمن بالترقّب او التضامن. بعضهم ذهب للقتال والدعم والإغاثة لان «بالسلاح وحده ننقذ الأرمن»

أمال خليك

إبّان معركة أرمينيا لتحرير إقليم ناغورني قره باخ من سلطة أذربيجان بداية التسعينيات، شارك هاغوب في التحركات التي نظّمتها برج حمود تضامناً مع البلد الأمّ. في الروضة التي كان تلميذاً فيها، تبرّع بـ«خرجيّته» لدعم «معركة الاستقلال»، وسار في تظاهرات، وصدح باغنيات «كيداشان» (بلدة في الإقليم بقيت بيد الأذريّين الذين غيّروا اسمها إلى «شايكان»): «اليوم سنأخذ أرتساخ وغداً فان (ناخيتشيفان)».

بعد 26 عاماً، تستعيد برج حمود المشهد. صحيح أنّ أحداً لم ينزل الى الشوارع بعد للتظاهر مع معركة «حماية الاستقلال»، إلا أن أجواء المنطقة تصدح بانشودة «تمردوا يا أرمن، أرتساخ تناديكم». ابن مرعش في كيليكيا، رافقنا في جولة اوحت بأنّ برج حمود جزء من قره باخ، رغم أن جميع أرمن لبنان لا ينحدرون من ذلك الإقليم، وكثيرون منهم لم يزوروه حتى بعد استقلاله عام 1994.

فوق جسر نهر بيروت، المؤدّي إلى برج حمود، خيمة صفراء تظلّل مطعماً صغيراً عند الزاوية اسمه «قره باخ». صاحبه جان ماموجيان

(علي حشيشو)

لم يبدّل اسمه حديثاً تماشياً مع «الموضة». الاسم يعود الى نحو 30 عاماً، عندما اندلعت حرب تحرير الإقليم، وقد اطلقه على اسم المحل الذي افتتحه في اليونان يومها. «أنا أرمني. فار دمّي»، قال المتحدر من تيغراناكرت التي حوّلها الأتراك إلى ديار بكر. بعد عودته إلى لبنان، قبل 15 عاماً، افتتح الفرع المحلي لمحلّه وأبقى على التسمية نفسها. لكن ماموجيان، شأنه شأن أبناء جلدته عندما يتحدثون عن «القضية»، لا يستخدم كلمة «قره باخ»، بل «أرتساخ». إذ إن الأولى هي التسمية التركية للإقليم، وتعني «الحديقة السوداء». أما الثانية فهي التسمية الأرمنية التاريخية المتوارثة.

وأرمن لبنان، ككل أرمن العالم، لا يستسيغون التداول باي إرث تركي. في أنحاء مختلفة من برج حمود، خُطّت حديثاً على الجدران شعارات تواكب «معركة الحق والوجود». AZAD ARTSAKH (أرتساخ حرة) وAZARBIJAN ARDOGHAN (أذربيجان وإردوغان مجرمان) يكاد زائر برج حمود يقرأهما على كل جدار في المنطقة التي سُمّيت شوارعها بأسماء المدن الأرمنية الآمّ قبل الإبادة والتهجير، وقبل أن يبدّل الأتراك أسماءها.

غارو، المهتم بجمع الوثائق عن تاريخ الأرمن، يؤكد أن ما يحصل «إبادة جماعية جديدة للأرمن. أعادونا مئة عام إلى الوراء». المظلومية الأرمنية عبر التاريخ، برأيه، عبّر عنها في مؤتمر تاريخي عقد في برلين لمناقشة حقوق الشعوب المضطهدة. رئيس الوفد الأرميني الأب خريميان حيريك، اختصر حال الأرمن بأنهم «عندما جلسوا حول المائدة لتناول الطعام على هامش المؤتمر، كان لديهم ملعقة من ورق، فيما كل شعب من بقية الشعوب كان لديه ملعقة من حديد». غارو سريعاً ما يستدرك: «الظروف الآن تغيّرت. نرى الجنود يذهبون للقتال بحماسة وفرح لحماية أرمينيا»، مذكّراً باغنية منتشرة تقول «بالسلاح وحده ننقذ الأرمن».

كثر من أرمن برج حمود يعرفون جنوداً ومدنيين سقطوا في المعركة الحالية. الأسبوع الماضي غادرت دفعة أخرى من المتطوعين إلى يريفان للالتحاق بالجبهة أو بفرق الإغاثة والدعم، علماً بأن وزارة الخارجية الأرمينية سجلت بين أول تموز وبعيد انفجار مرفأ بيروت في 4 آب، دخول 800 لبناني من أصل أرمني للاستقرار في يريفان بسبب الأزمة الاقتصادية وانفجار المرفأ الذي أدى الى سقوط 15 شهيداً و300 جريح أرمني. لا يخشى أهل برج حمود من الإفصاح عن اعتزازهم بـ«تلبية نداء الواجب». أكثر ما يطمئنهم، شعورهم بوقوف اللبنانيين معهم. «ساسافر غداً أنا وأسرتي للإقامة في يريفان. ابني الأكبر أنهى خدمته الإجبارية في الجيش سابقاً، لكنه سيتطوع الآن وحبّذا لو يأخذونه إلى أرتساخ»، تقول السيدة التي تضع علم بلادها كمامة على وجهها. بجانبها، وبعربية «مكسّرة»، يهتف كاربيس كسباريان: «بالروح بالدم». يقول إن ابن شقيقته وصديقه المقيمين في كندا سافرا عام 2016 إلى أرتساخ للمشاركة في القتال دفاعاً عن الإقليم. صديقه بترت ساقه. لكنهما مستعدان للعودة إلى القتال مجدداً.

بتلهّف، يتابع الأرمن «القصص البطولية» على الجبهة. سهولة الاتصال ووسائل التواصل الاجتماعي والتوثيق البصري، تسهم في تحفيز معنويات أرمن لبنان والعالم الذين لا يملكون من زمن الإبادة سوى ذكريات متوارثة. بفخر، تتحدث أني عن قريبها الذي لم يعد إلى برج حمود بعدما أنهى دراسة الطب في يريفان. بتشجيع من عائلته، انتقل الى أرتساخ لتقديم العون الطبي للجنود. السيدة المسماة تيمّناً باسم مدينة أرمنية فيها الف كنيسة وكنيسة، تمتلك متجر «يريفان» لبيع الهدايا والتذكارات التراثيّة المصنوعة في البلد الأمّ. نسالها عن توقعاتها. تشير إلى تماثيل أكواز الرمان الحمراء التي أفردتها على الرفوف. الرمان الذي تشتهر به أرمينيا صار رمزاً لانتصارها بعد الإبادة الجماعية. «تزوّد الناس بالرمان خلال رحلة الشتات إلى البلدان المجاورة. فكانوا يتناولون ويطعمون الأطفال حبة واحدة كل حين تمنحهم الطاقة والماء».

في مطعم وفرن «غزار» المتخصص بالأكلات الأرمنية التراثية، ثبّت جاك غزاريان رمز أرتساخ على الجدار. تمثال «الماميك» و«البابيك»، أو الجدة والجد، رمز أصحاب الأرض الأصليين والموجود في الإقليم، رسمه مع ابنتيه بالطبشور قبل ست سنوات إلى جانب جدارية أخرى لشارع برج حمود. جاك ابن مرعش، يتوارث مع مواطنيه «القضية الحلم أي أرتساخ التي تمثل حقّنا الوجودي الذي استعدناه والآن نحافظ عليه». يقصد محل جاك الذي أسّسه جده عام 1965، سياح كثر. يعلم أن من بينهم قد يكون هناك أتراك وأذريون، لكن «لا مراوغة في الحق والهوية». قبل سنوات قليلة، لاحظ على أحد الزبائن انزعاجه وارتباكه ما إن دخل إلى المحل. علم لاحقاً بعد مغادرته أنه أذري انزعج من التمثال. بدافع جاك عن تحفّظه عن التعامل مع أبناء الدول التي اعتدت على وطنه، فـ«نحن المظلومون». يذكّر كيف أن الحكومة الأذرية تمنع على اللبنانيين من أصل أرمني دخول أراضيها حتى بجواز السفر اللبناني. «ليست رسماً ولا مقاتلاً. أنا فنّان»، يقول جاك. لكنه يوقن بانه يساهم في حفظ قضية الشعب الأرمني. يفاخر بانتصار حقّقه عندما كتب احد الزبائن الأتراك الذي يملك سلسلة مطاعم في اسطنبول، تعليقاً على صفحة المحل بعد زيارته: «من ياكل في فرن غزار، يتاكد بان اللحم بعجين أرمني» في إشارة إلى النزاع بين الشعبين على «ملكية» هذا الطبق.

> الأسبوع الماضي غادرت دفعة اخرى من المتطوّعين إلى يريفان للالتحاق بالجبهة او بفرق الإغاثة والدعم

جولة سياحيّة في قره باخ

مهى زراقط

كرّرت الموظفة في شركة السياحة الداخلية، في العاصمة الأرمينية يريفان، سؤالها مرّتين: هل أنتم متأكدون أنكم تريدون زيارة «قره باخ»؟

> تعدّ شوشي قبلة الزوّار وهي تحكي قصّة المقاومين الأرمن في حربهم الطويلة مع اذربيجان

معنا، جعلها تشكّ في رغبتنا بأن تتضمن جولتنا السياحية رحلة لثلاثة أيام إلى «جمهورية أرتساخ»، كما يسمي الأرمن إقليم «ناغورني قره باخ». هذا المكان لا يقصده إلا «الأرمن الأصليّون»، تقول لنا الفتاة التي ساعدتنا في الترجمة، متسائلة بدورها عن سبب رغبة سيّاح عرب ومسلمين في تمضية أكثر من عشرين ساعة (ذهاباً وإياباً) على الطريق لزيارة منطقة غير مغربة لباحثين عن إجازة من العمل. لكن عندما يكون العمل هو الصحافة، لا يبقى مجال للاستغراب. في صيف عام 2015، كان هناك أمران يغريان الصحافي الذي يزور أرمينيا للاطلاع عليهما ولو سائحاً: البحث عن السوريين الأرمن الذين عادوا إلى يريفان وافتتحوا أعمالاً فيها، أو الذين قصدوها للحصول على جنسيتها قبل الانتقال إلى دولة ثالثة، وزيارة «قره باخ»: الإقليم المنفصل عن أذربيجان منذ عام 1991 والذي خاض حرباً طويلة معها انتهت عام 1994 باتفاق هدنة، من دون أن يخلو الأمر من اشتباكات بين الطرفين كانت وتيرتها قد بدأت تزداد في الفترة التي تزامنت مع زيارتنا.

كان الأمر مغرياً لأنه يعني الدخول إلى «دولة» لم يعترف بها أحد تقريباً، لكنها تلقى مساعدة كبيرة من أرمينيا، وليست الجولة السياحية المدرجة على لائحة المواقع المتاحة أمام السيّاح إلا واحداً من وجوه هذه المساعدة. ويبدو أنها من البرامج الناجحة، بدليل العدد الكبير من السيّاح الذين يختارونها، والتسهيلات المقدّمة للشركة في الفنادق والمواقع الأثرية والدينية المدرجة على جدول الزيارات.

«الوفد السياحي» تجاوز عدد أفراده الخمسين وتوزّع على حافلتين. جمال المناظر الطبيعية الممتدة على طول الطريق بين يريفان وقره باخ أتاح تحمّل الرحلة الطويلة التي لم تخل من خطورة بسبب خطورة جبال القوقاز المليئة بالتعرّجات. مشاهد طبيعية ساحرة لا تراها في مكان آخر، وفرادة يميّزها حضور نسائي طاغ في ظلّ هجرة واسعة للرجال. تقف السيدات المتقدّمات في السنّ على جانبي الطريق، مرتديات أزياء لا تشبه ما نراه في الأسواق التجارية، لبيع منتجاتهن الزراعية المختلفة للسيّاح العديدين الذين يزورون ما تبقى من «الإمبراطورية الأرمنية التاريخية» بحسب الدليلة السياحية.

سوق الخضر في ستيباناكيرت. عاصمة «أرتساخ». تموز 2015 (الأخبار)

بعد نحو عشر ساعات من المسير، تتوقف الحافلتان عند الحدود بين «الدولتين»: أرمينيا وقره باخ، ويطلب منا تقديم جواز السفر للعبور من دون لصق أي فيزا أو طباعة أي ختم عليه. نعبر الحدود، وندخل «جمهورية» جديدة، عاصمتها ستيباناكيرت، وقصرها الرئاسي ملاصق للفندق الذي نزلنا فيه. رفاقنا في الرحلة قدموا من دول مختلفة لزيارة وطنهم الأم: كلّهم من أصول أرمنية، لكنهم يحملون جنسيات أميركية وروسية وأوروبية وسورية ولبنانية. أعمارهم متفاوتة، لكن تفاعلهم مع ما سيرونه لم يبد لنا مختلفاً. الستيني كما العشريني، كما الأربعيني: لا يخفي أيّ منهم تأثره بالروايات التي تبرع الدليلة في سردها بحماسة، سواء كانت قصة دينية، أو أثرية، أو عسكرية. وهذه هي العناوين الثلاثة التي حرص منظّمو الرحلة على تغطيتها من خلال المواقع التي اختاروها لنا. دينياً، يحتضن الإقليم جبال الكنوز، أو غاندزاسار، حيث توجد إحدى أقدم الكنائس المسيحية. ينتظر سكان المنطقة هناك زيارة السيّاح ولا يفوّتون فرصة التباهي بالانتماء إلى دولتهم، فيرقص أحدهم على حصانه حاملاً علم «أرتساخ»، قبل أن يعرض تنظيم جولة على الحصان في المكان لمن يرغب.

الآثار التي لا تزال قيد الاكتشاف هي أيضاً محطة من محطات الزيارة، حيث فتحت «تيغراناكيرت» أمام الزوّار، وهي المنطقة التي تحمل اسم أبرز ملوك أرمينيا التاريخيين، تيغران الثاني، والتي تشهد حفريات أثرية منذ عام 2005، لإثبات الحضور الأرمني القديم في المكان والذي يقال إنه يعود إلى القرن الأول قبل الميلاد. عسكرياً، تعدّ شوشي قبلة الزوّار، وهي تحكي قصة المقاومين الأرمن في حربهم الطويلة مع أذربيجان. تحتفظ المدينة التي تكاد تكون خاوية تماماً بدبابة عسكرية يجري شرح المعارك التي تم خوضها على مقربة منها. شوشي، كما ستيباناكيرت العاصمة، كانتا تشهدان حركة إعادة إعمار وتأهيل لافتة، ولا يخفي من نسألهم أن الكثير من رجال الأعمال الأرمن حول العالم يستثمرون في المكان سواء عبر مساعدة الدولة أو عبر المشاريع السياحية المتعدّدة التي تستقطب السيّاح وتوفّر فرصاً للعمل. لكنّ هذا لم يخف معالم الفقر عن السكان، ومعظمهم من كبار السنّ. يجلس الرجال في الحديقة الجميلة وسط العاصمة، فيما النساء في سوق الخضر الغني بالوانه، يبعن مختلف أنواع الأعشاب والمربّيات والفاكهة المجفّفة والمعجّنات والعصائر الطبيعية، في غياب لافت لعنصر الشباب من الجنسين.

يهدف برنامج الزيارة الذي وضعه منظّمو الرحلة إلى تأكيد الحق الأرمني في هذا الإقليم الذي تبلغ نسبة الأرمن فيه 95%، ما يعني أنّ لهم «الحق في تقرير مصيرهم»، وهي حجّتهم القانونية للمطالبة بالاعتراف باستقلالهم، في حين يرفع الأذريون حجة قانونية مقابلة وهي «السيادة والحدود الدولية»، رافضين أن يكون لأقلية ما في دولة ما الحق في إعلان انفصالها. بينهما، يسقط الضحايا من الطرفين على وقع صراعات الدول الكبرى في منطقة مشتعلة.

كورونا

الإقفال «الموضعي»: «الخرطوشة» الأخيرة؟

بدأت، أمس، مرحلة جديدة من العلاجات «الموضعية» لفيروس كورونا قضت بعزل 111 مدينة وقرية فاقت أعداد الإصابات فيها المعدلات المسموح بها مقارنة بعدد سكانها. أسبوع كامل سيفصل تلك البلدات عن محيطها، إفساحاً في المجال أمام فرق وزارة الصحة العامة المكلفة بإجراء الفحوص المخبرية (25 ألف فحص سريع و10 آلاف فحص pcr) لتتبع المخالطين، والكشف تالياً على الواقع الوبائي في تلك البلدات، فضلاً عن السعي للحد من تفشي الوباء.

لكن، ما لم يكن في الحسبان هو كيفية التعامل مع هذا الحل، الذي يكاد يكون أحد آخر الخيارات المتاحة قبل مرحلة الانفلاش. ففي الوقت الذي أعطت فيه وزارة الداخلية والبلديات فترة سماح من 48 ساعة لناس تلك البلدات للتزود بحاجياتهم قبل العزل، استغل هؤلاء الفرصة لترك بيوتهم هرباً إلى أمكنة أخرى. وهو ما قد يعرّض الأماكن التي لجأوا إليها للخطر، في حال كان أحد من هؤلاء مصاباً بالفيروس.

111 بلدة أقفلت أمس، و«الحبل ع الجرار»، خصوصاً في ظل الزيادة «المقلقة» لأعداد المصابين بالفيروس، على حد توصيف مدير مستشفى الحريري الجامعي الدكتور فراس أبيض. وفي هذا الإطار، سجّل عداد كورونا، أمس، 1002 منها فقط 4 حالات وافدة، فيما البقية تعود لمخالطين، أي حالات محلية. وبهذا الرقم، يصل عداد كورونا الإجمالي إلى 24 ألفاً و700 إصابة، فيما ارتفع عداد الوفيات إلى 406، بعد تسجيل ثماني وفيات أمس.

ومنذ ما يقرب من أسبوعين، «يستقرّ» عداد كورونا عند عتبة الألف إصابة، أو ما يزيد. وهذا يعني، مجدداً، أن «الكورونا مش مزحة»، وفق ما علّق أبيض، على حصيلة الأعداد خلال الأربعة عشر يوماً الأخيرة، والتي تغيّر معها واقع الفيروس من الاستقرار إلى «الزيادة المقلقة». ويكفي بحسب أبيض النظر ملياً إلى الرسوم البيانية حول «نسبة حدوث الحالات الجديدة لكل 100 ألف نسمة»، ومعدل «حالات الوفاة لكل 100 ألف نسمة»، و«النسبة المئوية للفحوص الإيجابية». في النقطة الأولى فإن نسبة حدوث الحالات الجديدة لكل 100 ألف نسمة هي بمعدل 285 حالة، وهذه نسبة تخطت ما كانت عليه ما قبل الأربعة عشر يوماً، «ما ينذر بمزيد من الارتفاع في عدد الحالات اليومية في الأيام المقبلة. وهذا ما انعكس على عداد الوفيات الذي أظهر خلال تلك الفترة ارتفاعاً ملحوظاً. ولئن كان ذلك طبيعياً نتيجة لازدياد الحالات المصابة، إلا أن الخوف الأكبر هو «مع وصول المستشفيات إلى القدرة الاستيعابية القصوى، بحيث لا يستطيع بعض المرضى الحصول على العناية اللازمة ما قد يرفع من عدد حالات الوفاة». أما في الشق الثالث، فقد فاقت النسبة المئوية للفحوص الإيجابية 10%. لذلك، فالمطلوب اليوم، بحسب أبيض، كي تستعيد البلاد السيطرة على الوباء، هو العمل على خفض هذا الرقم إلى ما دون 5%، بحسب تعليمات منظمة الصحة العالمية.

(الأخبار)

(مروان بوحيدر)

توزع البلدات المعزولة على الأقضية

4 بلدات (قضاء عكار). 6 بلدات (قضاء عاليه). بلدة واحدة (قضاء بعلبك). بلدتان (قضاء البترون). 4 بلدات (قضاء بنت جبيل). 12 بلدة (قضاء الشوف). 19 بلدة (قضاء المتن). بلدة واحدة (قضاء جزين). 8 بلدات (قضاء جبيل). 5 بلدات (قضاء كسروان). 4 بلدات (قضاء الكورة). بلدة واحدة (قضاء مرجعيون). بلدة واحدة (قضاء النبطية). 3 بلدات (قضاء الضنية). 9 بلدات (قضاء صيدا). بلدة واحدة (قضاء طرابلس). 5 بلدات (قضاء البقاع الغربي). 5 بلدات (قضاء زغرتا). 10 بلدات (قضاء زحلة). 10 بلدات (قضاء بعبدا).

خطف لاعب العهد محمد قدوح إضواء الأسبوع الأول بـ«هاتريك» في شباك البرج (حسن بحسون)

الكرة اللبنانية

انطلاقة مريحة للدوري اللبناني بإجراءات مشددة

انطلق الدوري اللبناني لكرة القدم، وتنفّس المعنيون باللعبة من اتحاد وأندية ولاعبين وجماهير الصعداء بعدان انتهى الأسبوع الأول بنجاح وسط إجراءات مشددة والتزام كبير من الجميع، وخصوصاً الجمهور الذي غاب محترماً قرار الاتحاد من جهة، ومحافظاً على انديته... وعلى استمرارية الموسم

عبد القادر سعد

افتتح الأسبوع الأول من الدوري اللبناني لكرة القدم بلقاء مشوق بين الصفاء والنجمة انتهى بالتعادل الإيجابي 1-1، واختتم بلقاء ممتع بين العهد والبرج حسمه العهداويون لصالحهم 2-3. ما بينهما كان شباب الساحل يفوز على طرابلس 1-0، والإخاء الأهلي عاليه على الشباب الغازية بالنتيجة عينها، والانتصار على التضامن صور أيضاً 1-0. اما النتيجة الكبرى فحققها شباب البرج بثلاثية نظيفة على السلام زغرتا منحته صدارة الترتيب.

لم تغب الأهداف عن أي مباراة لكن معظمها شهد شحّاً عوضته مباراة العهد مع البرج بخمسة أهداف، حيث اهتزت الشباك في هذه المباراة بقدر ما اهتزت في أربع مباريات أخرى. الأهم أن كرة القدم اللبنانية إجتازت الامتحان الأول بنجاح حيث مرّ الأسبوع بسلاسة وهدوء وسط التزام كبير بالإجراءات المفروضة. أمرٌ يريح المعنيين ويعزز الثقة بإمكانية إقامة الموسم وإنهائه رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد خصوصاً على صعيد انتشار فيروس كورونا.

فنياً، من المبكر الحديث عن مستوى الفرق والنتائج المسجلة. لكن ما ظهر في دورة العهد الودية قبل انطلاق الدوري حضر في الأسبوع الأول. أندية تلعب شوطاً واحداً ولاعبون، غير قادرين على تقديم المستوى عينه في الدقائق التسعين.

الأسبوع الأول من الدوري تضمن مباراتين قويتين: الأولى بين النجمة والصفاء والثانية بين العهد والبرج. البعض اعتبر المباراة الأولى قوية على الورق ونظراً إلى تاريخ الفريقين. أما فنياً فرجّح كثيرون كفة النجمة نظراً إلى الفارق في الاستعداد والعناصر. لكن على أرض ملعب جونيه كان الوضع مختلفاً. تعادل النجمة مع الصفاء 1-1 سجلهما أحمد جلول للصفاء من ركلة جزاء احتسبت على علي السعدي بعد عرقلة قائد الصفاء محمد زين طحان. عادل النجمة سريعاً عبر هدف رائع لمحمود قعوار من تمريرة أروع لخالد تكه جي. تعادل عادل بعد أن تقاسم الفريقان مجريات اللقاء. شوط أول نجماوي بامتياز مع عرض جميل وأداء عالٍ، مقابل شوط صفاوي ثانٍ الى حدٍ ما، قادرة على قلب النتيجة لصالحهم كغياب عدد من اللاعبين مثل حسن محمد وحيدر خريس وحسن هزيمة، وهؤلاء يشكلون فارق في فريق كالصفاء معدّل أعمار لاعبيه صغير، اضافة الى إضاعة لاعبيه أكثر من فرصة، أبرزها كرة محمد ناصر الدين التي انقذها الحارس النجماوي محمد بشارة.

مع انتهاء «قمة» الأسبوع الأولى، توجهت الأعين نحو «القمة» الثانية بين البرج والعهد على ملعب صيدا. لقاء هو الأول للمدرب رضا عنتر مع فريقه الجديد، وهو بأمس الحاجة إلى تحقيق نتيجة إيجابية. دخل عنتر في ظل غياب عدد من اللاعبين بسبب أصابتهم بكورونا، أخرهم احمد زريق وقبله خليل خميس وحسين منذر، اضافة الى أمين سر النادي محمد عاصي. غيابات تصعّب المهمة امام خصم برجيً عنيد آتٍ أيضاً لتحقيق بداية جيدة بقيادة مدربه محمد الدقة. تغلّب عنتر على الدقة بالنتيجة، لكن في العرض تعادل الفريقان ولم يستحقّ البرجيون الخسارة. قدموا شوطاً أول ممتازاً وأنهوه متقدمين بهدفي أبو بكر المل وحسين العوطة بعد تقدم العهد بهدف محمد قدوح. الأخير كان نجم المباراة مسجلاً هاتريك ومستغلاً أخطاء حارس البرج محمد حمود، خصوصاً في الهدف الأول الذي يستحق جزءاً من مسؤوليته الى جانب خط دفاعه وتكتلهم أمامه حاجبين الرؤية، الى جانب الهدف الثاني الذي كان من المفترض أن يتصدى له حمود.

وكما كان الحال في دورة العهد، هبط أداء البرجيين في الشوط الثاني، فغاب الملّ عن السمع فنياً وأفسحوا في المجال للعهداويين للمعادلة والتقدم والخروج فائزين. أمرٌ كان باستطاعة مهاجم البرج حسين العوطة أن يحول دونه لو استغل الفرص التي سنحت له. أفلت العهد بالفوز، وأخفق البرج في تحقيق بداية جديدة، لكن مشوار الفريقين طويل.

في مكان آخر، كان منافسٌ رئيسيّ للعهد على اللقب يحلّ «ضيفاً» على التضامن صور. الأنصار. توجّه الى الجنوب واضعاً نصب عينه الفوز ولا شيء غير ذلك، أولاً لاستغلال تعثّر النجمة المخيّب وثانياً للاستفادة من أي عرقلة برجية للعهد. حقق الأنصار المطلوب وفاز على التضامن بهدف سجله كريم درويش وعاد الى بيروت راضياً بالنتيجة مع أمل بأداء ونتائج أفضل في المستقبل.

في الوقت عينه، كان شباب البرج يحقق النتيجة الأكبر هذا الأسبوع بفوزه على السلام زغرتا في المرداشية 3-0. ثلاثة أهداف سجلها علي حمود وحسين عواضة وعدنان ملحم، ما منحين فريقهم الفوز والصدارة. انتصار برجيّ غير مفاجئ بعد المشاركة الممتازة التي حققها الفريق في دورة العهد الودية بقيادة المدير الفني يوسف الجوهري الذي ظهرت بصماته واضحة وأسلوب تدريبه الحديث على الفريق.

الأسبوع الأول شهد أيضاً فوزين لشباب الساحل على طرابلس 1-0 على ملعب العهد سجّله عباس عاصي، في مباراة لم يكن الساحليون فيها مقنعين. كما منح دانييل ابو فخر فريقه الجديد الإخاء الأهلي عاليه فوزاً مستحقاً على الشباب الغازية في اول مباراة يخوضها معه، حيث احتاج فقط الى ثلاث دقائق لتسجيل هدف جميل كان كافياً لحسم النتيجة ونقاط المباراة.

انتهى الأسبوع الأول ليبدأ الإعداد للأسبوع الثاني الذي سيشهد مباراة منتظرة بين البرج وشباب الساحل. فترة إعداد تحتاج إليها الفرق لمعالجة الثغرات الفنية التي ظهرت في الأسبوع الأول وما أكثرها، والتي تؤكّد أن جميع الفرق متقاربون في ظل غياب العنصر الأجنبي.

> التزام الجميع وخصوصاً الجمهور بالقرارات يشجّع على الاستمرار بالموسم الكروي

خصوصاً بعد خروج ثلاثي النجمة تكه جي وقعوار وإدمون شحادة بعد تبديلهم قبل بداية الشوط الثاني بقرار من المدرب موسى حجيج الذي ادخل خليل بدر وعباس عطوي وعمر الكردي. تبديلات إعتبرها كثيرون أنها السبب في تعثّر النجمة وخسارته نقطتين غاليتين، انطلاقاً من أن الثلاثي كانوا الأفضل في النجمة. لكن القرار الفني في النهاية للمدرب موسى حجيج الذي يعود إليه تحديد مصلحة الفريق الفنية وشرح الأسباب وراء تبديلاته.

انتهت المباراة بالتعادل رغم أن بعض التفاصيل القليلة كان من الممكن أن تغيّر المعادلة، وخصوصاً كرة عمر الكردي التي انقذها حمزة سلامة من قبل خط المرمى، أو الشكوك حول وجود ركلة جزاء للنجمة بعد خطأ من سلامة على مهدي الزين لم يحتسبه الحكم سامر قاسم بانتظار قرار لجنة الحكام الرئيسية في الاتحاد اليوم، علماً أن الحكم الدولي السابق رضوان غندور كان له رأيٌ خاص بأن الحالة تستحق ركلة جزاء. الصفاء من جهته أيضاً كان هناك بعض التفاصيل الصغيرة التي كانت

انتهى لقاء النجمة والصفاء بتعادل عادل بعد شوطين متفاوتين للفريقين (عدنان الحاج علي)

وجهة نظر

عشرة أعوام على تتويج السدّ اللبناني آسيوياً...

كي لا ينسى الحلم

ذو الفقار ضاهر*

مرّت 10 أعوام كأيام وساعات... 10 أعوام على تحقيق نادي السد اللبناني للحلم الآسيوي، الإنجاز الذي تحقق لمرة أولى وأخيرة في تاريخ لبنان، حلم الحصول على لقب بطولة الأندية الآسيوية لأبطال الدوري لكرة اليد في عام 2010، التي أقيمت في بيروت.

10 سنوات على هذا الإنجاز الكبير الذي كان يُرجى منه التأسيس لمستقبل باهر لكرة اليد اللبنانية، ولكن لأسباب تتعلق بالواقع اللبناني، أُجهضت كل الأحلام والطموحات والآمال، وقد كانت الفترة اللاحقة للحصول على هذا الإنجاز وما سبقها، هي الفترة الذهبية الوحيدة التي عاشتها اللعبة في لبنان، ومع ذلك لم ترفّ جفون عيون الكثيرين عندما قرّر نادي السد بطل آسيا إغلاق أبوابه في عام 2014.

وللتذكير فقط، قبل الحصول على المرتبة الأولى في البطولة الآسيوية في عام 2010، حلّ نادي السد ثانياً في البطولة نفسها التي نُظمت في العاصمة الأردنية عمان في خريف عام 2009، وفي ربيع عام 2010 شارك السد في بطولة أندية العالم «سوبر غلوب» التي أقيمت في العاصمة القطرية الدوحة وحلّ فيها الفريق رابعاً خلف أهم 3 أندية في العالم.

وبعد عام 2010، تواصلت الإنجازات الخارجية أيضاً (ناهيك بالحصول على كل البطولات المحلية من دون استثناء منذ أول مشاركة للنادي في عام 2008 وحتى إيقاف مشاركاته في عام 2014). ففي ربيع عام 2011 حلّ نادي السد اللبناني بالمركز الثالث في بطولة أندية العالم في الدوحة بقطر (خلف كبيل الألماني وريال سوسيداد الإسباني)، كما حلّ ثانياً في البطولة الآسيوية التي أقيمت في خريف عام 2011 بالدمام في السعودية، وقد سجّل السد آخر إنجازاته الخارجية في خريف عام 2013 حيث حلّ ثالثاً في البطولة الآسيوية التي نُظمت في الدوحة أيضاً.

وبعد كل ذلك، عاد السد إلى لبنان ليجد صعوبات كرة اليد المحلية تعيق تقدمه وطموحات رئيسه المحامي تميم سليمان (رئيس نادي العهد اللبناني لكرة القدم اليوم) وكل فرد من أفراد إدارته وجهازه الفني ولاعبيه، الذين ما بخلوا بتعب أو جهد في سبيل رفع اسم النادي عالياً، وهو الاسم الذي نُسج بخيوط من ذهب مجبولة بالتعب والعرق والتضحيات على الصعيدين المحلي والقاري، وبمثابرة لم تنقطع إلا لأسباب غير رياضية، في بلد تعاني منه الرياضة وكل من يأتي للاستثمار فيها، حتى اتُّخذ القرار بإيقاف النادي لنشاطاته بسبب ممارسات الاتحاد في عام 2014.

وفي الذكرى العاشرة لتحقيق البطولة، الحلم التي تتمثل بالإنجاز الآسيوي، لا يسعنا إلا الوقوف على الأطلال، تتذكر أجمل الأيام في اللعبة الأحبّ على قلوبنا بكل ما فيها من لحظات فرح أو انتكاسات وأوجاع لم توقف قطار الطموح وحب الرياضة الجاري في العروق، ولعل الذكرى تنفع في الظروف الصعبة التي يعيشها العالم ولبنان خصوصاً، سواء في ما يتعلق بوباء كورونا أم بغيره من الظروف المختلفة والمعروفة في شتى المجالات. وتبقى الذكرى، كي لا يضيع ويُنسى الإنجاز الذي كان حلماً في يوم من الأيام وتحقق فعلاً وبات أمراً واقعاً رغم كل الصعوبات وضعف الإمكانات المحلية، بفضل الله أولاً وبتعب وجهد كل مَن عمل للوصول إلى ما وصلنا إليه من إنجازات. كل البطولات التي رفعت اسم لبنان عالياً تستوجب تحية كل لاعب ومدرب وإداري ولو بعد سنوات، ولا سيما رئيس النادي تميم سليمان وأمين السر جهاد صقر ومن عاونهما ووقف إلى جانبهما بكل ما بذلوه من جهد لتحقيق كل الإنجازات، على أمل التعلّم من هذه التجربة لتعميمها في يوم من الأيام، في بلد نحتاج فيه إلى الكثير في الرياضة وغيرها، كي ننطلق الى الرحاب الأوسع وننقل المبادرة الفردية إلى عمل مؤسساتي منتج لا تدخل فيه المحاصصات المختلفة لأنها ستفسده بالتأكيد، ويتحول كما هو الواقع في كثير من الاتحادات الرياضية إلى منفعة شخصية ضيقة لا تنجز ولا تقدم ولا تؤخر، والتجارب ليست ببعيدة بل هي واضحة وضوح الشمس أمام الأعين لمن يريد أن يشاهد.

* قائد نادي السدّ اللبناني سابقاً

احتفال السدّ ببطولة آسيا 2010 (أرشيف)

الكرة الآسيوية

برسبوليس الإيراني بطلًا لغرب آسيا

تغلّب فريق برسبوليس الإيراني على الصعوبات، وخصوصاً إيقاف هدّافه عيسى آل كثير قبل ساعات من المواجهة مع النصر السعودي في نهائي منطقة غرب آسيا لدوري أبطال آسيا في كرة القدم. نجح الفريق الإيراني في التأهّل الى النهائي بعد فوزه بركلات الترجيح 5-3 بعد انتهاء المباراة بشوطيها الأصلي والإضافي بالتعادل الإيجابي 1-1 في العاصمة القطرية الدوحة.

وافتتح النصر، وصيف 1995 والمتأهل لهذا الدور للمرة الأولى في البطولة بنظامها الجديد المعتمد منذ 2003، التسجيل من نقطة الجزاء عبر هدّافه المغربي عبد الرزاق حمد الله (36)، لكن الفريق الإيراني عادل سريعاً عن طريق مهدي عبدي (42). وفي ركلات الترجيح، أهدر مدافع النصر البرازيلي مايكون ركلة صدّها الحارس حامد لك (5-3).

وأكمل برسبوليس، وصيف 2018 أمام كاشيما أنتلرز الياباني، المباراة بعشرة لاعبين بعد طرد لاعب وسطه إحسان بهلوان في نهاية الشوط الإضافي الأول (104).

وقال الدولي العراقي بشار رسن لاعب وسط برسبوليس لقناة «بي إن سبورتس» «الشعور لا يوصف. كان هدفنا بلوغ النهائي قبل القدوم الى قطر. فريقا الهلال (السعودي) والسد (القطري) كان بمقدورهما إيقاف برسبوليس. تلقّينا هدفين من نقطة الجزاء. نملك جمهوراً كبيراً في إيران.

> غضبت إدارة برسبوليس من قرار الاتحاد الآسيوي إيقاف هدّاف الفريق عيسى آل كثير

الروحيّة قوية في الفريق برغم العقود البسيطة للاعبين».

وهذه المباراة الأخيرة في مواجهات الغرب التي استؤنفت في الدوحة منذ 14 أيلول/ سبتمبر الماضي، بانتظار مواجهات الشرق وممثّلها الذي سيلاقي برسبوليس على اللقب.

وخاض برسبوليس المباراة دون هدّافه آل كثير الذي أوقفه الاتحاد الآسيوي قبل ساعات من المواجهة عن ممارسة أي نشاط كروي لستة أشهر بأثر فوري. وغرّمت اللجنة اللاعب الذي سجل أربعة أهداف في ثلاث مباريات 10 آلاف دولار أميركي بعد قيامه بتصرف «يحتوي على تمييز خلال مباراة دوري أبطال آسيا لمنطقة الغرب أمام باختاكور» في ربع النهائي.

وانتشرت صور آل كثير (30 عاماً) وهو يقوم بحركة على عينيه بعد تسجيله في عدة مباريات مع فريقه الحالي والسابق أيضاً، في إشارة إلى المتّحدرين من شرق القارة الآسيوية، ما أثار غضب إدارة برسبوليس التي لُحت الى محاباة الاتحاد القاري لنادي النصر، مبرّرة اللاعب بأنه يقوم بهذه الحركة كرسالة الى ابن أخيه الصغير بعد تسجيل أهدافه.

وعن إيقاف زميله آل كثير، أضاف لاعب الوسط «أتمنى أن يعيدوا النظر في هذا الحرمان، لأنه كان يقوم بهذه الحركة مع فريقه السابق تكريماً لأحد أفراد عائلته».

وعن ظروف إقامة المباريات في ملاعب مكيّفة، فيما بلغت درجة الحرارة 33 مئوية في الدوحة، علّق رسن «لولا التكييف لما أمكن إكمال مباراتين في هذه الفترة». وتابع ممازحاً «تعبنا ونريد العودة الى الديار».

وشهدت البطولة المجمّعة إقصاء الهلال السعودي حامل اللقب، بعد تغشّي فيروس كورونا المستجدّ في صفوفه، ثم حرمانه من تقديم لائحة قانونية للاعبيه قبل مباراة شباب الأهلي دبي الإماراتي، بعد ضمانه التأهل إلى ثُمن النهائي. فيما علّقت مباريات الشرق ولم تستأنف حتى الآن.

تقرير

محور التطبيع يحارب «تفاهمات إسطنبول»: لا للمصالحة الفلسطينية!

مجدّداً، توضع العصيّ في دواليب التفاهمات «الحمساوية» - «الفتحاوية»، لكن هذه المرّة بضغط عربي واجهتُه مصر والأردن، ومن خلفهما السعودية والإمارات. ضغطٌ يستهدف إفشال مخرجات تفاهمات إسطنبول، وهو ما نتج عنه، ابتداءً، تلكّؤ السلطة الفلسطينية في تنفيذ المطلوب منها، وتأخير اجتماع الأمناء العامين الثاني

غزة ـ رجب المدهون

بينما من المفترض أن يصدر رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، مرسوماً يحدّد موعد الانتخابات الفلسطينية العامة وفق جدول زمني لا يتجاوز ستة أشهر، بناءً على التفاهمات الأخيرة بين حركتَي «حماس» و«فتح»، تتزايد ضغوط دول عربية لوقف هذا المسار، إضافة إلى ضغوط ميدانية يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلّة. وعلمت «الأخبار» أن الرفض العربي للتفاهمات الأخيرة التي أبرمت في تركيا آخر إصدار عباس المرسوم الرئاسي بالانتخابات، خاصة أن بعض الاعتراضات جاءت بصيغة تحذيرات من أن «حماس» ستجرّ "أبو مازن" إلى حضن تركيا وقطر بعيداً من «الإجماع العربي».

كذلك، تسبّبت الضغوط المصرية والأردنية تحديداً، ومن ورائها الخليجية، في تأجيل اجتماع الأمناء العامين المقرّر في الثالث من الشهر الجاري، والذي كان من المفترض صدور مرسوم الانتخابات خلاله بعد عرض التفاهمات على باقي الفصائل. تنقل مصادر أنه خلال زيارة وفد «فتح» إلى القاهرة الأسبوع الماضي (بعد تفاهمات إسطنبول)، أبلغت الحركة أن المصريين غير راضين عن طريقة إعلان الاتفاق في تركيا. لكن «فتح» دافعت بالقول إن الاتفاق جرى في القنصلية الفلسطينية في إسطنبول من دون رعاية أو وساطة تركية، وإن الفلسطينيين تفاهموا عبر اللقاءات الثنائية وحقّقوا «اختراقاً كبيراً» في ملفّ المصالحة، فضلاً عن أن «الاستراتيجية الفلسطينية الحالية تقوم على سياسة اللقاءات الثنائية». لكن، تضيف المصادر، لم يُرَق هذا التبرير المصريين، الذين يعارضون تنفيذ الاتفاق وحتى الانتخابات.

> **تضغط عمّان على «حماس» عبر ملفّ أحلام التميمي بترحيل زوج الأسيرة المحرّرة**

منطلق الاعتراض المصري كان أن المصالحة الفلسطينية بهذه الطريقة، بعيداً من رعاية القاهرة، تمثّل انتقاصاً من جهد الأخيرة بعد محاولات كثيرة للمصالحة بين الحركتين طوال 14 عاماً، فضلاً عن أن الوقت الحالي غير مناسب للانتخابات، خاصة مع غياب دعم دولي وأميركي لإجرائها، ما يجعلها «قفزة غير محسوبة من عباس». واستكمالاً لهذا الموقف، اعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، عن «الاستياء» من اجتماع تركيا، لأن بعض الأطراف رأى في هذه الاجتماعات رسالة إلى أطراف عرب معيّنين، وهو ما رد عليه أمين سرّ «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير»، صائب عريقات، بمطالبة أبو الغيط بالاستقالة من منصبه على خلفية تأييده الاتفاقات العربية مع إسرائيل وترويجه «صفقة القرن»، علماً أن السلطة أعلنت منذ أيام قليلة تخلّيها عن رئاسة الدورة الحالية للجامعة بعدما أخفقت في الاستحصال على أيّ صيغة منها تدين الاتفاقات الأخيرة مع الاحتلال.

أبلغت القاهرة وفد «فتح» رفضها مخرجات اجتماعات إسطنبول كافة (الأناضول)

في غضون ذلك، كشفت مصادر "فتحاوية" أن الأردن أبدى، عبر قنوات اتصال مع عباس، انزعاجه من الاتفاق ومن توقيعه في تركيا، مؤكداً أنه لا يدعم إجراء الانتخابات الفلسطينية تخوّفاً من حصول «حماس» على نصيب كبير في المناصب، فضلاً عن التعقيدات، خاصة في الضفة والقدس وما تعرفه من نية إسرائيلية لمنع الانتخابات، وهو ما سيفتح باب مواجهة في الضفة. وفي الوقت نفسه، نقلت مصادر "حمساوية"، في حديث إلى «الأخبار»، أن رسالة أردنية غير مباشرة وصلت «حماس» برفض اتفاق المصالحة، وذلك بالضغط على الأسيرة المحرّرة المنتمية إلى الحركة، والمطلوبة للولايات المتحدة، أحلام التميمي، لمغادرة المملكة، عبر ترحيل زوجها الأسير المحرّر نزار التميمي، وإبلاغه بضرورة المغادرة خلال أيام، تمهيداً لترحيلها وتسليمها للإدارة الأميركية.

وتتخوّف «حماس» من تأثير ذلك في قرار عباس، الذي أبلغته بدورها أنها تنظر بريبة إلى تأخره في تنفيذ التوافقات، بما فيها السماح بالمقاومة الشعبية في الضفة ووقف ملاحقة عناصر الحركة، وأيضاً تأخره في رفع العقوبات عن قطاع غزة، ووقف التمييز بين الضفة والقطاع، والسماح بتجديد جوازات السفر لآلاف الممنوعين من ذلك. وفي هذا الإطار، شدّد المتحدث باسم الحركة، عبد اللطيف القانوع، على أن «المرحلة الحالية من الحوار الوطني الثنائي والشامل بحاجة إلى خطوات تعزيز الثقة وبثّ الأمل في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، ورفع الإجراءات ضدّ غزة، وإنهاء حالة التمييز بين أبناء الوطن الواحد».

الكويت

يُتوقّع أن يحيي رحيل أمير الكويت، صباح الأحمد الجابر الصباح، الخلافات المتجذّرة بين جناحَي الأسرة الحاكمة على منصب ولاية العهد الذي لم تُحسم وجهته بعد. وعلى رغم أن الدستور يعطي الأمير مهلة عام لاختيار خليفته المُفترض، كما يمنح البرلمان (مجلس الأمّة) الحقّ في الموافقة على اسم شاغل المنصب، أو الاختيار - في حالة الرفض - من بين ثلاثة مرشّحين آخرين يقترحهم الأمير ليصوّت المجلس على أحدهم في جلسة سرّية. يبدو أن الأمير نواف الجابر الصباح سيعمل على تهدئة الأوضاع داخل الأسرة الحاكمة قبيل ترشيح أيّ اسم. مع ذلك، ولكون الأمير الجديد متقدّماً في السن (83 عاماً) ويعاني من وضع صحّي دقيق، إلى جانب عدم وضوح برنامجه إن على المستوى الداخلي أو حتّى الخارجي، وفيما تُرجّح السيناريوات أن يسير على خطى سلفه، فمن المستبعد أن ينجح في ردم المنافسة المحتدمة على الخلافة

التنافس على الخلافة يحتدم: صدعٌ داخل أسرة آل الصباح

حدث الانقسام الأول داخل أسرة آل الصباح في أيار/ مايو 1896، عندما قَتَل مبارك صباح الصباح اثنَين من إخوته غير الأشقّاء، أحدهما الحاكم آنذاك محمد صباح الصباح. على مدى 19 عاماً، تولّى «مبارك الكبير» السلطة، وحاز اعترافاً بريطانياً بالكويت ككيان منفصل عن السلطنة العثمانية. انتقلت السلطة عقب وفاته أواخر عام 1915 إلى ابنه جابر الذي توفّي بعد 15 شهراً، ثمّ سالم حتى وفاته في 1921، ليَخلف هذا الأخير ابنُ الأوّل، أحمد، أبو الأميرَين الحالي والراحل. بعد عام 1915، برز اتفاق تمّ إضفاء الطابع الرسمي عليه في المادة الرابعة من دستور الكويت لعام 1962، يقضي بأن تنتقل الخلافة إلى أحفاد «مبارك الكبير»، علماً أنها اقتصرت، للمفارقة، على جناحَي الجابر والسالم.

مع وفاة الأمير جابر الأحمد الصباح في عام 2006، نُصّب صباح الأحمد أميراً للكويت، فيما تولّى نواف منصب وليّ العهد. جاء ذلك بعد إطاحة سعد العبد الله، وبروز صدع داخل الأسرة الحاكمة، فتح على مواجهات علنية بين جناحَيها، الجابر والسالم. فشلُ آل الصباح، آنذاك، في التوافق على اختيار أمير من بينهم عَمّق الأزمة، وفتح الطريق أمام البرلمان الكويتي لاختيار الأمير الجديد وتسوية الصراع المستعر. تجاوزت التسوية العُرف السائد الذي يفترض أن ينظّم التعاقب على حكم الإمارة بين الجناحَين، إذ إن صباح الأحمد ينتمي، مثل سلفه، إلى جناح الجابر الذي ينتمي إليه أيضاً الأمير الجديد. بتلك التسوية، هدأت مخاوف كثيرين من تداعيات انفجار الصراع الذي عاد ليطلّ برأسه مجدّداً بوفاة الأمير صباح. على أن انتخابات مجلس الأمّة، المُقرّر إجراؤها الشهر المقبل، ستمنح البرلمان دوراً كبيراً في تحديد هويّة الجالس على كرسيّ ولاية العهد، عبر تمرير اسمه ومنحه الثقة بموجب الدستور، وهو ما من شأنه أن يحسم وجهة الخلاف، في ظلّ حديث عن وجود خمس شخصيات، على الأقلّ، تسعى بجدّية إلى المنصب.

أسماء بارزة في جناح الجابر، من بينها رئيس الوزراء الأسبق ناصر المحمد ونائب رئيس الوزراء الأسبق أحمد الفهد، تطرح منذ سنوات نفسها للخلافة، لاعتقادها بأن وليّ العهد القادم سيأتي بالتأكيد من جناحها، الجابر، بعدما جرى تحييد الجناح الآخر عن ديناميات السلطة. بعد عام 2006، وتصاعد الاقتتال بين الجناحين، حين بدأ الطامحون من فرع الجابر بناء قواعد نفوذهم الخاصة، خرجت الإيفاء بمسؤولياتهما في ما يتعلّق باتفاقيتَي "سوتشي" و"إسطنبول". وقال عبدي إن الدولة التركية لا تنفذ دائماً وعودها وشروط الاتفاقيات، ومواقف البلدين تبقى فقط في نطاق المقترحات، لكن في الحقيقة على تلك الدول أن تُظهر مواقف قوية وجادّة".

> **قالن: لا وجود لأيّ ضمانات أميركية للأكراد في سوريا**

ولفت إلى أن تركيا تبلغ روسيا والولايات المتحدة وإيران، بشكل متكرّر، أن التحرّكات والهجمات التي تقوم بها القوات الكردية في المناطق الحدودية لن تبقى من دون ردّ". وتطرّق قالن إلى ما وصفه بـ"الادّعاءات الكردية بإعطاء المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، جيمس جيفري، ضمانات لهم بأن تركيا لن تطلق عمليات في المنطقة بعد الآن"، إلى مستوى أقوى الدول في العالم". ولا يخفي الرئيس التركي سعيه إلى إحياء "الأمجاد العثمانية"، كما اعتبار نفسه "سلطاناً" من سلسلة السلاطين العثمانيين، إذ قال: "أقول كوريث لأجدادنا الذين ناضلوا لآلاف عام كتفاً إلى كتف من أجل جعل هذه الأرض وطناً؛ سنحقّق إنجازات كثيرة إن شاء الله". وزاد أن بلاده "ستواصل إزعاج جميع الأطراف (لم يسمّهم) الذين يكنّون العداء لتركيا ولشعبها". بدوره، أعلن المتحدّث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، أمس، أن أنقرة يمكن أن توسّع عملياتها العسكرية في سوريا "في أيّ لحظة". جاء ذلك في تصريحات إلى "قناة 7" التركية المحلية، تعليقاً على تصريحات إردوغان السابقة. وقال قالن إن الاتفاقيتَين اللتين أبرمتهما تركيا مع روسيا والولايات المتحدة تتضمّنان عبارة: "تركيا تحتفظ بحقها في الدفاع عن النفس والتدخل ضدّ أيّ كيان إرهابي". وأشار إلى أن هذا البند يمنح تركيا "حق الدفاع عن نفسها والتدخل في المنطقة إذا تعرّضت أراضيها أو وجودها في ذلك البلد، سواء من حيث الجنود أم الموظفون المدنيون أم عمّال الإغاثة أو غيرهم، لهجوم من قِبَل المنظمات الإرهابية كداعش والقوات الكردية". وأعاد قالن التأكيد أن "تركيا ستتدخل عندما يكون هناك هجوم أو خطر ضدّ مصالحها في المنطقة (...) وقد يتوسّع نطاق العمليات في أيّ لحظة". وشدد على أن "هذا تحذير لتلك المنظّمات وتحذير للدول التي تدعمها أيضاً".

> **تبدو فرصة الابن الرابع للأمير الراحل، محمد السالم، جيّدة لأن جناح عائلته (من جهة الأم) خارج مبدأ المداورة**

شغل ولاية العهد لمدة 14 عاماً، انتظر طويلاً هذه اللحظة، لكن حسابات معقّدة تحيط بتسمية خليفته، إذ يسعى نجل الأمير الراحل، ناصر، إلى المنصب، لكن اسمه مقرون بصداماته بداية العام الجاري داخل مجلس النواب والسجالات التي دخل فيها في شأن قضايا الفساد، والتي أدّت إلى إبعاده فوراً عن الحكومة تجنّباً لانشقاقات كادت تحدث داخل الأسرة. وعلى رغم تقدّمه في السنّ (72 عاماً)، والمشكلات إلى تقوية موقعيهما. لكن يُعتقد أن حملتَهما العلنية أضرّت بكليهما، على رغم أن الأول أنشأ شبكة من المؤيّدين في العائلة والدوائر السياسية، ولا يزال على تواصل مع المجتمع الدبلوماسي الدولي. ومن المرجّح أن يكون منافسه الرئيس اليوم هو الأكبر منه في عائلة الصباح الحاكمة، نائب رئيس الحرس الوطني، مشعل الأحمد الجابر الصباح.

صحيح أن الأمير نواف (83 عاماً)، الذي

> **تبدو فرصة الابن الرابع للأمير الراحل، محمد السالم، جيّدة لأن جناح عائلته (من جهة الأم) خارج مبدأ المداورة**

الصحّية المزمنة التي يعاني منها، إلا أنه يسعى بقوة إلى ولاية العهد منذ مرض والده ومرافقته له إلى الولايات المتحدة في رحلة علاجه الأخيرة. في المقابل، تبدو فرصة الابن الرابع للأمير الراحل، محمد السالم (حاصل على درجة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفرد)، جيّدة أيضاً، لأن فرع عائلته (من جهة الأم) لم يدخل في مبدأ المداورة للمرّة الأولى - استثنائياً - عام 2006، وهو الآن (يبلغ 65 عاماً) الأوفر حظاً، إذ كان وزيراً سابقاً للخارجية، وله اتصالات مستمرّة مع جميع دول الخليج، فضلاً عن «صداقة وطيدة» تجمعه بالملك السعودي، سلمان، منذ عقود. أما مشعل الأحمد، الأخ غير الشقيق للأمير نواف، فيحظى بفرصة كبيرة لتولّي ولاية العهد، لكن تقدّمه في السنّ (80 عاماً) يقلّل من فرصه في حال رغب الأمير الجديد في تجديد الدماء في الديوان. يواجه هذا الأخير تحفّظات داخلية محدودة مقارنة بباقي الأسماء المطروحة، في حين أن قربه من نواف والثقة التي يحظى بها تزيد من أسهمه، ولا سيما أن علاقاته بمختلف الأطراف جيّدة، وربّما يمرّ طرح اسمه بسهولة.

هكذا، يبدو أن في اختيار مشعل لولاية العهد - في حال حدوثه - توافقاً ضمنياً على إرجاء الأزمات؛ إذ إن الأمير وولي العهد يتجاوزان الثمانين، وخلال عقد على الأقلّ سيكون هناك جيل جديد يصل إلى السلطة، وهو ما يشعر جيران الكويت بالقلق الشديد، ولا سيما أن الخلافات داخل الأسرة الحاكمة تتصاعد بين جيل الشباب أكثر مما كان لدى الجيل الأكبر، الذي قبِل مواءمات وتنازلات لتسيير الحُكم. (الأخبار)

هناك حسابات معقّدة تحيط بتسمية وليّ العهد المقبل للكويت (أ ف ب)

سوريا

إردوغان يهدّد بعمليات جديدة: القوى الكردية تستنجد بواشنطن وموسكو

أعادت تهديدات رجب طيب إردوغان، بشنّ عمليات عسكرية جديدة في سوريا، الحديث حول الاتفاقات التي عقدها مع كلّ من واشنطن وموسكو هناك. وفي حين يبدو أن هذه الاتفاقات لا تسير وفق ما تريده أنقرة، تستنفر القوات الكردية إزاء التهديدات التركية، داعية الأميركيين والروس إلى اتخاذ مواقف جدّية منها

لا تتوقّف التهديدات التركية بأجتياح منطقة شرقي الفرات، وإحراز مزيد من التقدّم فيها، وضرب القوات الكردية المتحالفة مع الأميركيين هناك. الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، أعاد قبل يومين، تصويب سهامه ضدّ المجموعات الكردية التي تسيطر على منطقة شرقي الفرات، مهدّداً الأطراف الدوليين، وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، في حال "لم يوفوا بوعودهم لتركيا". بأن الأخيرة ستقوم بتحقيق أهدافها بنفسها.

وقال إردوغان إن تركيا ستعمل على "تطهير أوكار الإرهاب في سوريا بنفسها إن لم يتمّ الوفاء بالوعود المُقدّمة إليها"، في إشارة إلى وعود أميركية وروسية أعقبت عملية "نبع السلام" التي شنّتها أنقرة ضدّ القوات الكردية، بإخراج الأخيرة من المناطق الحدودية مع تركيا. وأضاف الرئيس التركي أن "الأطراف التي تلتزم الصمت إزاء التنظيمات الإرهابية والدول الداعمة لها تضع جميع المبادئ الأخلاقية والقانونية والحقوقية جانباً عندما يتعلّق الأمر بتركيا". وتابع أن "العمليات العسكرية كدرع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، التي نفذّها في سوريا خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، هي واجب على عاتقنا تجاه إخوتنا في هطاي (الولاية التركية الحدودية مع سوريا)". وأشار إلى "(أننا) قضينا على الممرّ الإرهابي المراد إقامته على طول حدودنا، وأنبتنا أن أشقاءنا السوريين ليسوا وحدهم"، مؤكداً أن "وجودنا الفاعل سيتواصل ميدانياً حتى يتحقّق الاستقرار على حدودنا الجنوبية مع سوريا". ولفت إلى أن هدف حكومته "إيصال تركيا

إردوغان: سنطهر أوكار «الإرهابيين» في سوريا إن لم يتمّ الوفاء بالوعود (الأناضول)

الحدث

مناصرون لترامب تجمعوا خارج مركز «والتر ريد» حيث يتلقّى الرئيس العلاج (أ ف ب)

بدخول دونالد ترامب إلى مركز «والتر ريد» الصحّي العسكري، فُتح الباب على تساؤلات كثيرة لا ترتبط فقط بمستقبل الحملة الانتخابية، بل أيضاً بمستقبل البلاد. تساؤلاتٌ نمّتها طريقة تعامل البيت الأبيض مع الموضوع، والتناقض الذي رافق تناول الحالة الصحّية للرئيس، والذي وصل إلى حدّ الإرباك والتخبّط غير المفهوم

فريق ترامب يتخبّط: ارتفاع أسهم بايدن

منذ يوم الجمعة إلى مساء أمس، غرقت شاشات التلفزة وصفحات الصحف الأميركية والعالمية في الأخبار عن صحّة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بعد الإعلان عن إصابته بفيروس «كورونا». وعلى رغم كثرة المعلومات التي جرى تداولها، إلّا أنها لم تسهم سوى في إضافة المزيد من الإبهام. مردّ ذلك، بالدرجة الأولى، إلى الإرباك الذي بدا واضحاً، إن على الفريق الطبّي أو العاملين في البيت الأبيض، والاختلاف الذي كان بارزاً بين الاثنين، وحتى ضمن الفريق الواحد. هكذا، وبدلاً من أن يسهم البيت الأبيض في تبديد الحيرة، كان يبعث مؤشّرات متناقضة في شأن معركة الرئيس مع فيروس «كورونا»، الأمر الذي أثار تساؤلات كثيرة بين الحلفاء والخصوم، ولا سيما حول ما الذي قد يحدث إذا أصبح ترامب غير قادر على الخدمة.

بعد ظهر السبت، أي بعد أقلّ من 24 ساعة من دخول ترامب إلى مركز «والتر ريد» الصحّي العسكري، قدّم الأطبّاء تقييماً إيجابياً عن صحّته. تقييمٌ لم يلبث أن سقط أمام تصريحات نقلتها وكالة «أسوشييتد برس» وغيرها من وسائل الإعلام، لاحقاً، عن كبير موظفي البيت الأبيض مارك ميدوز، وغيره من المصادر، حملت معلومات سلبية في شأن صحّة الرئيس. وما زاد الارتباك، أن الأطباء أنفسهم عمدوا برسائل متضاربة في شأن علاج الرئيس. ولم ينجح ترامب ذاته في تبديد كلّ هذا التخبّط؛ إذ على الرغم من أنه أعلن من المستشفى، في فيديو نشر على موقع «تويتر» مساء السبت، أنه يشعر «بتحسّن كبير»، إلّا أن الأنباء التي تواصلت أمس جاءت أيضاً متناقضة، ما أثار المزيد من الحيرة في شأن مدى صدقية ناقليها. ترامب وعد بـ«العودة قريباً»، وأشار في الوقت نفسه إلى أن الأيام المقبلة تشكّل «الاختبار الحقيقي» بالنسبة إليه. وقال فيما كان جالساً على طاولة مرتدياً سترة رسمية: «جئت إلى هنا، لم أكن على ما يرام». وأضاف: «أشعر بتحسّن كبير الآن، نحن نعمل بجدّ كي أشفى تماماً. أعتقد أنني سأعود قريباً، أتطلّع إلى إنهاء الحملة (الانتخابية) بالطريقة التي بدأتها بها».

غير أن طبيبه التزم الحذر في تقييم وضعه الصحي، معلناً أن الرئيس «لم يخرج بعد من مرحلة الخطر»، وأن الفريق الطبي «متفائل بحذر». وقال شون كونلي، في مذكّرة نُشرت السبت، إن الرئيس «أحرز تقدّماً كبيراً منذ تشخيص» إصابته بالفيروس، إلا أن كونلي عاد وخرج بتصريحات ناقضت تلك السابقة، بتأكيده في مؤتمر صحافي خارج «والتر ريد" أن ترامب في «حالة جيّدة»، و«(أنني) أنا والفريق (الطبي) سعداء جداً بالتقدّم الذي أحرزه الرئيس»، موضحاً أن «الرئيس كان يعاني، الخميس، من سعال خفيف واحتقان في الأنف وإرهاق، إلّا أنه يتعافى ويتحسّن الآن». وأضاف أن ترامب لم يتلقّ دعماً بالأوكسجين السبت ولا الخميس ولا منذ نقله إلى المستشفى، لكنه لم يعطِ جواباً دقيقاً بشأن إذا ما كان ترامب يتلقى الدعم بالأوكسجين في الوقت الحالي. وفي هذا الإطار، ذكرت وسائل إعلام، بينها «أيه بي سي»، في وقت لاحق، أن ترامب كان بحاجة إلى الأوكسجين الجمعة في البيت الأبيض، قبل نقله إلى المستشفى. وحين سئل عن موعد تشخيص الرئيس بالمرض، أجاب الطبيب «منذ 72 ساعة»، وهو ما أثار بلبلة أيضاً، ذلك أن مدّة 72 ساعة تعني أن التشخيص جرى الأربعاء وليس الخميس، كما أعلن في وقت سابق. ولذا، أرغم البيت الأبيض على تصحيح إفادة الطبيب بالقول إنه كان يتحدّث عن اليوم الثالث لإصابة ترامب، موضحاً أن "التشخيص الأول" تمّ مساء الخميس. بعد لحظات على المؤتمر الصحافي لطبيب ترامب، أفاد مصدر مطّلع على حالة الرئيس الصحية بأن «مؤشرات الأخيرة الحيوية كانت مقلقة للغاية»، واصفاً الساعات الـ48 اللاحقة بـ«الحرجة». «لسنا على طريق واضح نحو الشفاء التام»، قال المصدر الذي ذكرت وسائل الإعلام لاحقاً أنه هو نفسه ميدوز، الذي أشار إلى أنه «لم ترد أبداً فكرة نقل السلطة، ولم يكن هناك خطر» من حصول ذلك.

يبقى سؤالٌ من دون إجابة: متى وكيف انتقلت العدوى إلى ترامب؟ تساؤلٌ فتح الباب على انتقادات كثيرة للبيت الأبيض والإجراءات التي تطبّق فيه في مواجهة فيروس «كورونا». ففي حين وصفت صحيفة «ذا نيويورك تايمز» الأمر بـ«حالة من الإنكار» أمام انتشار الفيروس، رأى موقع «بوليتيكو» أن «تشخيص ترامب سيثير تساؤلات جدّية في شأن إذا ما كانت البروتوكولات المرتبطة بفيروس كورونا في البيت الأبيض كافية، وإذا ما كان الجناح الغربي يأخذ تهديد الفيروس بجدّية». كذلك، اعتبر رئيس اتحاد العلماء الأميركيين"، علي نوري، في حديث إلى وكالة «فرانس برس"، أن البيت الأبيض «اعتمد كثيراً على الفحوصات»، مضيفاً «أنهم بعدم فرضهم وضع الكمامة والتباعد الاجتماعي، خلقوا مناخاً زائفاً من الثقة في البيت الأبيض». وما يثبت صحّة هذه الانتقادات والتكهّنات، هو أن البيت الأبيض بات، بالفعل، بؤرة للعديد من الإصابات، إذ إن لائحة المقرّبين من ترامب الذين تلقّوا العدوى باتت طويلة، بدءاً من زوجته ميلانيا ومستشارته هوب هيكس، ومدير حملته بيل ستيبين، مروراً بثلاثة أعضاء جمهوريين في مجلس الشيوخ، والمستشارة السابقة كيلاين كونواي، والمستشار الحالي كريس كريستي، وصولاً إلى ثلاثة صحافيين معتمدين. وأفادت شبكة «سي إن إن» بأن مستشاراً آخر مقرّب من ترامب، هو نيكولاس لونا، مصاب أيضاً بالمرض. ويُعتقد أنّ حفل ترشيح إيمي كوني باريت لتولّي منصب قاضية في المحكمة العليا، الذي أقيم في البيت الأبيض، السبت الماضي، كان مصدراً أيضاً لانتقال العدوى، إذ أظهرت الصور أن الحاضرين ألقوا التحية بعضهم على بعض عبر المصافحة والعناق، فيما لم تضع غالبيتهم الكمامات.

> بات من الواضح أن حملة الرئيس ستعاني نصيبها من الفوضى على الرغم من استمرارها

بالنسبة إلى حملة ترامب، فقد بات من الواضح أنها ستعاني نصيبها من الفوضى، إذ من غير المحتمل أن تكون هناك أيّ مناظرات أخرى بين الرئيس ومنافسه جو بايدن. كما لن يكون ترامب قادراً على قيادة التجمّعات السياسية، التي لعبت دوراً فعّالاً في حملته الانتخابية لعام 2016. وفوق كلّ ما تقدّم، أصيبت رسالة الرئيس الانتخابية بالشلل، بعدما بُنيت على الادّعاء بأن فيروس «كورونا» مجرّد مطيّة، بل وأن "نهاية الوباء باتت وشيكة، وسيكون العام المقبل إحدى أعظم السنوات في التاريخ من بلدنا». كما قال ترامب قبيل إصابته بالفيروس، في رسالة مسجّلة عبر الفيديو خلال عشاء «مؤسسة الفريد إي سميث التذكاري». حالياً، ازدادت المخاطر؛ ذلك أن ترامب، الذي أراد تحويل التركيز إلى حملة «القانون والنظام» وسجلّ بايدن، سيكون هو نفسه محور التركيز شبه الحصري لوسائل الإعلام في الأسابيع المقبلة، حيث سيخضع تعامله مع فيروس «كورونا» وصحّته لمزيد من التدقيق، بل إن استطلاعات الرأي الأخيرة تشير إلى أن بايدن قد يكون في طريقه إلى تحقيق نصر ساحق، ولا سيما أن فرص ترامب في تغيير مسار الاستطلاعات بدأت تتضاءل، في أعقاب مناظرة مع منافسه تعرّضت لانتقاد واسع. الآن، بات انتشار الفيروس خارج الاحتواء بالكامل، الأمر الذي ساعد في تقدّم بايدن في استطلاعات الرأي، منذ شباط/ فبراير. صدارةٌ لها ديمومة أكثر من تلك التي تمتّعت بها هيلاري كلينتون، خلال معظم السباق الانتخابي، الذي أدى في النهاية إلى فوز ترامب المفاجئ.

(الأخبار)

ماذا لو ساءت حالة الرئيس؟

على رغم التأكيدات الكثيرة أن حالة ترامب الصحّية تتحسن، إلا أن الإرباك الحاصل في هذا الشأن يدفع إلى طرح السؤال التالي: ماذا سيحصل لو ساءت حالته، أو بات عاجزاً عن إدارة البلاد ومواصلة الحملة الانتخابية؟ بحسب ما أشار إليه الخبراء القانونيون ومراقبو الانتخابات، فإن التعديل الـ25 للدستور يسمح للرئيس بنقل صلاحياته بشكل مؤقت إلى نائبه، في حال أصبح مريضاً جدّاً أو عاجزاً عن القيام بعمله. نائب الرئيس، مايك بانس، على عكس المستشارين الآخرين في البيت الأبيض، تبيّن أنّه لم يُصَب بفيروس «كورونا». وفي حال أصيب هذا الأخير، أو بات عاجزاً، فإن صلاحيات الرئاسة تذهب إلى رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي. وبالدور، فإن الثالث في ترتيب الرئاسة، هو الرئيس المؤقت لمجلس الشيوخ، السناتور الجمهوري عن ولاية أيوا تشاك غراسلي، والرابع على التوالي وزير الخارجية مايك بومبيو.

ولكن، على رغم إصرار المسؤولين في الإدارة على بقاء التسلسل القيادي كما هو، إلّا أن العجز المؤقت للرئيس، تاريخياً، خلق مشاكل أمام البيت الأبيض. فمثلاً، بعد محاولة الاغتيال التي أدخلت الرئيس رونالد ريغان إلى المستشفى عام 1981، أصرّ وزير الخارجية آنذاك، الكسندر هايغ، خطأً، على أنه كان مسؤولاً بشكل مؤقت عن البلاد

أمّا في ما يتعلّق بالسباق الانتخابي، ففي حال توفّي مرشّح ما قبل الانتخابات، تقوم اللجان الوطنية التابعة للحزب باختيار مرشّح جديد. وبما أن شهراً واحداً يفصل عن الانتخابات، فقد بدأ بعض الولايات يدلي بأصواته بالفعل. وهو ما يزيد الأمر تعقيداً، وفقاً لأحد الخبراء، الذي أوضح لمجلة «فورين بوليسي» أنه في حال توفي ترامب أو بات عاجزاً، فإنه لن يكون أمام اللجنة الوطنية التابعة للحزب الجمهوري أيّ مجال من أجل اختيار مرشّح جديد، إذ سيكون على هذه الولايات أن تختار من جديد، الأمر الذي يعني أنه ستكون هناك معارك تاريخية وقانونية معقّدة

(الأخبار)

تقرير

معارك ناغورني قره باغ لا تهدأ: آذربيجان متمسّكة بشروطها

كلّف الطرفان تبادل القصف المدفعي الذي استهدف عاصمة الإقليم. في المقابل، قصف الجيش الأذربيجاني مدن آذربيجان (أ ف ب)

لا تَظهر بوادر تهدئة قريبة للمعارك المندلعة بين آذربيجان وأرمينيا في إقليم ناغورني قره باغ المتنازَع عليه، ولا سيّما أن رئيس آذربيجان، إلهام علييف، يصرّ على مطالبة القوات الأرمينية بالانسحاب من الإقليم، بل إنه دعا هذه الأخيرة، أمس، إلى الاعتذار، بما ينذر بمواصلة التصعيد، ويزيد المخاوف من زعزعة الاستقرار بشكل أوسع، في ظلّ تنافس قوى متعدّدة في المنطقة. وفي كلمة متلفزة، قال علييف: «ليس لدي سوى شرط واحد» لوقف إطلاق النار: «على القوات المسلّحة (الأرمينية) أن تغادر أراضينا»، مطالباً بأن يبادر رئيس الوزراء الأرميني، نيكول باشينيان، إلى «الاعتذار أمام الشعب الأذربيجاني». وأضاف: «فليقُل أريد أن أسحب قواتي من الأراضي المحتلّة، فليقُل إنّ قره باغ ليس أرمينياً». وطالب بأن يحدّد باشينيان «خطة واضحة» لانسحاب أرميني من الإقليم المتنازَع عليه، متابعاً: «في حال كهذه، سنعيد نظام وقف إطلاق النار»، معتبراً أن ما تقوم به بلاده هو إعادة إحقاق «العدالة التاريخية».

خطاب علييف جاء في وقت كثّفت فيه قوات إقليم ناغورني قره باغ، وفي المقابل القوات الأذربيجانية، أمس، تبادل القصف المدفعي الذي استهدف خصوصاً عاصمة الإقليم، وثانية مدن آذربيجان، في اليوم الثامن من القتال الدامي. كذلك، كثّف الطرفان التصريحات النارية، متجاهلَين الدعوات إلى وقف إطلاق النار، وحمّل كلّ منهما الطرف الآخر مسؤولية اندلاع المعارك. ومنذ الجمعة، تتعرّض ستيباناكرت، كبرى مدن ناغورني قره باغ، للقصف، ما أجبر السكان على الاحتماء في أقبية وملاجئ. واتّهم المتحدث باسم وزارة الدفاع الأرمينية، أرتسرون هوفنسيان، «القوات الأذربيجانية بقصف أهداف مدنية». كذلك، أعلن رئيس الإقليم، أراييك هاروتيونيان، أن قواته ستردّ باستهداف البنية التحتية العسكرية في «المدن الكبرى» لآذربيجان، والواقعة على مسافة بعيدة عن الجبهة، داعياً «المدنيين إلى مغادرة هذه المدن على الفور». وفي أعقاب ذلك، تحدّثت وزارة الدفاع الآذربيجانية عن أن ثانية مدن البلاد «كنجه تتعرّض لنيران القوات الأرمينية». واتّهمت باكو، بريفان، بتنفيذ القصف، الأمر الذي نفته الأخيرة، بينما أعلن المتحدّث باسم رئاسة سلطات ناغورني قره باغ، فاغرام بوغوصيان، أن تلك الهجمات نفّذتها قوات الإقليم، مؤكداً «تدمير» مطار عسكري.

في غضون ذلك، وفي ظلّ «ازدياد عدد الضحايا بين السكان المدنيين»، أعرب وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عن قلقه، مجدّداً دعوته إلى وقف إطلاق النار في أسرع وقت». أما تركيا، فقد سارعت إلى إدانة ما قالت إنه هجمات نفّذتها القوات الأرمينية على مدينة كنجه. واعتبرت وزارة الخارجية، في بيان، أن «الهجمات الأرمينية التي تستهدف المدنيين اليوم في ثانية كبرى المدن الآذربيجانية، كنجه، تُعدّ مؤشراً جديداً على موقفها (بريفان) الذي لا يعترف بالقانون. ندين هذه الهجمات».

بدورها، وجّهت إيران تحذيراً، عبر وزارة خارجيتها، إلى جارتَيها أرمينيا وآذربيجان، بعد سقوط قذائف على أراضيها. وأكد المتحدث باسم الوزارة، سعيد خطيب زاده، في بيان، «عدم قبول أيّ اعتداء على أرضنا من قِبَل أيّ من الأطراف المتنازعين، ونحذّر جميع الأطراف بجدية لاتخاذ الاحتياطات اللازمة في هذا الصدد». وكانت وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية («إرنا») قد أفادت، في الأيام الماضية، بسقوط عدد من القذائف على المناطق الحدودية في شمال غرب الجمهورية الإسلامية، من جرّاء النزاع الدائر على الجانب الآخر من الحدود.

في هذه الأثناء، لقي 64 مقاتلاً سورياً، على الأقلّ، من فصائل موالية لتركيا، حتفهم في المعارك القائمة، على ما أفاد به "المرصد السوري لحقوق الإنسان" المعارض. وقال المرصد إن القتلى هم من بين 1200 مقاتل أُرسلوا إلى آذربيجان منذ الأسبوع الماضي، بعدما كان قد أشار في وقت سابق إلى أن عددهم 850. وقُتل 36 منهم على الأقلّ في المعارك خلال الساعات الـ48 الأخيرة فقط، وفق المرصد، وهو ما يرفع الحصيلة الإجمالية من 28 إلى 64 قتيلاً.

(الأخبار، أ ف ب)

لقيَ 64 مقاتلاً سورياً على الأقلّ من فصائل موالية لتركيا حتفهم في المعارك

ناغورني قره باغ، فاغرام بوغوصيان، أن تلك الهجمات نفّذتها قوات الإقليم، مؤكداً «تدمير» مطار عسكري.

في غضون ذلك، وفي ظلّ «ازدياد عدد الضحايا بين السكان المدنيين»، أعرب وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عن قلقه، مجدّداً دعوته إلى

استراحة

كلمات متقاطعة 3563

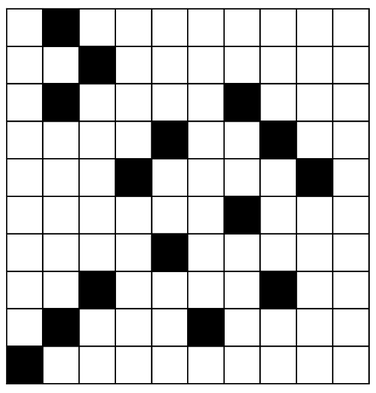

أفقيا

1- نهر لبناني – 2- بلدة لبنانية في قضاء عاليه – بسط قدميه – 3- من الفاكهة – الطويل من الضبّان مع رقة – 4- حرف نصب – إسم يؤدّا في الصين – معتمد ترسله دولة الى مدينة من مدن دولة أخرى – 5- سلالة هندية ملكت في البيرو – فخ لإصطياد الطيور – 6- قبل اليوم – صناعيّان إخترعا التصوير السينمائي – 7- عائلة مارشال فرنسي راحل بسط حماية فرنسا على بلاد المغرب – حصون – 8- متشابهان – كتلة جبلية في السعودية – عاصفة بحرية – 9- عاصمة أسيوية – نهر فرنسي – 10- جريدة لبنانية قديمة متوقفة عن الصدور

عمودياً

1- من أجزاء كتاب الانجيل – 2- مدينة فرنسية – مدينة إسبانية – 3- مخترع السيارات المعتمدة على البنزين – شركة نفط عالمية – للندبة – 4- جواب – إسم لكل عمل مبدع – تصرّح وتقول – 5- رجل تاريخي من حاشية حاكم سيراكوزا دعاه الحاكم الى وليمة وعلّق فوق رأسه سيفاً مربوطاً بشعرة حصان لأنه أراد أن يصبح ملكاً ولو ليوم واحد – 6- كثير الحركة لا يهدأ ولا يتعب بالعامية – حرف عطف – جامعة أميركية – 7- صوت الحمار – مُصاب بالقروح – 8- مصباح – جرذ بالأجنبية – 9- أولاد ذكور – 10- بحيرة لبنانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الشيشان – ركّ – 2- نانت – سوريا – 3- كد – قبرصي – 4- لواندا – أدل – 5- وغد – وبر – با – 6- سابور – بخيل – 7- يم – قرنّ – 8- سبّ – ضجر – قيس – 9- ورم – يوم – رع – 10- نتجو – نساعد

عمودياً

1- انكلو سكسون – 2- لادوغا – برن – 3- شنّ – أدبي – مج – 4- يتقن – ومض – 5- مدور – جب – 6- أسراب – قرون – 7- نوص – ربب – مس – 8- ريّا – خنق – 9- ري – دبي – برع – 10- كامل الأسعد

sudoku 3563

9		8		1				5
5				2		8		
	7			3				9
	5	4				2	3	
		9			2			1
	6	1	4	7	3			
	4		9	5	7	6	8	
	3						9	
		5			6			2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3562

3	5	8	9	2	6	1	4	7
2	4	9	7	3	1	8	6	5
1	6	7	4	8	5	9	3	2
7	1	2	8	9	4	6	5	3
5	8	3	6	7	2	4	9	1
6	9	4	1	5	3	2	7	8
9	7	5	2	4	8	3	1	6
8	3	1	5	6	9	7	2	4
4	2	6	3	1	7	5	8	9

مشاهير 3563

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

روائي أميركي (1819- 1891) كتب عن تجاربه بطريقة جذابة جعلته أكثر الكتّاب شعبية في زمانه. له «موبي ديك» وهي واحدة من أشهر الروايات الأدبية

5+5+2+1+6+3 = سقوط المبنى ■ 4+8+7 = مُضجر ■ 9+10+11 = حيوان ضخم

حل الشبكة الماضية: **بتول الخضيري**

إعداد
نعوم مسعود

إعلانات رسمية

إعلان عن مناقصة عمومية

تجري المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مناقصة عمومية وفق دفتر الشروط الخاص لتلزيم «تقديم وتركيب مجموعة توليد كهربائية قدرة 350 KVA مع خزانة تحويل مصدر الطاقة (ATS) لزوم معمل بولس أرقش». يمكن الاطلاع على ملف التلزيم واستلام نسخة عنه ضمن الدوام الرسمي في مكتب مصلحة الصفقات في ش. بشارة الخوري، بناية غناجه، 4b مقابل دفع مبلغ /100,000/ ل.ل. نقداً إلى صندوق المصلحة. تقدَّم العروض بالبد في القلم المركزي حتى ظهر يوم الثلاثاء 2020/11/10، وتفض في جلسة علنية الساعة العاشرة من اليوم التالي على العنوان أعلاه.

رئيس مجلس الادارة/ مدير عام
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية
التكليف 955

إعلان عن مناقصة عمومية

تجري المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مناقصة عمومية وفق دفتر الشروط الخاص لتلزيم «تقديم وتركيب قساطل مياه جديدة لزوم تبريد مولد المجموعة الإنتاجية رقم 3 وركائز المجموعات الإنتاجية الثلاثة في معمل بولس أرقش». يمكن الاطلاع على ملف التلزيم واستلام نسخة عنه ضمن الدوام الرسمي في مكتب مصلحة الصفقات في ش. بشارة الخوري، بناية غناجه، 4b مقابل دفع مبلغ /100,000/ ل.ل. نقداً إلى صندوق المصلحة. تقدَّم العروض بالبد في القلم المركزي حتى ظهر يوم الاثنين 2020/11/09، وتفض في جلسة علنية الساعة العاشرة من اليوم التالي على العنوان أعلاه.

رئيس مجلس الادارة/ مدير عام
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية
التكليف 954

سينما

رابح عامر زعيمش: ديستوبيا سياسيّة عن عذابات الجزائر

بعد عرضه في مهرجانات عالميّة عدة، سيُطرح «المحطّة الجنوبية» (2019) الفيلم السادس للمخرج الفرنسي من أصول جزائريّة رابح عامر زعيمش. الشريط الذي يحاول التنصّل من الربط السياسي المباشر بأحداث «العشريّة السوداء» في التسعينيات، يقدّم قصّة طبيب هامشيّ يعلق في صراع كافكاوي عبثي بين السلطة والمعارضة، وقوى ظلاميّة غامضة تدير حرب الجميع على الجميع

مشهد من «المحطّة الجنوبية»

سعيد محمد

عاشت الشعوب العربية في السنوات الخمسين الماضية كأنّها في مظهر من نار لا تخبو. حروب بمعارك كثيرة من أهليّة لبنان عام 1975 والغزو الإسرائيلي المتكرر، إلى عشريّة الجزائر السوداء في التسعينيات، ثم حصار العراق واحتلاله في عام 2003، وتالياً الحرب الإمبريالية على سوريا وليبيا بداية العصر الحالي، ناهيك بحروب السودان وتقسيمه، وفوضى الصومال، والعدوان العربي-الأميركي على اليمن، والغزو العبراني المستمر لفلسطين منذ عام 1882. مع أن كميّة التراجيديّات المكثّفة وأكوام الضحايا وبحور الدماء وجبال العذابات البشريّة التي تضمنتها هذه المعارك تكفي لإشغال صنّاع السينما والمؤرخين لمئوية قادمة، فإن فنّاً صمتاً مريباً يكتنفهم تجاهها يكاد يصل حدود التواطؤ الآثم مع القتلة. هذا إن لم يختاروا الانحياز بكليتهم إلى سرديّات الغزاة، مزورين مأجورين، ومخبرين محليين، ومقاولين تقتصر مساهماتهم على اجترار مواد خام فجّة وكليشيهات مستشرقة لإمداد ماكينة البروباغندا التي تديرها الأجهزة الاستخبارية الغربية ضد بلادنا. جريمة صناع السينما والمؤرخين بحق شعوب المنطقة العربية ليست مقتصرة على دور شريك القتلة الذي يتولونه ـ صمتاً أو تأمراً ـ بل يمتد إلى صناعاتهم ذاتها التي لم تعد ذات صلة بناسهم، ولا ترفع صوت أرواحهم المعذبة، لا يملك أبداً ترف تصديق هذا الإطار المفتعل، وسيبدأ من فوره في قراءة الأحداث في قالبها الجزائري. لعل زعيمش هنا قد خضع لضغوط تمويليّة أو سعى لتوسيع مروحة مشاهدة الفيلم تجارياً لأبعد من الجزائريين في المنفى، لكنّه أضعف فيلمه بمحاولة ساذجة لتعقيم إطار الحكاية لم تفد السرد، وقلّلت من أصالة العمل.

متعة مشاهدة «المحطة الجنوبيّة» لا تكتمل دون إلمام بشيء من تاريخ الجزائر الحديث، والذي إن كان قريباً وطازج الدماء للجزائريين أنفسهم، فإن تفاصيله تخفى على بقيّة العالم ـ وأهل المشرق العربيّ - وبالكاد يلمّ بها الباحثون المتخصصون.

تاريخ الجزائر المشغول بالعذابات منذ وطأت أرضها أقدام الفرنسيين في عام 1830 تخللته لحظتان تراجيديّتان مكثّفتان أولاهما حرب التحرير (1954 – 1962) والتي وإن تُوجت بالانتصار، فإنها كلّفت البلاد حوالى مليون ونصف مليون شهيد، ثم «العشريّة السوداء» في التسعينيات التي راح ضحيتها ما يقرب الربع مليون، أغلبهم من المدنيين الذين علقوا في صراع معقّد تشكّلت معالمه في أجواء الأزمة الاقتصادية الخانقة في عقد الثمانينيات بعد غياب الرئيس هواري بومدين المفاجئ في عام 1978. وقتها، تولى الرئيس الجديد – الشاذلي بن جديد – السلطة باسم العسكريين الذين سيطروا على الحكم بعد الاستقلال وشكلوا جمهوريّة الحزب الواحد، وتركزت جهوده على تفكيك توجهات المرحلة البومدينيّة الثوريّة الطابع لبناء اقتصاد تصنيع اشتراكي على نسق سوفياتي، وبناء نظام اقتصادي بديل منها على أسس النيوليبراليّة الغربيّة وفتح باب العلاقات مع واشنطن. لكنّ

> لوحات بصريّة أخّاذة صُوّرت في جنوب فرنسا

سياسات الشاذلي المُفقرة للمواطنين توازت مع انخفاض حاد في أسعار النفط في بلد اقتصاد ريعي بامتياز. أمر انتج أزمة اجتماعيّة هائلة، فتضخّمت أعداد العاطلين عن العمل وتاكلت القدرة الشرائيّة للمواطنين وتضاعفت أسعار المواد الأساسية، وأصبح الفصل صريحاً وإجرامياً بين النخبة الحاكمة الفاجرة الثراء والأكثريّة المعدمة، سيّما مع انسحاب الدولة من مسؤوليتها الشكليّة في الدعم الاجتماعي، وسيطرة الأثرياء المتنفّذين والمافيّات على مختلف مفاصل اقتصاد البلاد. في هذه الأجواء المتفجّرة، وجدت الأصوليات الإسلاميّة المزهرة بجهود المخابرات المركزيّة الأميركية وحكومات الأردن ومصر والسعوديّة في الجزائر سوقاً متعطشة لأيديولوجيا تعبّر من خلالها عن يأسها من النظام الذي طالما تغطى بقشور اشتراكيّة ووطنيّة وشعبويّة، ولم تخف طبقيته المفرطة يوماً. انفجرت الاحتجاجات بداية من عام 1985 قبل أن تتخذ مساراً خطراً منذ حادثة «أكتوبر الأسود» في عام 1988 عندما قتل أكثر من 40 شخصاً في قمع القوى الأمنية لاحتجاج كان يقوده داعية إسلامي في قصر الشهداء في العاصمة، ليقتل بعدها 500 شخص خلال أسبوع واحد، وتتدحرج أعمال العنف لتشمل معظم الجزائر. وقتها، حاول نظام الشاذلي تدارك الأمور عبر الدعوة لانتخابات برلمانيّة نزيهة. لكن الجولة الأولى كادت تنتهي بفوز ساحق للإسلاميين على حساب مرشحي النّظام، ما استدعى تدخّل كبار ضباط الجيش بعد استمزاج باريس وواشنطن وتأمين تأييد أنظمة تونس ومصر وليبيا لتنفيذ إلغاء فوري لنتائج الانتخابات في كانون الثاني (يناير) 1992، ونقل السلطة إلى رئيس شكلي – محمّد بوضياف – الذي استدعي من المنفى على عجل. دخلت البلاد بعدها في عقد كامل من حرب أهليّة سماها البعض بـ«الحرب القذرة»، وآخرون بـ«العشريّة السوداء» لبشاعة القتل والقتل المتبادل بين الأجهزة الأمنيّة والإسلاميين، إذ تبادل كلّ طرف تكتيكات الطرف الآخر لتنفيذ جرائم نادراً ما كان لها علاقة بالسياسة أو بالانتخابات أو بالمواقف الأيديولوجيّة المزعومة لدى الجانبين. أفاد النظام الجزائري وقتها من دعم وتغطية فرنسيّين، وفرض الأميركيّون على صندوق النقد الدولي منح الجزائر قرضاً عاجلاً بالمليارات لتمويل جهود التسليح والسيطرة، وفُتح قطع النفط والغاز الجزائري للمستثمرين الأجانب. كانت هذه المعركة المحتدمة بين المصالح المتنافسة تجري دوماً على حساب المواطنين الجزائريين العاديين الذين إن نجوا من القتل المجاني أو الخطف أو التعذيب لدى الطرفين، فسيأكلهم اليأس والفقر والخوف. من قلب هذا المناخ الحالك، تأتي حكاية الطبيب في محطّة زعيمش الجنوبيّة، الذي يقاوم دعوات الهجرة وتهديدات القتل ويستمر في أداء واجبه المهني لجميع من يقصده من المرضى بغضّ النظر عن خلفياتهم السياسية وانحيازاتهم للسلطة أو للمعارضة. لكن أزمنة الاستقطاب الحاد لا تتقبّل فكرة الموقف الوسطي وتضع المحايد في سلّة واحدة مع الطرف الآخر النقيض. ولذا يُجرّ الطبيب ـ سيّما بعد مقتل الصحافي شقيقّ حبيبته ـ إلى مربّعات لا يريدها، ويدفع في ذلك ثمناً باهظاً.

لا يضع زعيمش وجوهاً على القوى التي تدير حرب الجميع على الجميع، فتبقى غامضة بدون وجه معروف، مع تلميحات إلى أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة. لكن ذلك لا يخفي حقيقة أن هذه الديستوبيا قد شربت تحديداً من بئر عذابات الجزائر.

في «المحطّة الجنوبيّة»، ينضج زعيمش الهاوي والمبتدئ ويتفرّغ للمرة الأولى منذ عام 2002 للإخراج حصراً دون التمثيل، بينما لعب دور البطولة وبحضور لافت الكوميديان والممثل الفرنسي الجزائري رمزي بيديا الذي قدّم أداء مؤثراً أنقذ الفيلم من الضعف الظاهر في إدارة وقت الأحداث، كما الاستطرادات الكثيرة على حساب خط السرد الأساسي غير الطموح، والاستعارات الثقافية العديمة الفائدة.

التصوير متأثر بتجارب السينما الفرنسيّة، ولا سيّما فيلم كوستا غافراس الشهير Z، في تقديم لوحات بصريّة أخّاذة صُوّرت في جنوب فرنسا، تخفي وراءها خوفاً غرائبياً وترسم إطاراً نقيضاً لأقدار الشخصيات المتجهة نحو الهاوية الفاغرة فاها. هذا التصوير يمنح الفيلم توتراً إضافياً ينقذه إلى حد ما من الملل في تقديم بعض التفاصيل الأخرى مثل مشاهد التعذيب، والنقلات المتسرعة من المشاهد الرئيسة بلا داع دراميّ.

تقف ديستوبيا «المحطة الجنوبيّة» في منطقة وسطى ما بين الأفلام التي تؤرخ للحروب، وتلك التي تطرح تجارب سياسيّة تجريديّة، مع خليط من اللغات والإشارات والموسيقى تتقاطع في مكان مُغفل، وإن يظل محتفظاً بأجواء متوسطيّة. مع ذلك، فإن قيمة «المحطة الجنوبيّة» بإضاءة ولو خافتة على لحظة من تاريخ الجزائر لم تسجّل بعد لا سينمائيّاً ولا تاريخيّاً ـ بكل تقاطعاتها وملفاتها الغامضة . تظلّ أهم بكثير من محتواه الدرامي التقني المحض، وأي تقييم ممكن له بأدوات السينما. وسيكون الفيلم كجرس يُقرع لإيقاظ أولئك الكسالى والجبناء كلهم، لعل طعمهم وحده في القبض على تراجيديّات كبرى - ودون مخاطبة متطلبات واجبهم المهني - قد يدفعهم لإعادة النّظر في ما تغافلوا عنه إلى الآن من قصص ناسنا التي تُدمي القلوب والعقول.

ستريمينغ

فيلم كاسوفيتز لم يتجاوزه الوقت **كل هذه «الكراهية» في ضواحي فرنسا**

شفيق طبارة

نحن كبشر يقع علينا دوماً الاختيار بين الخير والشر، لكن في بعض المناطق يتفاوت ويختلف هذا المفهوم. في ضواحي باريس، الشر هو شيءٌ لا يمكن تخيّله، والخير هو ألا تتعاطى الكثير من المخدّرات، ألا تقتل أحداً من دون سبب وأن تسرق ما هو ضروري فقط. مع ذلك، سيكون صعباً جداً البقاء على قيد الحياة. هنا، أنت تقع ضحية «الكراهية» والعنصرية والعنف، وهذا يجلب عنفاً مضاداً لا يمكن السيطرة عليه. تظهر أنك «مرتاح» كأنّ شيئاً لم يحدث، ولكنك تحمل في داخلك شعور الغضب. كما أنّ الظروف الاجتماعية لها تأثير كبير عليك: الفقر، الحياة الضبابية، سوء المعيشة... كل ذلك يولّد شعور العدوانية. فيصبح الصراخ والجدال والكره صفات تلازمك يومياً، خاصة أنّ ترسبات أيام الطفولة تكون جزءاً من «العدوانية». الأصدقاء وشباب المنطقة يشاركونك أيضاً الشعور ذاته رغم بعض الاختلافات البسيطة. ففي ظل هذا الوضع، لا سبيل للبقاء إلا عبر القتال والمواجهة لكسب الاحترام في «المجتمع الجحيم». وعند التخلص من هذا الجحيم، تظهر حقيقة أخرى. وحين التحدث مع شخص غريب ومختلف، ينظر إليك كشخص عنيف وغريب ويبعد عنه. وفي الخارج يخافون منك، ويرفضون وجودك، لأن مكانك ليس بينهم. أما رجال الشرطة فهم أنفسهم مختلفون، تختلف سلوكياتهم وأخلاقهم المهنية في الضواحي عن أمثالهم في باقي مدينة باريس، وعندما ترى هذا التحيّز والاختلاف لا بد من أن يحدث الصدام.

كتل من الغرائب مصنوعة من العفن، مساحات مفتوحة، أسطح منازل، منتزهات منعزلة، ملاعب مهجورة... كلها يسيطر عليها تجار المخدّرات وبائعون غير شرعيين يبيعون أي شيء لأي شخص مقابل الجنس أو بضعة

> فيلم واقعي مرير مع مشاهد مروّعة ونهاية مرعبة

فرنكات. وسط كل هذا، شباب يحاولون البقاء على قيد الحياة في بيئة معادية. هنا، يمكن أن يصبح الصديق عدواً في لحظة، حيث تكون اللغة نباحاً دائماً، ولا تصل المساعدة الاجتماعية وعروض العمل والاندماج الاجتماعي. منسيّون من القرن الحادي والعشرين، مهمّشون لا تعني لهم قواعد الأخلاق البورجوازية، الطيب والشرير، الجميل والقبيح شيئاً عندما يتعلق الأمر بالنضال من أجل البقاء. الإحباط، والاستياء، وانسداد الأفق المزمن، والكفاح العقيم لتحقيق شيء ممنوع عليهم... هي أرض خصبة للكراهية. فالشرطة والشباب، كلاهما يؤسسان كفاحاً مستمراً أصمّ أبكم، كأنها حرب أهلية كاملة يكون الضحايا فيها هم أولئك الذين لا ينتمون إلى مجالس إدارة أو يحصلون على أرباح في البورصة. تغذّت الكراهية على الكراهية، والعنف هو الخلاص الوحيد الذي يُمارس ضد من هو الأقرب إلى اليد. إحباط تحول إلى انتقام أعمى، وانفجار غرائز مكبوتة، واحتجاج على ظلم الحياة وغياب المساعدة، وغياب قدرة الشباب الذاتية على النضال من أجل مستقبل آخر بوسائل أخرى.

كل ما ذكرناه، عالجه المخرج ماثيو كاسوفيتز، في فيلم «الكراهية» (1995). في يوم وليلة، تنقلب حياة ثلاثة أصدقاء شباب (يهودي، عربي وأفريقي)، يواجهون التمييز العنصري والتهميش الاجتماعي والمشاكل مع رجال الشرطة يومياً في ضواحي باريس. شريط قادر على نقل وضع سكان ضواحي باريس، وحياتهم. فيلم واقعي مرير مع مشاهد مروّعة ونهاية مرعبة. هذا الفيلم يحتوي على حقائق أكثر من أي نشرة أخبار أو تقرير صحافي منافق تُذرف فيه الدموع سرداً للبؤس والرعب الموجودَين في بعض مناطق العالم.

La Haine
على MUBI

نتفليكس

«أن تكون جون مالكوفيتش»: فانتازيا مجنونة لا تخلو من الفلسفة

في صناعة السينما، حين يقال بأن للفيلم «سيناريو أصلياً»، فهذا يعني أنّه لم تتمّ إعادة كتابته ولا يستند إلى موادّ منشورة مسبقاً مثل كتاب أو مقالة أو قصيدة. ولكن في حالة فيلم «أن تكون جون مالكوفيتش» (1999)، فالسيناريو الأصلي يعني حرفياً «لم تروا شيئاً كهذا من قبل!». بسهولة، يمكن القول بأن تشارلي كوفمان أحدث ثورة في فنّ كتابة السيناريو، إذ يندر أن تنجح موضوعات معينة بالطريقة التي قدمها الفيلم في الوصول إلى سينما هوليوود الرائجة. الخطوة المشتركة الأولى على الشاشة الكبيرة بين المخرج سبايك جونز والكاتب تشارلي كوفمان، تُعتبر ظهوراً سينمائياً من كوكب آخر، أو من منظور مختلف تماماً، وأفضل وصف له هو مزيج من الاثنين.

تحدّى كوفمان وجونز في هذه الكوميديا التراجيدية الغريبة والسوريالية، التصنيفات الشائعة للأفلام والسيناريوهات. نجح كوفمان أكثر لأنّ الحديث عن سيناريو الفيلم كان أكبر من الحديث عن الظهور الأول لسبايك جونز كمخرج سينمائي. بين الدهشة، والضحك، والإثارة الجنسية، والرومانسية، والمأساة، والكآبة، والمفارقة الساخرة والحادة للذات... «أن تكون جون مالكوفيتش» فيلم من نوع خاص جداً، حقّق فيه الثنائي كوفمان/ جونز بداية قوية جداً، وتمكّنا من الحفاظ على المستوى نفسه إلى الآن. خصوصاً كوفمان في فيلمه الأخير «أفكر في إنهاء الأمور» المتوافر أيضاً على نتفليكس.

كريغ شوارتز (جون كوساك) محرّك دمى شغوف، لكن هذا الفن الرفيع المتمثل في جعل الدمى الخشبية تتحرك وترقص من خلال أوتار معلقة بالأصابع، لا تُكسب المال. لهذا

> حكاية ذكية عن الهروب من الواقع، عن الإحباط وعدم الرضى عن النفس

تحثّه زوجته لوت (كاميرون دياز) على البحث عن وظيفة «حقيقية». بالفعل، وجد كريغ وظيفة في مكتب، يقع في الطابق السابع والنصف من مبنى شاهق في نيويورك. للوصول إلى المكتب، يجب ضغط زر الطوارئ في المصعد بعد الطابق السابع بقليل، وفتح الباب يدوياً. في أحد الأيام في مكتبه، اكتشف كريغ باباً صغيراً في الحائط خلف خزائن الملفات. هذا الباب يتيح الوصول المباشر إلى داخل رأس جون مالكوفيتش!

فانتازيا مجنونة وسخيفة بشكل خيالي، قدّم فيها الفريق المتجانس حكاية ذكية عن الهروب من الواقع، عن الإحباط، وعدم الرضى عن النفس وعن الوعي كما يصفه كريغ «الوعي لعنة. أفكر، أشعر، أعاني». يعمل الفيلم كمطحنة للنفس والشخصية العالقة، الخالية من الأفق والغارقة في المُثل العليا الذابلة، والمنغمسة في الفوضى اليومية الحزينة التي يعيشها المرء فقط بسبب نقص البدائل والافتقار إلى الدافع... حتى يتم فتح الباب من العدم إلى حياة جديدة، إلى وجود مختلف تماماً. أمر مدهش ما خطّط له المبتدئان في السينما لهذا الفيلم. «أن تكون جون مالكوفتيش» تمّ بناؤه بالكثير من السخرية الذاتية، مع نغمات فلسفية من دون أن يصبح جاداً جداً أو يأخذ نفسه على محمل الجد. يتم تقديم الفيلم بسهولة، ولهذا هو ممتع للغاية. لا يربك المشاهد، بل يثير الكثير من المرح بطرح موضوعات عميقة بذكاء شديد.

... شفيق

Being John Malkovich
على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 5 تشرين الأول 2020 العدد 4165

صورة وخبر

بسعادة غامرة، تتفقّد الشابة الفلسطينية هديل قشوع (27 عاماً)، نباتات الزنجبيل التي زرعتها على سطح منزل عائلتها شمالي الضفة الغربية، للتأكد من نموّها وسلامتها من أيّ آفات. تجربة هديل هي الأولى في المنطقة، حيث بدأت مشروعها في أيار (مايو) الماضي، بزراعة نحو 600 شتلة، مستفيدةً من تخصّصها في الهندسة الزراعية. خمس سنوات مرّت على تخرّج هديل من جامعة «خضوري» في طولكرم، لكنها لم تتمكن من إيجاد وظيفة مناسبة، لتقرّر عقب ذلك تشغيل نفسها بنفسها. ولأنّها لا تملك أرضاً، قرّرت الصبية الإفادة من سطح منزل عائلتها في بلدة «عللار» بمساحة تصل إلى 50 متراً مربّعاً. (عصام ريماوي ــ الأناضول)

«حملة المقاطعة» عن ترسيم الحدود: لا للتفاوض مع العدوّ

أصدرت حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان، أخيراً، بياناً حول اتفاق الإطار لترسيم الحدود البريّة والبحريّة جنوباً، جاء فيه:

«بتاريخ 2020/10/1، أعلن رئيس مجلس النواب اللبناني التوصل إلى «اتفاق إطار» لترسيم حدود لبنان الجنوبية، البرية والبحرية، مضيفاً أنّ متابعة المفاوضات «غير المباشرة» مع الجانب الإسرائيلي سيتولّاها الجيش اللبناني برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية وأي حكومة عتيدة، «بوساطة» أميركية، على أن تُعقد الاجتماعات في مقرّ الأمم المتحدة في الناقورة. ويستند اتفاقُ الإطار إلى «التجربة الإيجابيّة للآليّة الثلاثيّة الموجودة منذ تفاهمات نيسان 1996» وقرار مجلس الأمن رقم 1701.

بعد الاطّلاع على نصّ اتفاق الإطار، تؤكّد حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان على الآتي:

أوّلاً: رفض الاعتراف بأيّ حدود للكيان الصهيوني، لا برّاً ولا بحراً ولا جوّاً. هذا الكيان يجب أن يزول برمّته، بالمقاومة المسلّحة والمقاطعة الشعبيّة وبكلّ أشكال النضال الوطني والقومي والأممي، كي تعود فلسطين وكامل الأراضي العربيّة المحتلّة إلى شعبها.

ثانياً: ينبغي ألّا يحصل أيّ تفاوض لبناني مع العدوّ، لا مباشرةً ولا بصورةٍ غير مباشرة، وتحديداً في موضوع ترسيم الحدود مع كيانٍ يحتل أرض فلسطين منذ عام 1948، خصوصاً أنّ هذا التفاوض سيجيَّر لدعم مسيرة التطبيع العربي الاستسلامي الراهن، الذي يجري أساساً لإرضاء الرئيس ترامب عشيّة الانتخابات الأميركيّة. ويمكن، بدلاً من «التفاوض» مع العدوّ (في «خيمة» الأمم المتحدة)، تقديم الصور والخرائط والوثائق اللبنانيّة (التي تثبت حق لبنان في التنقيب عن نفطه وغازه) إلى جهةٍ غير منحازةٍ إلى هذا العدوّ.

ثالثاً: هذه الجهة لا يمكن، كما هي الحال الآن، أن تكون الولايات المتحدة، راعية الإرهاب الإسرائيلي وداعمته سياسياً ومالياً وعسكرياً منذ عشرات السنين. ومن الاستخفاف بعقول اللبنانيين والعرب تصوير الأمر عكس ذلك، ولا سيّما مع العقوبات الأميركيّة المفروضة على لبنان وغير بلد عربيّ لمصلحة «إسرائيل».

رابعاً: على الجانب اللبناني أن يؤكّد للشعب اللبناني أنّ أي خطوة سيقوم بها من أجل حفظ حقوقه في نفطه وغازه لن تنطوي على أدنى تنازل وطنيّ أو قوميّ لاحق. وعليه، تحديداً، أن يؤكد للشعب اللبناني أنّه لن ينجرَّ إلى أيّ خطوات لاحقة على طريق التطبيع أو «السلام». فلا تطبيع ولا سلام مع العدوّ الإسرائيلي، ولا اعترافَ بـ «شرعيّته» مهما طال الزمن.

خامساً: على لبنان الرسميّ أن يعلن بصراحة إيمانه بقضيّة تحرير كامل فلسطين، لا بدولة على 22% منها فقط وفقاً للمبادرة العربية الهزيلة التي يكثر من التغني بها.

سادساً: تتخوّف حملة المقاطعة من استغلال «الوسيط» الأميركي للانهيار الاقتصادي اللبناني من أجل تركيع لبنان وإرضائه بـ «جزْرةٍ» من غازه أو نفطه، خصوصاً أنّ ديفيد شنكر (مساعد وزير الخارجية الأميركي) قال إنّ «التفاوض بين لبنان وإسرائيل خطوةٌ إيجابيّة» وإنّ اتفاق الإطار «سيساعد لبنان الذي يمرّ بأزمة اقتصاديّة».

سابعاً: تأسف حملة المقاطعة لخلوّ الساحة اللبنانيّة تقريباً، خصوصاً ساحة الإعلام، من التحذير من «أضاليل» الازدهار الاقتصاديّ بعد اتفاق الإطار. وتذكّر الحملة بتردّي أوضاع شعبنا في مصر والأردن فلسطين بعد توقيع اتفاقات العار في كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو، لمصلحة طبقة ضئيلة من المنتفعين والانتهازيين و«القطط السمان». وفي ظلّ وجود طبقةٍ فاسدةٍ تحكم لبنان، فإنّ «ريْع» الاتفاق لا بدّ من أن يعود لمصلحتها هي لا غير. وهذا ما يدفع حملة المقاطعة إلى التشديد، مجدّداً، على ترابط عملية التحرّر الوطني/ القومي وعملية التغيير الوطني الديمقراطي الداخلي.

حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان
بيروت في 2020/10/2»

رباعي سامي مقدّم: سهرة بيروتيّة

بعد غدٍ الأربعاء، يضرب المؤلّف الموسيقي والغيتاريست اللبناني سامي مقدّم (الصورة) موعداً مع الجمهور في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ بيروت) في حفلة تمزج بين أنماط فنية متنوّعة. في هذه الأمسية، يرافق الفنان الذي يقيم بين برشلونة ودابلن ثلاثة عازفين، هم: نضال أبو سمرا (ساكسوفون وكيبورد)، وبشّار فرّان (باص)، وفؤاد عفرا (درامز). وكما جرت العادة، يعود ريع هذا الموعد لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية. علماً بأنّ الأماكن محدودة التزاماً بالإجراءات الوقائية من فيروس كورونا.

حفلة رباعي سامي مقدّم: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

تعلّموا الأداء الصوتيّ في «مسرح أبراج»

بدءاً من 15 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، تنظّم أكاديمية التمثيل Z Art Zone دورة حول الأداء الصوتي في «مسرح أبراج» (فرن الشبّاك) مع شادي شمص. على مدى شهرين، سيتابع المشاركون صفوفاً نظرية وعملية حول مخارج الحروف، النطق والصوت والتنفّس، التعرّف إلى كلّ أنواع الأداءات الصوتية، الدوبلاج، الأداء الإذاعي والتلفزيوني، الأداء الشعري والخطابي، القصص المسموعة والكتب المقروءة، دراسة تأثير استعمال الصوت بالطريقة الصحيحة... ترتكز الدورة إلى منهج متخصّص ومتكامل يعتمد على المعايير الأكاديمية والعلمية المنهجية المتّفَق عليها عالمياً.

دورة حول الأداء الصوتي: بدءاً من 15 تشرين الأوّل ـ كل إثنين وخميس ـ من الساعة الخامسة بعد الظهر حتى السابعة مساءً ـ «مسرح أبراج» (فرن الشبّاك).

دانيال جوزيف... «تاكسي البلد» لم يعد يجيب

عن عمر 41 عاماً، توفي المخرج اللبناني دانيال جوزيف (عدنان عدنان مهدي) إثر إصابته بنوبة قلبية. وُلد الراحل في قرية بنهران في قضاء الكورة (شمال لبنان) عام 1979. سافر مع أهله مطلع الثمانينيات بسبب الحرب الأهلية. حطّت العائلة رحالها في السعودية، ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة قبل العودة مجدّداً إلى لبنان، حيث نفّذ جوزيف باكورته «تاكسي البلد» (2012 ـ 93 د). في أميركا، درس دانيال الرسم والتصوير. وحين تخرّج في هيوستن، انتقل إلى نيويورك ليدرس في Art Center College of Design، ويسهم في تنفيذ أفلام طلاب «كاليفورنيا الجنوبية»، حيث تعرّف إلى مدير التصوير تشارلز دي روزا. وفي لبنان، أدرك أنّ طلال الجردي سيكون بطل فيلمه الأوّل بعدما لفته أداؤه في فيلم «لمّا حكيت مريم». الشريك الإداري والمدير الإبداعي في استديوات Lu-nar Landing، ركّز تجربته الروائية الطويلة الأولى في بيروت، من خلال يوسف ذلك الفتى الصغير الذي لطالما حلم بمستقبل باهر، حتى أصبح شاباً محبطاً من ظروف الحياة والتي جعلت له هدفاً واحداً: الهجرة! لكنّه قرّر أن يصبح سائق تاكسي، وأن يحبّ مهنته، الأمر الذي بدّل إحساسه بالمدينة وبالحياة. أصدقاء وزملاء دانيال جوزيف اتخذوا من صفحاتهم الافتراضية منابر للتعزية والتعبير عن حزنهم تجاه هذا الرحيل المفاجئ الذي «سيترك فراغاً هائلاً».

عمّار عبد ربّه: تحية «إلى بيروت...»

بين 14 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي والأوّل من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، يقيم المصوّر الصحافي السوري عمّار عبد ربّه (1966 ـ الصورة) معرضاً خاصاً في «غاليري أيّام» في دبي، بعنوان «إلى بيروت...»، يشكّل تحية للعاصمة اللبنانية وأهلها في محنتهم الحالية. يضم الحدث صوراً التقطها عبد ربّه بعد تفجير مرفأ بيروت في الرابع من آب (أغسطس) الماضي، على أن تتبرّع الغاليري بـ 75 في المئة من العائدات لدعم جهود «بيت البركة» في إعادة البناء ومساعدة المتضرّرين. وفي النص التعريفي عن المعرض المنتظر، يتوجّه عبد ربّه إلى «ست الدنيا» بالقول: «أتمنى من كل قلبي أن تلتئم كل جروحك، وأن تتلاشى كل الندوب، ويعاد بناء جميع المنازل، وإحياء جميع المشايع.. وألّا يبقى من هذه المأساة سوى هذه الصور».

الإثنين 5 تشرين الأول 2020 العدد 119
Lundi 5 Octobre 2020 no119

الأخبار

رأس المال

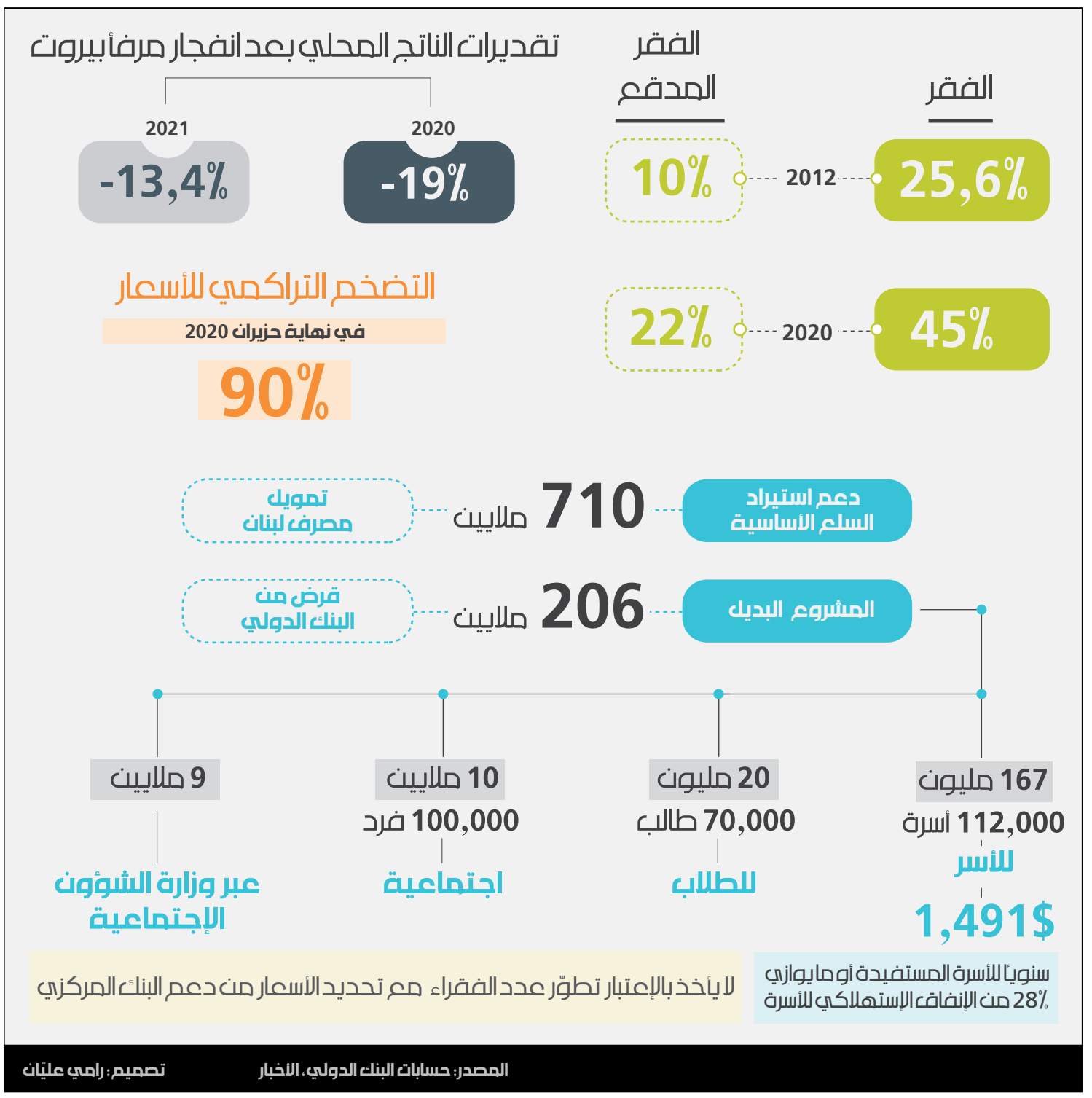

في العدد

02
محمد وهبة
اقتصاد الكاش

03
رسالة إلى المدير العامّ للمالية: يجب زيادة الدولار الجمركي

04
ليا القزي
تحويل الأموال إلى أصول قابلة للتهريب

06
ماهر سلامة
أين ذهبت تريليونات العالم؟

08
جورج سالم
خيارات الإفلاس: تصدير السلع أو الناس؟

«الموت بألف طعنة» حتى تستقرّ الليرة

حسن شقراني

هل أصبح الأسوأ وراءنا فعلاً؟ من يجد سبيلاً إلى الثقة بالكلام الصادر أخيراً عن رياض سلامة لعله يتأمل خيراً وهو يحصي آخر دولارات أو ليرات موازية - وهي تختلف وفق المعادلة المعتمدة - في جيبه. حاكم مصرف لبنان حسم المعادلة من جانبه عندما قرّر البقاء والمواجهة. فمع تأقلم الاقتصاد اللبناني مع ثلاث أسواق صرف بالحد الأدنى، يراهن الحاكم على تعطش المواطن لسعر صرف مستقرّ يكون ربما ثلاثة أضعاف السعر الرسمي السائد حالياً، ويراهن أيضاً على حاجة الطبقة السياسية إليه (وعلى خشيتها منه في آن)، وعلى تطلعها إلى انتخابات رئاسية أميركية ستفتح المشهد اللبناني على التحول باتجاه أو بآخر، مهما كانت نتيجتها. فبعدما تأكّد مجدداً أن أي برنامج اقتصادي نقدي متكامل للبنان لا يُمكن أن يمرّ إلا عبر واشنطن وذلك لضمان التسويات المقابلة، توافق جميع الأفرقاء على أن لا مشكلة في أن يعاني فقراء البلاد وطبقتها الوسطى ويتكبدون المزيد من الخسائر، بانتظار الإشارة الأميركية. ومع اقترابها يجزم رياض سلامة بأن الأسوأ انتهى. ولكن أين أضحت البلاد بعدما تخلى عنها ساستها كلياً منذ عام كامل؟

الأزمة المركّبة والمعقّدة التي تفاقمت منذ الخريف الماضي، ستؤدي إلى تقلّص الاقتصاد بواقع الخِمس تقريباً هذا العام، ما يعني أن نشاطات إنتاجية تولد أجوراً وأرباحاً وريوعاً بأكثر من عشرة مليارات دولار ستتبخر كلياً. هكذا يؤثر الركود على الفئات الهشّة مباشرة ويُتوقع أن يتضاعف تقريباً معدل الفقر والفقر المدقع مقارنة بمستويات عام 2012، ليبلغ 45% و22% على التوالي.

وفي ظل البحث محلياً عن آليات للتمنّن على المواطن عبر مشاريع مثل بطاقة الدعم وسعي الأحزاب والزعامات إلى شراء الولاءات السياسية والطائفية عبر سلل المساعدة، تُقارب المنظمات الدولية هذا الوضع بشكل عملي ولكن مسطّح في آن. فبرنامج البنك الدولي للدعم الطارئ لشبكات الأمان يعتمد المقاربة نفسها، ويرصد 206 ملايين دولار في مرحلته الأولى لكي توزع عبر الأنظمة المختلفة. وإذ يتباهى معدّوه بأن نطاق التغطية سيرتفع ليشمل 112 ألف عائلة فقيرة جداً، أي من 1,5% إلى 22%، يتناسون أن ازدياد عدد الفقراء هو العامل المتحول الأساسي وليس نسبة النجاح في الوصول إليهم لمساعدتهم. وأيضاً يعتمد البنك سعر صرف موازياً خاصاً هو 3850 ليرة أمام الدولار؛ هل هو عملي فعلاً للفقراء؟

هذا ما ينقلنا إلى جذر «الأزمة الحادة (التي) أضحت وراءنا» بحسب رياض سلامة. إذ ما استمر بمفاقمة الوضع هو قرار واضح من المصرف المركزي والسلطة السياسية لتحرير سعر الصرف وضرب القدرة الشرائية لفرض توازن جديد في إطار من المفاوضات المبطنة مع فقراء هذه الأرض. في المبدأ، عندما يُترك سعر الصرف الرسمي لآليات السوق كي تحسم مستوياته عند مقاصات نتيجة العرض والطلب، لا يشهد السعر هبوطاً حرّاً بالكامل، إلا إذا كانت السوق الموازية التي ستحدد بنهاية المطاف هذا التوازن تعيش بدورها حالة هبوط حرّ.

ينطبق هذا السيناريو على لبنان. فهو ضمن مجموعة تضم أيضاً الأرجنتين وزيمبابوي، والتي سجّلت أخيراً حالات تدهور سريع في سعر الصرف في السوق الموازية. غير أن حالة لبنان استثنائية لكونها تعكس سياسة «الموت بألف طعنة» وفقاً للتعبير المستخدم في ورقة نشرها صندوق النقد الدولي أخيراً وهو تعبير بارد وملائم في آن. يعني هكذا خيار، عملياً، أنه إذا لم تعمد السلطات النقدية والسياسية والمالية إلى تبنّي التعديل المباشر لسعر الصرف على نحو وثيق وسريع لتخفيف الكلفة، فإن البديل هو مقاربة تدريجية تكبّد الاقتصاد عموماً وفئاته الأكثر هشاشة خصوصاً أكلافاً عالياً لا يُمكن احتواؤها سوى برفع معدلات الفوائد بشكل كبير لكبح توقعات تراجع سعر الصرف مستقبلاً. غير أن هكذا مقاربة قد لا تصل أبداً إلى التوازن المنشود وتُبقي البلاد معلّقة بين أسواق رسمية وموازية بدون أفق، كما هي حالة لبنان حالياً.

وإذا استمرت العوامل التي تُشكل ضغطاً على سعر الصرف، فمن المتوقع أن يضعف السعر أكثر إلى حين معالجة المشاكل الهيكلية - سياسية كانت أم اقتصادية - أو تحقيق نتائج مالية ونقدية مباشرة تنعكس إيجاباً على عمليات الحساب الجاري ووضعية البلاد بالنسبة إلى الخارج والعملات الصعبة. المعضلة اللبنانية هي أن النظام السياسي القائم لم يعد صالحاً للإدارة، ناهيك بطمأنة السوق بشأن العملة الوطنية. ولربما أمام الليرة أشواط طويلة، وألف طعنة إضافية، قبل الاستقرار النهائي.

يتحدّث حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عن تحوّل اقتصاد لبنان إلى «الكاش» بشكل وصفي يرمي إلى نزع مسؤوليته عن أسباب هذا التطوّر. يلوم آخرين من دون أن يحدّدهم. ينسى أن هذا التحوّل هو وسيلة دفاعية لجأ إليها الأفراد والشركات لتجنّب ابتلاعهم من نموذج السياسات النقدية الفاشلة. فشلت هذه السياسات في إدارة النموذج طوال العقود الثلاثة الماضية، وهي تفشل في إدارة أزمته اليوم

اقتصاد «الكاش»

وسيلة دفاعية في مواجهة «السياسات» المتــطرفة

محمد وهبة

في 13 أيلول الماضي، شارك حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في مؤتمر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وقدّم مداخلة عن بُعد لمقاربة الوضع في لبنان على النحو الآتي: حصلت سلسلة من الصدمات أدّت إلى أزمة سيولة وانعدام الثقة بالمصارف بعد إغلاق ثلاثة أسابيع، ما ضغط على سعر الصرف وتحويل الاقتصاد إلى «الكاش».

رمى كلمته ومشى ليترك انطباعاً أن هذه الظاهرة لم تأتِ بمثابة ردّ من السوق بشقّي العرض والطلب تجاه فشل النموذج الذي شارك فيه تأسيسه وإداره سلامة طوال العقود الثلاثة الماضية. نموذج سلامة ابتلع المدخرات وانتقى مجموعة لإنقاذها على حساب الآخرين كلّهم. هي المجموعة ذات النفوذ الأقوى التي كانت تعتاش على الريوع التي يوفّرها سلامة لهم. ما فعله سلامة هو رسمُ المسارات لدخول الأموال وخروجها ليصبح توجيهها حتمياً في اتجاه القلّة.

وكلامه عن «سلسلة من الصدمات» مجهولة السياق والفاعل والمفعول به، يُظهر أنّ تحوّل القطاعات نحو التعامل بـ«الكاش» كان أمراً قدرياً لا يرتبط إطلاقاً بأسباب الانهيار ولا بإدارته القائمة إذا أمكن وصفها بـ«إدارة». هذه الظاهرة في السوق لا تحصل من دون دفع من السياسات النقدية والمصرفية، بمعنى آخر، لا تحصل من دون علم ورعاية المصرف المركزي، ولا يمكنه ادعاء جهله بها، لأن ذلك يعني جهله بآليات السوق التي يديرها.

الطريق نحو «الكاش»

إذاً، لماذا يتحوّل الأفراد والشركات نحو زيادة استعمالهم للعملات الورقية بدلاً من النقود الإلكترونية؟ انعدام الثقة بالمصارف. وهل انعدمت هذه الثقة بسبب إغلاق المصارف لثلاثة اسابيع، أم بسبب حجم التراكمات التي أدّت إلى انفجار النموذج وإفلاسه؟ لا يمكن الادّعاء بأي طريقة، أن الإغلاق هو مسبّب الأزمة. المسألة أعمق من ذلك بكثير. فمن الثابت حتى الآن، أن الانهيار كان حتمياً في ظلّ نموذج أسّس له سلامة في مطلع التسعينيات وإداره لغاية اليوم. أتيح لإدارة هذا النموذج الاحتيال على أزمات سابقة من خلال مؤتمرات دعم دولية في باريس، إلا أنه في عام 2016 بدأت الأزمة تتسارع، ولم يعُد التعامل معها قابلاً للترقيع بمؤتمرات دعم دولية، ما اضطر سلامة إلى تنفيذ هندسات مالية أدّت بدورها إلى تسارع إضافي في الانهيار. استمرّ الأمر إلى أن تكثّف الانهيار على شكل اضطرابات اجتماعية انفجرت في 17 تشرين الأول 2019 وأقفلت المصارف لثلاثة أسابيع ظنّاً منها أنها ستركب موجة «الربيع اللبناني» لتبقى الركن الأقوى في النظام المتولّد من الأزمة. لم يراهن سلامة على المصارف ولم يقف ضدّها. لعلّه ظن أن الوقوف «على التلّة» سيمنحه رؤية أفضل لمسار الخسارة والربح ويمنحه فرصة أوضح للرهان على الموجة الرابحة وركوبها. لم يعاقب مصرفاً واحداً بسبب إقفاله. لم يُؤنّب مصرفاً واحداً على الـ«كابيتال كونترول» الانتقائي وغير النظامي الذي فرضته المصارف على عمليات السحب والتحويل، بينما حظي أصحاب النفوذ بمعاملة خاصّة حتى أثناء إقفال المصارف. النتيجة نفسها: لم يعاقب أيّ مصرف على سلوكه الائتماني في السوق. لاحقاً، جرى إقلاع سعر صرف الدولار بمواجهة خطة الحكومة التي حدّدت حجم الخسائر في النظام المصرفي، وخلق مصرف لبنان عدة أسعار للصرف، وتدخّل شارياً وبائعاً للدولار في السوق.

> **الكابيتال كونترول غير الشرعي ووجود أسعار متعدّدة للدولار ولجوء مصرف لبنان إلى خلق كتلة نقدية كبيرة بالليرة عزّزت الانتقال نحو التبادلات على أساس «الكاش»**

> **يمثّل التداول بالنقد الورقي ارتفاعاً للمخاطر السوقية الناشئة من شعور بانعدام الثقة بثبات سعر صرف الدولار**

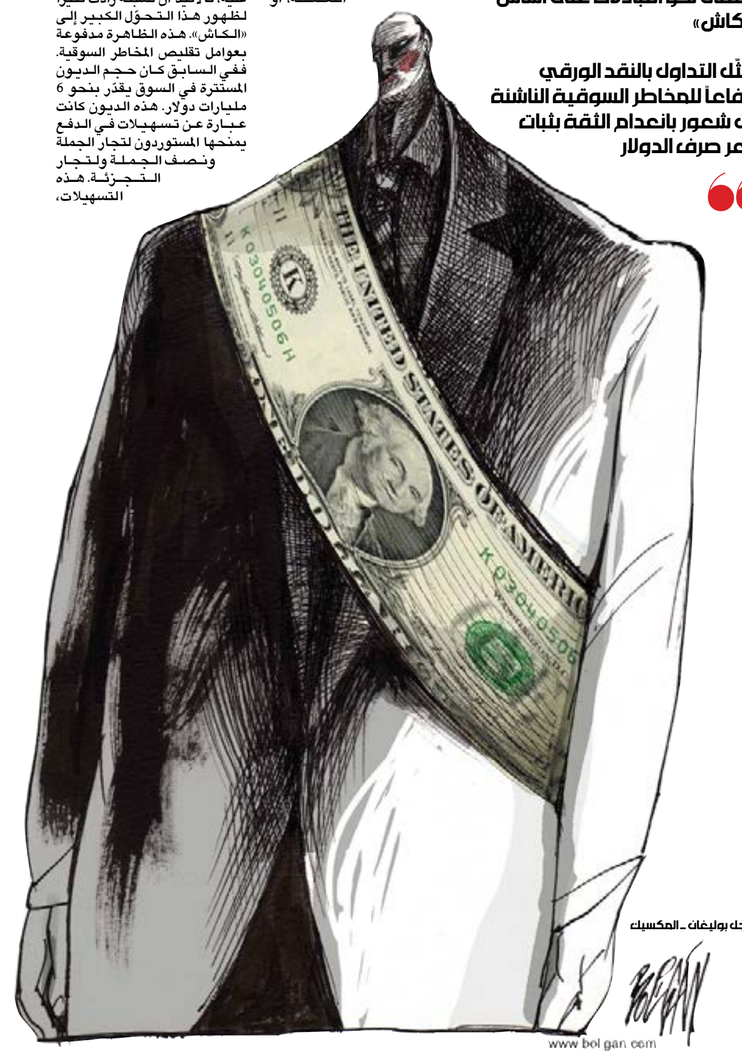

انجل بولغان ـ المكسيك

آليات «المركزي» هي السبب

في ظلّ هذه البيئة، بدأت السوق تتحوّل تدريجاً نحو «الكاش». سياق التحوّل ليس بعيداً عن دوافعه الاقتصادية. فالكابيتال كونترول غير الشرعي الذي فرضته المصارف على الزبائن، قلّص مباشرة حجم الأموال المودعة في المصارف والقابلة للتداول في السوق. وبسبب رغبته في إطفاء خسائره مع المصارف، عمد مصرف لبنان إلى إصدارات نقدية إضافية لتوسيع الكتلة النقدية قيد التداول خارج النظام المصرفي. هذا الأمر عزّز ميل السوق نحو اعتماد «الكاش». أصلاً التعامل بالنقد الورقي على النطاق الواسع الموجود في لبنان، لم يكن متاحاً من دون هذه الإصدارات. أكثر من ذلك، إن الآلية التي حدّدها مصرف لبنان لدعم استيراد السلع الأساسية: محروقات، دواء، طحين، مستلزمات طبية، تدفع التجّار نحو استعمال النقد بدلاً من وسائل الدفع المصرفية. فالخوف من توقف الدعم فرض على الجميع التعامل على أساس «الدفع النقدي قبل التسليم». أما باقي الشركات، فباتت تعمل على توفير السيولة النقدية من خلال بيع الشيكات المصرفية بفائدة حسم تصل إلى 70% من قيمتها. فبنتيجة تعدّد أسعار الصرف، وبنتيجة النقص في السيولة النقدية، ورغبة مصرف لبنان في إطفاء الخسائر عبر عمليات نقدية توسعية، بات سعر النقد الورقي (الكاش) يرتفع بتسارع. وهذا الأمر ينطبق على الكاش بالعملة الصعبة (الدولار) وبالعملة المحلية (الليرة).

الأفراد أيضاً لهم مسارٌ مرتبط بالمصارف وبأسباب انفجار الأزمة. فعندما شعروا أن مدخراتهم مهدّدة في المصارف، عمدوا إلى سحبها إلى أن أوقفت المصارف بالكامل منحهم الدولارات أو حتى الليرات التي كان يتم تحويلها إلى دولارات في السوق الموازية. الهدف كان خزن الدولارات في المنازل، أو تحويلها إلى أصول ذات قيم أكثر استدامة، أو استعمالها في عمليات المضاربة على العملة، أو تهريبها من المصارف خوفاً من هيركات يطالها... كانت السيولة النقدية حاجة أساسيّة للأفراد والشركات.

إدارة نظام المخاطر

وبمعزل عن حجم «الكاش» المستعمَل سابقاً في الاقتصاد المحلّي ومدى الزيادة التي طرأت عليه، فالأكيد أن نسبته زادت كثيراً لظهور هذا التحوّل الكبير إلى «الكاش». هذه الظاهرة مدفوعة بعوامل تقليص المخاطر السوقية. ففي السابق كان حجم الديون المستترة في السوق يقدّر بنحو 6 مليارات دولار. هذه الديون كانت عبارة عن تسهيلات في الدفع يمنحها المستوردون لتجار الجملة ونصف الجملة ولتجار التجزئة. هذه التسهيلات، مبنية أساساً على التسهيلات المصرفية التي يحصل عليها المستورد أو التاجر مقابل نسب فائدة معيّنة محدّدة في إطار المخاطر الائتمانية. في ظلّ إقفال المصارف وامتناعها عن تحويل الأموال إلى الخارج، صارت المخاطر الائتمانية مرتفعة من دون أن تعبّر عنها أسعار الفائدة، وصار المستورد والتاجر والصناعي واي طرف آخر في النشاط الاقتصادي، يفضّل التعامل بالنقد الورقي المباشر لتجنّب مخاطر السوق. فعلى سبيل المثال، إن بيع مخزون السلع التي لا تفسد سريعاً ينطوي على مخاطر كبيرة إلّا إذا تمكّن التاجر من تحصيل ثمن مبيعاته مباشرة ليُتاح له الاستفادة من القيمة الاستبدالية للسلع التي باعها قبل ارتفاع سعر الدولار مجدداً، وخصوصاً أن غالبية المبيعات تتم بالليرة. مثل هذا الأمر يحفّز التوقعات لمستقبل سعر الليرة مقابل الدولار، ويدفع المؤسسات، قصداً لمزيد من الربح، أو تجنّباً لخسارة في قيمة الرساميل، إلى زيادة هامش فوق سعر الدولار المتداول لحماية رساميلها وأرباحها من التآكل. وهذا الأمر تمارسه بتوقيت يناسبها فقط.

الأفراد يمارسون سلوكاً مماثلاً عندما يلجأون إلى تخزين السلع بكميات كبيرة، سواء كان المحفّز احتمال ارتفاع سعر الدولار، أو تدهور الثقة السياسية، أو أي عامل آخر مثل احتمال رفع الدعم، أو إغلاق المناطق بسبب «كورونا». بهذه الحال هم يحاولون أن يشتروا بأكبر كمية ممكنة من الليرات التي بحوزتهم، كميات من السلع بهدف تخزينها خوفاً من خسارة المزيد من قوّتهم الشرائية، أو تجنّباً لخسارة أكبر في مدخراتهم وما يملكونه من ثروات مهما كان شكلها أو طبيعتها.

إنه نظام المخاطر يتحكّم بالجميع. هو النظام نفسه الذي يديره سلامة. بالنسبة له مخاطر بقاء حكومة حسان دياب كان أعلى من استبدالها بالـ «لا حكومة» التي نعيشها اليوم. بالنسبة له، هو ينقل مخاطر انكشاف المنظومة السياسية ويحوّلها إلى مخاطر ائتمانية في السوق تقع حكماً على الأفراد والمؤسسات. لذا بات التداول بالنقد الورقي يمثّل ارتفاعاً في المخاطر السوقية الناشئة من شعور بانعدام الثقة بثبات سعر صرف الدولار. فالمسألة تتعلّق بدوافع هذا التحوّل ونتائجه في السياق الذي نشأ فيه. في السابق كان «الكاش» يتدفّق إلى لبنان بسهولة وبسلاسة وبكميات أكبر بكثير من دون أن ينطوي على مخاطر كهذه. لذا لا يمكن التبرؤ من هذا التحوّل واعتباره فعلاً من أفعال القدر. إنه نتائج سياسات متطرّفة بقيادة رجل جاهل.

مقال

الشركات أمام تحدّي «تقييم الاستمرارية»

شربل قرداحي

كثُرت في الآونة الأخيرة التحليلات بما يتعلق بالاقتصاد الوطني وأثر الأزمات المتلاحقة وآخرها انفجار مرفأ بيروت، على المؤشرات الماكرو - اقتصادية. إلّا أن قلّة من المحللين، تطرّقوا إلى أثر هذه الأزمات على وضعية الشركات في القطاع الخاص والتي أصبح عدد كبير منها مهدداً بفعل التراجع الاقتصادي وجائحة كورونا وارتفاع سعر الصرف وعدم توفر العملات الصعبة، وأزمة السيولة العامة، والأزمة المصرفية... هذه العوامل وضعت نسبة كبيرة من المؤسسات والشركات أمام واقع إقفال أبوابها وتسريح عمالها، وتعثّر سداد ديونها للموردين أو للمصارف... تؤثّر هذه الأزمات على سيولة وملاءة وربحية الشركات اللبنانية ما يثير شكوكاً كبيرة بقدرتها على الاستمرار في أعمالها.

إزاء هذه المخاطر، تترتب نتائج مالية، وخصوصاً محاسبية، على بيانات الشركات والمؤسسات اللبنانية، ولا سيما أننا نقترب من نهاية العام أي الفترة التي يتوجب فيها على المؤسسات إصدار حساباتها وفقاً للمعايير المعتمدة، بما فيها المعايير الدولية.

لعلّ أخطر سؤال يجب على المدقّقين الخارجيين والمديرين التنفيذيين الماليين الإجابة عنه، هو قدرة كل شركة على متابعة نشاطها في المستقبل القريب وإمكانية استمرارها في خدمة الاقتصاد والزبائن. إن تقييم الاستمرارية موضوع حاسم لدى إقفال الحسابات في نهاية السنة المالية الجارية. قد يكون هناك أيضاً تأثير على الافتراضات التي وضعتها الإدارة في قياس الإيرادات والمصاريف في بيانات الشركة!

في الدول الأخرى، التي تعاني فقط من تداعيات أزمة كورونا، أعلنت العديد من الشركات توقفها عن العمل، أو حدّدت بوضوح في بياناتها أن استمراريتها مهددة. انطلاقاً من ذلك عمدت إلى إعادة هيكلة موجوداتها ومطلوباتها رغم أن العديد منها تلقّى مساعدات حكومية، لذا كيف هو الحال في لبنان حيث تعدّ أزمة «كورونا» واحدة فقط من مجموعة أزمات مالية وبنيوية متراكمة وحادّة.

يتم تقييم الاستمرارية في نهاية السنة عادةً، مع لحظ للتطورات حتى تاريخ إقفال الحسابات. في ختام عام 2019 مثلاً، تم اعتبار الكورونا حدثًا بعد الإغلاق وجب الافصاح عنه في عملية تقييم الاستمرارية.

يمكن النظر في ثلاث حالات لدى إقفال الحسابات:

- ضمان استمرارية النشاط على الرغم من الصعوبات.
- استمرارية غير مؤكدة، عندما تؤدّي الصعوبات إلى حالة تعليق المدفوعات.
- تعرض استمرارية النشاط للخطر بشكل دائم، حيث

> **في الدول التي تعاني من تداعيات أزمة كورونا، أعلنت العديد من الشركات توقفها عن العمل، أو حدّدت بوضوح أن استمراريتها مهددة**

تزداد مخاطر تعليق المدفوعات خلال فترة لا تقل عن 12 شهراً، وهذه حال عدد كبير من الشركات اللبنانية. هناك حالياً، العديد من الأمور الأساسية المجهولة، كمدّة الأزمة، وامتدادها، ونتائجها. فعلى سبيل المثال، عندما يكون استمرار النشاط متوقفاً على تجديد قرض ائتماني، فإن الأرباح المحققة في السابق وسهولة الاقتراض من المصارف في سياق «عادي» لا تكفي لاستنتاج ضمان استمرارية النشاط. لذا يجب في السياق الحالي على الشركات اللبنانية التي تستنتج أن الاستمرارية مضمونة عند تاريخ الإغلاق، رغم الصعوبات التي واجهتها منذ كانون الثاني 2020، أن تقدم شرحاً للأسباب التي أدت إلى هذا الاستنتاج.

أما عند تعرض استمرارية النشاط للخطر بشكل دائم، فيجب لدى تاريخ الإغلاق تقييم الحسابات بقيم صافي الموجودات. في هذه الحالة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمكاسب رأس المال المحتملة. كما يجب أن تشير البيانات المالية إلى أسباب التخلي عن مبدأ الاستمرارية وإلى طرق التقييم الجديدة وأثرها على الحسابات.

ونشير أيضاً إلى تأثير تقلبات سعر الصرف على نتائج الشركات التي تواجه حالياً صعوبات ناتجة عن التضخم المرتفع (لدى احتساب فرق الصرف، وتقييم المخزون...).

عند تاريخ الإغلاق، يجب تحويل البنود النقدية (مثل الذمم المدينة والدائنة التجارية) بالعملات الأجنبية باستخدام سعر الإغلاق، في حين يجب تحويل البنود غير النقدية (مثل الأصول الثابتة والمخزون) بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف عند تاريخ المعاملة (أي تاريخ الشراء). تؤدي هذه المعادلة إلى تغييرات في بنية البيانات المالية.

رسالة

رسالة من مدير الواردات إلى المدير العامّ للمالية

يجب زيادة الدولار الجمركي

وجّه مدير الواردات في وزارة المال لؤي الحاج شحادة رسالة إلى المدير العام للمالية بالإنابة جورج المعراوي، يطلب منه فيها احتساب الدولار الجمركي على سعر الصرف في السوق الموازية. المقصود بالدولار الجمركي، هو تسعير البضاعة المستوردة من الخارج واستيفاء الرسم الجمركي وضريبة القيمة المضافة على أساس هذه التسعيرة. يستند الحاج شحادة في طلبه هذا، إلى وجود ثلاثة أسعار لليرة مقابل الدولار معمول بها في السوق: السعر المحدّد من مصرف لبنان بـ1515 ليرة، وسعر المنصّة الصادر عن مصرف لبنان أيضاً بقيمة 3900 ليرة، والسعر في السوق الموازية الذي وصل إلى 10 آلاف ليرة في وقت من الأوقات، ويشير إلى أن المادة 35 من المرسوم 4461 تفرض على الجمارك تحويل قيمة فواتير البضائع المحرّرة بعملة أجنبية إلى عملة لبنانية بالاستناد إلى معدّلات التحويل التي يحدّدها شهرياً أو دورياً، مصرف لبنان، وأنه لن ينتج عن هذا الأمر سوى ارتفاع محدود في أسعار السلع يمكن معالجته عبر البطاقة التموينية أو تدابير مماثلة.

نصّ الرسالة

سعادة مدير المالية العام

الموضوع: تعديل السعر الرسمي للعملات الأجنبية بغية استيفاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد.

حيث إن لبنان يشهد منذ أواخر عام 2019، ارتفاعاً في سعر صرف الدولار الأميركي وغيره من العملات الأجنبية تجاه الليرة اللبنانية وصل في فترة من الفترات إلى حوالى عشرة آلاف ليرة لبنانية للدولار الواحد، ويتم التعامل به حالياً في السوق السوداء بحدود السبعة آلاف ليرة، في الوقت الذي لا يزال السعر الرسمي 1515 ليرة.

وحيث إن مصرف لبنان أصدر أكثر من تعميم أو قرار للحدّ من التفلّت في سعر صرف الدولار الأميركي، إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور أكثر من سعر له ما بين السعر الرسمي، وسعر التحويل عبر المصارف وشركات تحويل الأموال، وسعر المنصة الإلكترونية، والسعر في السوق السوداء.

ونظراً إلى الشحّ في الدولار الأميركي في السوق المالية والمصرفية، ازدهرت ظاهرة استبدال الشيكات المصرفية بالدولار النقدي. كان التحويل يتم بداية من دون أي حسم أو بحسم محدود، ثم أصبح يتم بحسم تصاعدي حتى أصبح الحسم حالياً في حدود 70%.

وحيث إن لبنان يعتمد على الاستيراد لتأمين الغالبية الساحقة من حاجاته، ونظراً إلى الشح في الدولار الأميركي وصعوبة فتح الاعتمادات من خلال المصارف، ما لم يتم تأمين دولارات نقدية، ونظراً إلى اضطرار المستوردين إلى اللجوء إلى السوق الموازية للحصول على حاجاتهم من الدولارات للتمكن من الاستيراد،

وحيث وردت إلى وزارة المال، وإلى الإدارة الضريبية، العديد من المراجعات من المؤسسات والهيئات الاقتصادية تطالب بإيجاد آلية للمعالجة الضريبية والمحاسبية للمشكلة الناتجة عن وجود أكثر من سعر للدولار الأميركي واضطرارهم لشراء الدولار من السوق السوداء بسبب عدم قدرة الصيارفة المرخّصين على تلبية كامل احتياجاتهم أو بسبب عدم إصدار فواتير تحدّد السعر الذي تم على أساسه بيع الدولار.

وحيث إنه لغاية تاريخه توزّعت حاجات السوق المحليّة من السلع والمواد والبضائع والمعدات على ثلاث فئات:

- الفئة الأولى، تتضمن السلع المدعومة كلياً أو بنسبة 85% من مصرف لبنان، بحيث يؤمن مصرف لبنان الدولار للمستوردين على السعر الرسمي 1515 ليرة لبنانية.
- الفئة الثانية: تتضمن السلع المدعومة المصنّفة أساسية من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة وذلك بشكل كلّي، بحيث يؤمن مصرف لبنان الدولار للمستوردين على سعر المنصة الإلكترونية.
- الفئة الثالثة، تتضمن باقي السلع غير المدعومة، بحيث يؤمن المستوردون حاجاتهم من الدولارات من السوق السوداء.

وحيث إنه إزاء ما تقدم أصبحت السوق اللبنانية تعتمد ثلاثة أسعار للدولار الأميركي:

- السعر الرسمي.
- السعر بحسب المنصة الإلكترونية.
- السعر بحسب السوق السوداء (الموازية).

وحيث إن المادة 35 من المرسوم 4461 تاريخ 2000/12/15 (قانون الجمارك) تنص على أنه إذا كانت قيمة البضائع الواردة في الفاتورة محرّرة بعملة أجنبية، يتم تحويلها إلى عملة لبنانية على أساس معدل التحويل المعمول به بتاريخ تسجيل البيان التفضيلي والمُسند إلى معدلات التحويل التي يحدّدها شهرياً أو دورياً مصرف لبنان.

وحيث إن الاستمرار في استيفاء الرسوم والضريبة على القيمة المضافة على سعر الـ 1515 ليرة، من شأنه أن يؤدي إلى خسارة موارد كبيرة للخزينة اللبنانية هي بأمسّ الحاجة إليها ولا سيما بعد التدني الكبير في قيمة العملة اللبنانية.

لذلك وبناءً على ما تقدم، أرى أنه من الضروري أن يتم، أقله لغايات استيفاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة، تعديل سعر صرف الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، إلى سعر يحاكي الواقع الفعلي لسعر تلك العملات، مع الإشارة إلى أن الارتفاع البسيط في أسعار السلع الذي سيظهر في السوق وينعكس على المستهلكين النهائيين، باعتبار أن التجار الذين يشترون من المستوردين بإمكانهم استرداد أو حسم الضريبة على القيمة المضافة، يمكن معالجته والحدّ من انعكاسه السلبي عليهم، من خلال اعتماد سياسة دعم مباشر للمستهلكين اللبنانيين عبر تزويدهم ببطاقات تموين أو غير ذلك من تدابير مماثلة، ولا سيما أن عدداً من السلع الضرورية مُعفى من الضريبة على القيمة المضافة.

تحويل الأموال إلى أصول قابلة لـ«التهريب»: البحث عن دولارات «فريش»

يعمد عدد من المودعين إلى شراء عقارات بشيكات مصرفية لاعتقادهم أن هذه الطريقة تحافظ على قيمة أموالهم، إلا أن المالكين الجدد باتوا أسرى صكوك غير قابلة للتسييل مع اشتداد الأزمة. كذلك، برزت فئة أخرى استعملت الشيكات المصرفية لشراء سيارات فاخرة، مجوهرات، لوحات، بنزين، مازوت... وأي سلع قابلة للتصدير باعتبار أنها «أصول ذات قيمة» ستدرّ عليهم يوماً ما دولارات «فريش»

ليا القزي

منذ أن فرضت المصارف قيوداً غير شرعية على السحوبات والتحويل، بدأ المودعون يبحثون عن طرق فرعية لإنقاذ أموالهم. وُجهة «اللجوء» الأولى كانت قطاع العقارات، «المَعين الأول» للمواطنين عند كلّ طارئ. لسنوات، سُوّق لهذا القطاع بوصفه «أفضل استثمار». إجمالاً، شكّل «العقار» خياراً لأصحاب الحسابات التي تفوق 100 ألف دولار أميركي كأفضل حلّ لمن يُريد تحرير أمواله من جهة، ولمن يُريد تسديد ديون عليه من أصحاب الشقق أو المُطوّرين العقاريين وغيرهم. كانت المصلحة متطابقة على التسديد والقبض بالشيكات المصرفية. لكن، على خطّ موازٍ، وُجد خيار آخر تجلّى في محلّات البضائع «الفخمة»: شراء السيارات الفاخرة، المجوهرات، الساعات، السجّاد، اللوحات، أثاث المنازل، البنزين، المازوت... بشيكات مصرفية أو نقداً بالليرة اللبنانية.

ينقسم هؤلاء إلى فئات عدّة ذات توجّهات مختلفة: أصحاب الحسابات المتوسطة، التنويع بمحفظة السلع التي يشترون فيها (عقارات، وبضائع فخمة)، شراء السلع الثمينة بهدف إعادة بيعها والحصول على «الدولارات الطازجة». عملياً، صحيح أنّ من اشترى عقاراً «نجا» بأمواله من المصارف، ولكنّه بقي عالقاً في قلب «المنظومة» وسيكون صعباً عليه أن يُسيّله قريباً، فضلاً عن تكبّده أكلافاً إضافية، لها علاقة بالضريبة ورسوم الصيانة والتشغيل، وتدني القيمة. أما الذين اشتروا قطعاً فنية أو ليرة سجادة عجمية أو ليرة الذهب، فقد يكون سهلاً عليهم تسييل هذه السلع في أي مكان في العالم مقابل سيولة نقدية بالدولارات الحقيقية. ورغم أنّ طبيعة «موجة الشراء والبيع عبر الشيكات أو بطاقات الائتمان ستستمرّ طالما المصارف تفرض قيوداً»

> **موجة الشراء والبيع عبر الشيكات او بطاقات الائتمان ستستمرّ طالما المصارف تفرض قيوداً**

المسؤولية» تتفاوت، إلا أن هذه العملية تُعدّ واحدة من أشكال إخراج الأموال من النظام المصرفي ولبنان، وهي تتشابه شكلياً مع أولئك الذين تمكّنوا من «تهريب» أموالهم إلى الخارج حين كان ممنوعاً على «مودع صغير» أن يسحب 100 ألف ليرة.

برزت هذه الظاهرة مع بداية الأزمة التي انفجرت في نهاية الـ2019. خلفيّتها عدم ثقة المودعين بالقطاع المصرفي وقلقهم من عملية اقتطاع لودائعهم. كُتب الكثير من التقارير الصحافية في المطبوعات الغربية عن هذه الموجة. عن تجّار بضائع فخمة ازدهرت مبيعاتهم بسبب أشخاص يُريدون الشراء من خلال بطاقات الائتمان أو الشيك المصرفي. إحداهنّ فضّلت «استثمار» الـ20 ألف دولار التي تملكها في ساعة يد من الماركات الشهيرة. فُغترب آخر 200 ألف دولار من المصرف كشيك مصرفي، واشترى فيها عدداً من البضائع المصنفة فخمة. معارض فنية صارت تستقبل أفراداً لم تألفهم سابقاً كهواة «تجميع لوحات»، يريدون شراءها. استمرت هذه الموجة لأشهر قبل بدء انحسارها.

يروي أحد العاملين في القطاع المالي أنّه قرّر شراء لوحة بـ100 ألف دولار. «كان البائع راضياً بقبض الثمن كاملاً كشيك مصرفي». وفي الأسابيع الأخيرة تبدّلت الشروط «طالباً تسديد نسبة من قيمتها نقداً». ما الذي تغيّر؟ «بدأ التجّار اقتطاع للودائع، فراهنوا على أنّه حين تصطلح الأمور وتُعاد هيكلة المصارف، يتمكّن من إعادة إيداعه كما لو أنه حساب جديد، من دون أن يتنبّه إلى أنّ الإجراءات قد تطال الشيكات حسب تاريخ إصدارها».

«موجة الشراء والبيع عبر الشيكات أو بطاقات الائتمان ستستمر طالما المصارف تفرض قيوداً على السحوبات». ولكن إضافةً إلى خفّ «جاذبية» الشيك، هناك سبب آخر لفرملة هذه العمليات يتعلّق بانفجار مرفأ بيروت، «الذي بدّل اهتمامات الناس». في الدائرة الأولى التي أصابتها أضرار الانفجار مباشرةً، «قسم كبير من أبناء الطبقة المتوسطة أو الذين يملكون رصيداً كبيراً في المصارف. هؤلاء أعادوا ترتيب أولوياتهم نحو ترميم منازلهم وشركاتهم. لا يُخفي هذا التاجر، أنّ شراء السلع الثمينة «وسيلة لإعادة تسييلها في الخارج»، مشيراً إلى «وجود شقّ إيجابي يختلف عمّن هرّبوا مبالغ هائلة إلى الخارج، يكمن في أنّ شاري البضائع الثمينة اشترى فيها من لبنان، ما يعني تحريك الدورة الاقتصادية بحدّ مُعيّن».

ثمة دلالة واضحة على ما يحصل. فقد انخفضت ودائع القطاع المصرفي بقيمة 15,6 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من الـ2020، بين من سُمح له بتحويل الأموال إلى الخارج، ومن سحب أمواله النقدية من المصرف، ومن قرّر شراء العقارات أو البضائع الثمينة. حالياً، يقول أحد المسؤولين المصرفيين إنّ «قلّة من التجّار لا تزال توافق على الدفع بالشيكات أو بطاقات الائتمان، لأنّ من يشتري البضائع الثمينة يضع هدفاً له هو بيعها وتحصيل الدولارات الطازجة منها. تدنّت قيمة الشيك، وبات التاجر يعتبر أنّه عوضاً عن بيع سيارة مثلاً بشيك مصرفي لا يمكن تحصيله مباشرة، فإنه قادر على تصدير السيارة وبيعها والاستفادة مباشرةً». ويلفت إلى أنّ «ليست كلّ الودائع التي سُحبت بواسطة الشيكات استُعملت لتمويل شراء بضائع فخمة أو عقارات بها، فهناك نسبة منها محجوزة مع أصحابها». من لم يتصرّف بالشيك، «إنما اعتقد أنّه بذلك يُحافظ على أمواله من أي اقتطاع للودائع، فراهنَ على أنّه حين تصطلح الأمور وتُعاد هيكلة المصارف، يتمكّن من إعادة إيداعه كما لو أنه حساب جديد، من دون أن يتنبّه إلى أنّ الإجراءات قد تطال الشيكات حسب تاريخ إصدارها».

مؤشر

فقاعة العقارات 2020 العالم متورّم

المصدر: مصرف UBS

صمود سوق الإسكان

في السنة الماضية تضاعف ارتفاع الأسعار رغم الركود العالمي. 4 مدن سجّلت معدّل نموّ سلبياً، علماً بأن آخر مرّة سُجّلت فيها معدلات نموّ سلبية في عدد مدن أقل كانت عام 2006.

سوف الإسكان الأوروبية «ساخنة»

غالبية المدن الواقعة ضمن منطقة خطر الفقاعة هي في منطقة اليورو، حيث تؤجج الفائدة المنخفضة الارتفاع في أسعار الإسكان. في الولايات المتحدة تغيّر الأسعار متخلّف عن المتوسط الوطني.

تأثير الوباء تاجّل

خفّفت التسهيلات الائتمانية للشركات وخطط العمل ذات المدى القصير، من حدّة الأزمة الناتجة عن جائحة «كورونا»، ما سهّل القدرة على تحمل أسعار القطاع. الحكومات ساعدت أصحاب المنازل من خلال دعم الإسكان، خفض الضرائب، وتعليق إجراءات وضع اليد على الوحدات المرهونة.

لا طفرة في الإقراض

رغم معدلات فائدة الرهن العقاري المنخفضة تاريخياً، فإن الإقراض بقي عند مستويات منخفضة. بعد الأزمة المالية الكبرى، اتّجه متوسط حجم الرهن العقاري القائم، بالتوازي مع معدّل نمو الناتج المحلي.

نتائج ضارّة على المدى الطويل

ستنشأ مرحلة تصحيحية للسوق عندما يتوقف الدعم ويزداد الضغط على المداخيل. سيؤدي هذا الأمر إلى تحوّل في النموّ السكاني بعيداً عن المدن في اتجاه المناطق الحضرية، فضلاً عن احتمال زيادة الضرائب وخفض نفقات الدولة. كل هذه العوامل لا تبشر بالخير لأسعار العقار.

المستثمرون يجب أن يكونوا حذرين

نسبة السعر إلى الإيجار وصلت إلى مستويات مرتفعة قياسية فيما معدلات نموّ الإيجارات غير مؤكدة. في ظل هذه البيئة، إن فكرة بيع العقارات تستحق النظر، لأن المستثمر بإمكانه أن يجد أصولاً ذات علاقة أفضل في ما يخص مخاطر الاستثمار والعائد عليه.

«النقد الكوني» يحفظ الثروة والمدّخرات

ماهر سلامة

يغرق لبنان في أزمة مركّبة؛ اقتصاد مدمّر، واختناق مالي، ووضع نقدي قاتم، تزامناً مع فوضى سياسية واضطرابات اجتماعية. بنتيجة هذا الوضع، خسرت الثروات المحفوظة في الأصول نسبة مهمة من قيمتها فتمثّلت شريحة من الناس هاجس الحفاظ على ما تبقّى من ثرواتهم عبر تحويلها إلى النقد الورقي بالعملة الأجنبية (الدولار). فالثروة، مهما كان حجمها أو شكلها، باتت مهدّدة بالذوبان والتبخّر ولم يعد هناك مجال لحفظها سوى بتحويلها إلى النقد الذي يُسمّى «الثروة الكونية».

منذ عقود كان لدى لبنان سياسات مالية ونقدية متطرّفة. كانت السمة الأبرز في النموذج الاقتصادي اللبناني سموّ السياسات النقدية والمالية على الاقتصاد الحقيقي بكل محرّكاته. جاءت هذه النتيجة بعد قرار تثبيت سعر صرف الليرة مقابل الدولار منذ نهاية الحرب الأهلية، واستمرّ الأمر لغاية حصول الانهيار في مطلع هذه السنة. انعكس الأمر خسارة في المداخيل والمدّخرات والثروات. الأجر الوسطي في لبنان خسر أكثر من نصف قيمته، بينما المدّخرات في المصارف باتت مقيّدة بضوابط السحب والتحويل غير الشرعية، ولم يعد ممكناً الوصول إليها إلا عبر سحبها ضمن سقف محدود على سعر صرف يبلغ 3900 ليرة مقابل كل دولار، أي أقلّ من السعر في السوق المحلية بنحو 4600 ليرة (السعر في نهاية الأسبوع الماضي بلغ 8500 ليرة مقابل الدولار). ثمة فئة من المدّخرين، سواء أكانوا من المودعين ذوي الودائع الصغيرة أم المودعين ذوي الودائع الكبيرة، سحبت مبكراً مدخراتها أو قسماً منها، وحوّلته إلى دولارات ورقية يمكن تخزينها في المنازل بهدف الحفاظ على قيمتها أو استعمالها بقيمتها الفعلية في السوق.

هل نقل الثروة من مدخرات مصرفية أو من أصول ثابتة إلى نقد بالدولار هو وسيلة جيّدة لحفظ الثروة؟

فهذا يعني وجوب اقترانه بفائدة غير مباشرة ناتجة عن السلع التي يشتريها، أما إذا أردنا أن يسفر الإيطالي أوغوستو غرازياني، فقد حصل تحول في التعريف المالي عند الاقتصاديين بعدما كان التعريف الأساسي يركّز على النقد كقوّة شرائية. أصبح التعريف مرتبطاً بتخزين الثروة. «إذا كان المال يُستخدم كقوة شرائية فقط في الاقتصاد الرأسمالي، تحوّلت من وسيلة لتسهل وتبادل وتقييم السلع والخدمات، إلى وسيلة لحفظ الثروة. هنا السؤال الأهم: هل النقد هو وسيلة جيدة لحفظ الثروة؟ النقد يُسمى «الثروة الكونية» وأهم مسألة مرتبطة به هي أن الثروة تُحفظ به. ففي ظل النظام الرأسمالي، جرى تسليع كل شيء، وبالتالي لم يعد ضرورياً الاحتفاظ بالسلع، بل بالقيمة، والنقد هو مؤشر على ارتفاع القيمة أو انخفاضها. في ظل هذا النظام الرأسمالي لا بديل من النقد. بهذا المعنى يكون الدولار هو حافظ الثروة الكونية اليوم، أو وسيطاً لحفظ المدّخرات الكونية.

ولأن الدولار صادر عن الولايات المتحدة الأميركية ولديها القدرة على تحريكه، فإن خفض قيمة الدولار أو رفع قيمته سيؤدي إلى نتيجة مماثلة في الأصول المحفوظة من خلاله. طبعاً هناك الكثير من العوامل التي تحدد سعر تداول النقد مثل سعر الفائدة. لنأخذ مثالاً على قيمة الثروة المحفوظة من خلال الدولار: في آخر الألفية الثانية، قرّر محافظ الفدرالي الأميركي بن برنانكي، خفض سعر الفائدة ما دفع المستثمرين إلى الهروب من سندات الخزينة الأميركية نحو سوق السلع. يومها ارتفعت كل أسعار السلع بما فيها

> **هل نقل الثروة من مدخرات مصرفية او من اصول ثابتة إلى نقد بالدولار هو وسيلة جيّدة لحفظ الثروة؟**

النفط والقمح والأرز... وبنتيجة هذا الارتفاع تضاعفت أكلاف إنتاج هذه السلع نحو ثلاث مرات. بقرار واحد، صارت كل السلع المسعّرة بالدولار هي حافظة لثروات ولأرباح إضافية وأكلاف إنتاج ضخمة. لذا، فإن الدافع وراء الاحتفاظ بالنقد مهم في هذا الإطار. للمفارقة، إن الاحتفاظ بالمال باعتباره وسيلة شراء سلع أو خدمات يختلف عن كونه وسيلة لحفظ الثروة والاستفادة من تخزينها. يمكن تخزين النقد في المصارف مقابل سعر فائدة معينة، إلا أن الأرباح التي قد تتأتّى من ذلك مقيّدة بمجموعة أهداف تحدّدها السياسات النقدية وتفاعلها مع السياسات المالية والاقتصادية. ما حصل في لبنان، أي التهافت على تحويل الأصول إلى نقد بالدولار وتخزينها في المنازل لحفظ المدّخرات والثروات، يتعلق بمستوى المخاطر في السوق. في لبنان مخاطر الاحتفاظ بالثروة في المصرف مرتفعة. والمخاطر أقلّ إذا كانت عملة ورقية يمكن خزنها في المنازل. إيداع المال في المصرف ينقل جزءاً من المخاطرة إلى عاتق المصرف أما اللجوء إلى إيداع المال في المنازل، فقد ينطوي على مخاطر مختلفة من أبرزها خسارة الربح الريعي الذي يولّده المال في المصرف، وارتفاع مخاطر السرقة وسواها، لكنه يبقى وسيلة أفضل لحفظ الثروة في ظل القيود المفروضة في المصارف على عمليات السحب والتحويل. فهذه القيود تعني أن الثروة الفاقدة لحرية التحرّك هي تخسر قيمتها المتداولة فعلياً في السوق.

9 تريليونات دولار لمواجهة الوباء
أين ذهبت؟ من استفاد؟

إعداد
ماهر سلامة

في ظل النيوليبرالية يعمل النظام الاقتصادي في مصلحة أصحاب الثروات مقابل باقي طبقات المجتمع. فمنذ بداية جائحة كورونا اتجهت الدول إلى إغلاق اقتصاداتها لتفادي انتشار الفيروس ما انعكس انكماشاً اقتصادياً أدّى إلى زيادة معدلات البطالة والفقر وتدني معدلات الاستهلاك والإنتاج. استجابة الدول جاءت على شكل سياسات الدعم المالي التي ركّزت على خلق النقود وضخّها في الأسواق بهدف تحفيز جانبي العرض والطلب لتنشيط الاقتصاد. تعويضاً عن تداعيات الإقفال، وزّعت الحكومات رواتب شهرية للأسر، ومنحت الشركات مبالغ ضخمة. بحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، فإن الحكومات حول العالم ضخّت أكثر من 9 تريليونات دولار من خلال سياسات الدعم المالي.

أثر هذه الأموال التي ضُخّت ظهر في السوق المالية أكثر بكثير منه في السوق الاستهلاكية. فعلى سبيل المثال، فإنه منذ بداية جائحة «كورونا» في الولايات المتحدة الأميركية ولغاية شهر آب 2020، ازداد حجم الأموال المتداولة بنحو 210 مليارات دولار، كما ازداد حجم الكتلة النقدية (M1) والتي تتضمن النقد في التداول مع الودائع الجاهزة للسحب فوراً، بنحو 1,4 تريليون دولار، أما كتلة المعرّف عنها (M2) والتي تتضمن كتلة الـ(M1) مضافاً إليها الودائع التي تقلّ عن 100 ألف دولار، وأموال الصناديق (بحسب التعريف الأميركي)، فقد ازدادت بنحو 2,9 تريليون دولار. لكن اتضح أن هذه الأموال ذهبت بمعظمها إلى الأسواق المالية التي شهدت نشاطاً هائلاً بعد انهيارها في آذار، إذ ارتفعت القيمة السوقية لأسواق الأسهم الأميركية لتبلغ 163% من الناتج المحلي الأميركي، مقارنة مع 144,5% في مطلع آذار الماضي و114,3% في مطلع نيسان. هذا التراجع كان يعود جزئياً إلى أزمة النفط بعد المواجهة السعودية - الروسية.

في المقابل كان تعافي الاستهلاك الأميركي، بعد هبوط حاد بين شهرَي آذار ونيسان بنسبة 13%، أبطأ من تعافي الأسواق المالية. بعد نيسان حدث ارتفاع تدريجي في الاستهلاك نحو 14,1 تريليون دولار مقارنة مع 14,8 تريليون دولار قبل الأزمة، أي أنه لم يعد إلى مستويات ما قبل الأزمة خلافاً لما حصل في الأسواق المالية. هذا الأمر يثير السؤال الآتي: هل أصاب تدخّل الحكومة الأميركية الهدف المرسوم؟

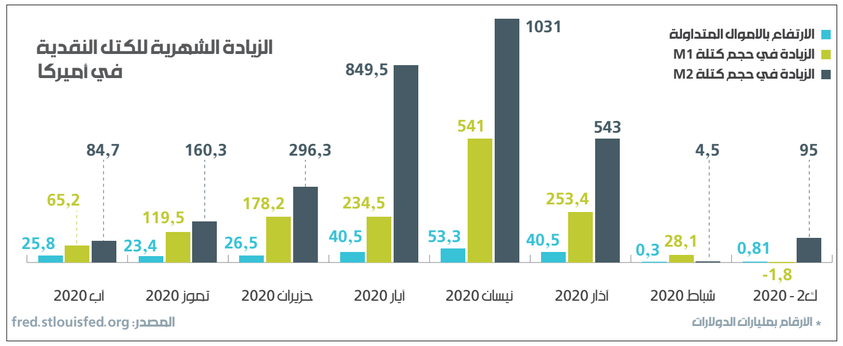

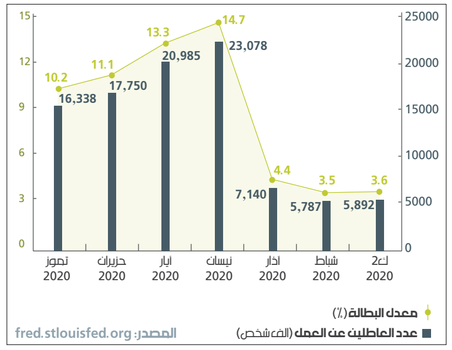

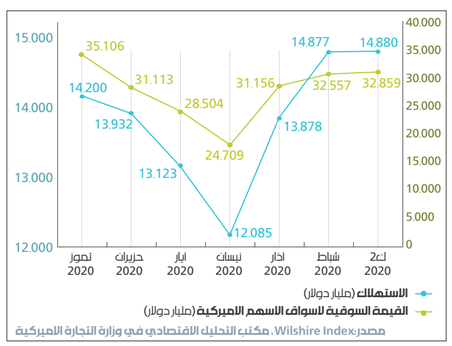

الثروة تزداد تركّزاً في أميركا

ضخّت الولايات المتحدة الأميركية نحو 2,3 تريليون دولار لمكافحة الأثر الناتج عن جائحة «كورونا»، لكن سرعان ما تبيّن أن قسماً كبيراً من هذه الأموال صبّ في جيوب الأثرياء. ففي الفترة الممتدة بين آذار وآب من السنة الجارية، زادت ثروات الـ12 الأكثر ثراء في الولايات المتحدة بأكثر من 283 مليار دولار، أي أكثر من 1% من الناتج المحلي الأميركي، وأكثر من 12% من حزمة الدعم المالي التي أقرّتها الحكومة. من هم الخمسة الأكثر استفادة من التريليونات التي ضخّتها أميركا؟ بمعزل عن الأسباب المتعلقة بطبيعة عمل الشركات التي أنتجت الثروات الإضافية لهؤلاء الخمسة، فإن نتائج التعامل مع الأزمة الأميركية واضحة لجهة توسيع تركّز الثروة في أميركا، ففي مقابل 10,5 ملايين عاطل عن العمل منذ بدء أزمة كورونا ولغاية تموز 2020، ازدادت ثروة خمسة أشخاص بقيمة 165,7 مليار دولار.

ابرز الثروات التي ازدادت بين نيسان وآب 2020

متى تنتهي جائحة كوفيد - 19؟ *

في عام 1920، سعى العالم، الذي أنهكته الحرب العالمية الأولى وأصابه وباء إنفلونزا في عام 1918، بشدّة إلى تجاوز الصراعات والمآسي والبدء في إعادة بناء الحياة. كان الناس يبحثون عن «العودة إلى الحياة الطبيعية»، على حدّ تعبير وارن جي هاردينغ. اليوم، تجد كل دولة نفسها تقريباً في وضع مماثل.

أكثر من ثمانية أشهر و 900,000 حالة وفاة بسبب وباء COVID-19، والناس حول العالم، يتوقون إلى النهاية. في رأينا، هناك تعريفان مهمان لـ«النهاية»، لكل منهما جدول زمني منفصل:

● نقطة النهاية الوبائية عند تحقيق مناعة القطيع. ستحدث نقطة نهاية واحدة عندما تكون نسبة المجتمع المحصن من COVID-19 كافية لمنع انتقال المرض على نطاق واسع. وتأمل عدة بلدان بأن يقوم اللقاح بالجزء الأكبر من العمل المطلوب لتحقيق هذه المناعة. عند بلوغ هذه النقطة، لن تكون هناك حاجة إلى تدخلات الطوارئ الصحية العامة التي انتشرت في عام 2020. وفيما قد تكون هناك حاجة إلى إعادة التطعيم بانتظام، ربما على غرار لقاحات الإنفلونزا السنوية، فإن خطر انتقال العدوى على نطاق واسع سوف يزول.

● الانتقال إلى شكل من أشكال الحياة الطبيعية. ستحدث نقطة النهاية الثانية (المحتملة، مبكراً) عندما يصبح استئناف جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية تقريباً ممكناً من دون خوف من معدل الوفيات المستمر (عندما يتوقف معدل الوفيات عن تجاوز معدلاته الوسطية التاريخية في أي بلد). أو من العواقب الصحية ذات الصلة بـ COVID-19 على المدى الطويل. ستصبح هذه العملية ممكنة من خلال أدوات مثل تطعيم السكان الأكثر عرضة للخطر، والاختبار السريع والدقيق وتحسين العلاجات والاستمرار في تعزيز استجابات النظم الصحية.

لن يبدو الوضع الطبيعي التالي تماماً مثلما كان في السابق، بل قد يكون مختلفاً بطرق مدهشة مع ملامح غير متوقعة. وسيكون الوصول إلى هذه المرحلة تدريجياً. لكن الانتقال سيعيد الكثير من المشاهد المألوفة مثل السفر الجوي والمتاجر المزدحمة والمصانع والمطاعم وصالات الرياضة، لتعود بكامل طاقتها.

كلتا النهايتين مرتبطتان بالطبع، لكن ليس عضوياً. بالحدّ الأدنى، إن الانتقال إلى الوضع الطبيعي سيأتي عندما يتوصل المجتمع إلى مناعة القطيع. لكن في المناطق ذات الاستجابات القوية للنظم الصحية، من المحتمل أن تعود الحياة الطبيعية بشكل ملحوظ قبل النهاية الوبائية.

يختلف الجدول الزمني لهاتين النهايتين تبعاً للموقع. سنشرح المعايير التي ستكون بمثابة عوامل رئيسة في تحديد توقيت الوصول إلى كل منهما. ففي الولايات المتحدة ومعظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى، يرجح أن تتحقق نقطة النهاية الوبائية في الربع الثالث أو الرابع من عام 2021، مع إمكانية الانتقال إلى الوضع الطبيعي في وقت أقرب، ربما في الربع الأول أو الثاني من عام 2021. كل يوم مهم. إلى جانب نفاد صبر غالبية الناس لاستئناف الحياة الطبيعية، فكلما طال الوقت لإزالة القيود المفروضة على اقتصاداتنا، زاد الضرر الاقتصادي.

> **يُرجح ان تكون الطرق المؤدية إلى مناعة القطيع في البلدان ذات الدخل المرتفع مشابهة إلى حد كبير لتلك الموجودة في الولايات المتحدة**

نقطة النهاية الوبائية

أرجأت غالبية الدول الأمل بتحقيق مناعة القطيع لغاية ظهور اللقاح. عند بلوغ مناعة القطيع، يمكن وقف تدخّلات النظم الصحية بلا خوف من عودة الظهور. يختلف توقيت نقطة النهاية باختلاف البلد وسيتأثر بعدد من العوامل:

● وصول، فعّالية، وتبني لقاحات COVID-19 – هذه من أهم الدوافع في الجدول الزمني لمناعة القطيع.

● مستوى المناعة الطبيعية لدى السكان من التعرض لـ COVID-19؛ بتقديرنا، قد يكون لدى ما بين 90 مليوناً و300 مليون شخص على مستوى العالم مناعة طبيعية.

● «المناعة المتقاطعة» أو «العابرة» بين مختلفة من المناعة الممنوحة، ما يشير إلى مدى المناعة الطبيعية المطلوبة للوصول إلى مناعة القطيع في ظل كل سيناريو. قد تكون التركيبة من الفعّالية والتآلف أبعد مما هو ظاهر.

ستعبّر المتغيرات الأخرى أيضاً عن الجدول الزمني للوصول إلى مناعة القطيع، بناءً على قراءتنا للوضع الحالي المتعلق بالمتغيرات، والتقدّم المحتمل لها في الأشهر المقبلة، فإننا نقدّر أن يكون التوقيت الأكثر ترجيحاً لتحقيق مناعة القطيع في الولايات المتحدة، في الربع الثالث أو الرابع من عام 2021. كما أشرنا سابقاً (في تموز 2020)، قد يحصل لقاح واحد أو أكثر ترخيصاً من إدارة الغذاء والدواء الأميركية للاستخدام الطارئ قبل نهاية عام 2020 (أو مطلع عام 2021)، والحصول على طلب بيولوجي (المعروف أيضاً باسم الموافقة) خلال الربع الأول من عام 2021.

توزيع اللقاح على نسبة كافية من السكان لتحفيز مناعة القطيع قد يحصل خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر. يتطلب ذلك التوافر السريع لمئات ملايين الجرعات، وفاعلية سلاسل إمداد اللقاحات، واستعداد الناس للتلقيح. خلال النصف الأول من عام 2021. نعتقد أن هذه كلها توقعات معقولة استناداً إلى البيانات الحالية الصادرة عن مصنّعي اللقاحات ونتائج استطلاعات الرأي حول رأي المستهلك حول اللقاحات.

يمكن الوصول إلى مناعة القطيع في أقرب وقت ممكن في الربع الثاني من عام 2021 إذا كانت اللقاحات عالية الفعّالية واستُخدمت بسلاسة. أو إذا اكتُشف حصول «المناعة المتقاطعة» لدى مجموعة سكانية. كذلك، قد لا يكون متاحاً بلوغ النهاية الوبائية حتى عام 2022 أو ما بعده إذا كان المرشحون الأوائل للقاح لديهم مشاكل تتعلق بالفعّالية أو السلامة أو إذا كان توزيع اللقاحات وتبنّيها بطيئَيْن.

في أسوأ الأحوال، نرى احتمالاً طويل الأمد يتمثّل في أن الولايات المتحدة لا تزال تكافح COVID-19 حتى عام 2023 وما بعده إذا كانت مجموعة من العوامل (الفعّالية المنخفضة للقاحات، مدة قصيرة من المناعة الطبيعية) تصطف ضدنا.

يُرجح أن تكون الطرق المؤدية إلى مناعة القطيع في البلدان الأخرى ذات الدخل المرتفع مشابهة إلى حد كبير لتلك الموجودة في الولايات المتحدة. ستختلف الجداول الزمنية بناءً على الاختلافات في الوصول إلى اللقاح وطرحه ومستويات المناعة الطبيعية، وربما في مستويات «المناعة المتقاطعة» والتغطية السابقة للقاحات الأخرى مثل لقاح BCG. حتى مع وصول بعض المجتمعات إلى مناعة القطيع، فمن المرجح أن تبقى هناك جيوب من COVID-19 حول العالم مثل المناطق المتأثرة بالحرب، أو في المجتمعات التي تستخدم اللقاحات بشكل منخفض باستمرار. في مثل هذه الأماكن، فإن بلوغ مناعة القطيع ضدّ COVID-19 قد يكون مماثلاً للحصبة – أي أنه ليس تهديداً يومياً لمعظم الناس، إلا أنه خطر مستمر. إذا تضاءلت المناعة - على سبيل المثال، إذا لم يتم اعتماد اللقاحات المعزّزة بشكل كامل - فقد يصبح COVID-19 مستوطناً على نطاق واسع.

إن بلوغ مناعة القطيع لا يعني نهاية كاملة لجميع تدخلات النظم الصحية. فمن المحتمل أن تكون هناك حاجة إلى عمليات إعادة التطعيم المنتظمة للحفاظ على المناعة، وستكون هناك حاجة للترصد المتواصل. مناعة القطيع تعني أنه يمكن رفع تدابير الطوارئ المعمول بها حالياً في العديد من البلدان.

إن الوتيرة التي تخفّف بها الحكومات التدابير الصحية العامة ستكون حاسمة. بعض هذه الإجراءات (مثل الإغلاق الكامل والقيود المفروضة على صناعات معينة) لها عواقب اجتماعية واقتصادية كبيرة، والبعض الآخر (مثل الاختبار والتعقب)، رغم أنها مكلفة، لا تؤدي إلى ذلك. يستخدم عدد من الحكومات حزماً من التدابير التي تهدف إلى تقليل عدد حالات COVID-19 والوفيات الزائدة مع تعظيم درجات الحرية الاجتماعية والاقتصادية.

الانتقال إلى الوضع الطبيعي

يمكن الوصول إلى نقطة النهاية الثانية للوباء قبل النقطة الأولى. نقدّر أن التوقيت المرجح لحدوث ذلك، هو الربع الأول أو الثاني من عام 2021 في الولايات المتحدة وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى. العامل الرئيس هو انخفاض معدل الوفيات.

نما المجتمع معتاداً على تتبع عدد إصابات COVID-19 (عدد الحالات). لكن أهمية الحالات مهمّة في المقام الأول لأن الناس يموتون من المرض ولأن من ينجون منه قد يعانون من عواقب صحية طويلة الأمد بعد الإصابة. هذا الأخير هو مجال من عدم اليقين العلمي، لكنّ هناك قلقاً من أن بعض المرضى المتعافين سيواجهون آثاراً طويلة المدى.

شهدت غالبية البلدان تقدماً كبيراً في تقليل عدد الوفيات والاستشفاء المرتبطة بـCOVID-19. البعض يقترب من القضاء على الوفيات الزائدة. تم تحقيق هذه النتائج بشكل عام من خلال مجموعة من التدخلات ذات الفعالية المعتدلة بدلاً من «الانفجار الكبير».

سيأتي الانتقال إلى الوضع الطبيعي التالي، بأي شكل من الأشكال، تدريجياً عندما يستعيد الناس الثقة بأنهم قادرون على فعل ما اعتادوا القيام به من دون تعريض أنفسهم أو الآخرين للخطر. يتطلب اكتساب هذه الثقة استمرار التقدم المحرز لتقليل الوفيات والمضاعفات، بالإضافة إلى مزيد من الدراسة العلمية بشأن العواقب الصحية الطويلة المدى للمرضى المتعافين. عندما تستعاد الثقة، سيملأ الناس الحانات والمطاعم والمسارح والأماكن الرياضية مرة أخرى بكامل طاقتها؛ السفر إلى الخارج (باستثناء السكان الأكثر عرضة للخطر)؛ وتلقي رعاية طبية روتينية بمستويات مماثلة لتلك التي شوهدت قبل الجائحة.

يعتمد توقيت هذا التحول على التقدّم نحو مناعة القطيع (نظراً إلى المزيد من الأشخاص ذوي المناعة يعني عدداً أقل من الوفيات ونتائج صحية طويلة الأجل). وعلى فعالية استجابة النظم الصحية في الدولة. التحوّل سيكون تدريجياً. لقد بدأت بالفعل في بعض المواقع ويمكن أن تتقدم بشكل جيد في معظم البلدان بحلول الربع الأول أو الثاني من عام 2021. ونظراً إلى الترابط بين الاقتصاد العالمي، فإن الجداول الزمنية للعودة إلى الوضع الطبيعي ليست مستقلة تماماً عن بعضها البعض.

لتحقيق ذلك، سنحتاج إلى تقدّم كبير في نقطة النهاية الوبائية، بما في ذلك لقاح فعال يتلقّى الموافقة على تصريح الاستخدام في حالات الطوارئ خلال الربع الرابع من عام 2020 أو الربع الأول من عام 2021، يليه طرحه بشكل سلس وتبنيه. النتائج المؤاتية على المناعة الطبيعية والمتقاطعة ستساعد في تسريع الجداول الزمنية. ستسهم خمسة معايير إضافية أيضاً في الانتقال إلى شكل من أشكال الحياة الطبيعية، فكلما تحقّق المزيد من هذه المعايير، يرجح الوصول أسرع إلى الهدف الرئيس:

● التحسين المتواصل من الحكومات لفرض التدخلات الصحية (مثل الاختبار والتتبع) التي لا تحدّ بشكل كبير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

● الالتزام بإجراءات الصحة العامة حتى تحقق مناعة القطيع.

● اختبارات دقيقة وسريعة ومتاحة على نطاق واسع تسمح بنشاطات محدّدة.

● التطورات المستمرة في العلاجات (بما في ذلك الوقائية قبل وبعد التعرض) للإدارة السريرية لـ COVID-19، ما يؤدي إلى انخفاض معدلات وفيات العدوى – بالفعل نشهد تقدماً كبيراً من خلال مجموعة من الأدوية الفعالة، مثل ديكساميثازون وريمديسيفير، وتغييرات في الإدارة السريرية.

● ثقة الجمهور بأنه لا توجد عواقب صحية كبيرة طويلة المدى لأولئك الذين يتعافون من COVID-19.

إن انتهاء الوباء والعودة إلى الحالة الطبيعية مهمان. يمثّل الانتقال إلى الوضع الطبيعي التالي هدفاً اجتماعياً واقتصادياً مهماً، ومناعة القطيع هي نهاية أكثر تحديداً للوباء. ورغم أن الانتقال إلى الوضع الطبيعي في الولايات المتحدة قد يتحقق في وقت أقرب، فيرجح بلوغ نقطة النهاية الوبائية في النصف الثاني من عام 2021. ويحتمل أن تكون الاقتصادات المتقدمة الأخرى على جداول زمنية مماثلة.

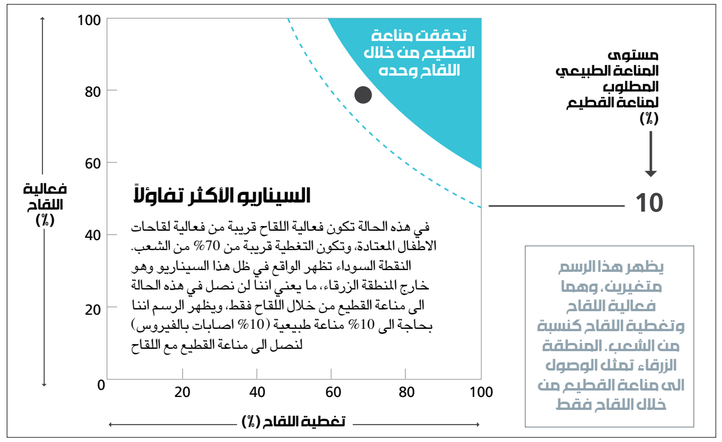

عوامل قد تساهم في الحدّ من وفيات كورونا

المناعة باللقاح

لقاح فعّال عند الفئات الأكثر تعرضاً للخطر بسبب الفيروس سيخفض معدل الوفيات بشكل كبير

المناعة العابرة

هناك أبحاث لمعرفة حسم فرص حصول المناعة لأمراض من عائلة فيروس كورونا من قبل. إذا ثبتت صحة هذا الأمر قد يسهم ذلك في إبطاء الانتشار

مناعة من خلال لقاحات أخرى

هناك أبحاث جارية لمعرفة مدى وجود علاقة بين لقاح BCG المستعمل للحماية من مرض السل، وبين انخفاض عدد حالات كورونا ومعدل الوفيات المتعلق به. فإذا ثبتت فعّاليته يمكن أن يسهم في خفض معدل الوفيات.

انخفاض في معدل العدوى

يكون الأمر ناتجاً من إجراءات فعّالة لتحديد الحالات المصابة وعزلها من خلال الفحوصات السريعة. هذا الأمر قد يؤدي إلى تخفيف انتشار الفيروس وخفض الوفيات.

علاج فعّال

فهم الفيروس بشكل أفضل يساعد في معرفة طريقة التعامل معه، ما يخفض معدل الوفيات.

المناعة الطبيعية

ارتفاع عدد المصابين بالفيروس يعني زيادة في أعداد الذين بات لديهم مناعة، ما يساعد في خفض معدل الوفيات.

المصدر: pandemic-end-19-https://www.mckinsey.com/industries/healthcare-systems-and-services/our-insights/when-will-the-covid

*** مقال أعدّه فريق عمل في شركة ماكنزي: سارون شارو وميليند وجيسيكا لامب وهما شريكان في مكتب ماكينزي في فيلادلفيا، مات كرافن وهو شريك في مكتب سيليكون فالي، آدم سابو وهو شريك رئيس في مكتب شيكاغو، مات ويلسون وهو شريك رئيس في مكتب نيويورك.**
ساهم في إعداد المقال غوراف أغراوال، كزافييه ازكو، جنيفر هيلر، انتوني راميريز، تايلور راي وسفين سميت وحزره مارك ستابلز

مقال

خيارات الإفلاس: تصدير السلع أو الناس؟

جورج سالم

تدنّى العجز في الميزان التجاري وانخفض سعر الصرف. في حالات كهذه يشتدّ الطلب على المنتجات الوطنية المتدنية السعر مقارنة مع مثيلاتها في العالم، ما يقوّي الصادرات بشكل يسدّ العجز المتدنّي في الميزان التجاري. لكننا هنا أمام معضلتين: الأولى هي مرونة التصدير؛ فعلى مدى ثلاثة عقود من التركيز على الربح السريع والمضاربة من خلال سياسة نقدية انكماشية ضعفت القدرة الإنتاجية وحلّ ما يُسمى في عالم الاقتصاد بـ«التخلّفية» (hysteresis)، أي فُقِدت الأسواق التي كان لبنان يصدر إليها بسبب ارتفاع سعر العملة تزامناً مع فقدان الترابط في شبكة العرض أو الإنتاج. فقدان مرونة العرض يعني أنه مهما تدنّت قيمة العملة وزاد الطلب على المنتجات المحلية، فإن أثر السياسات السابقة سيخلق «تخلفية» في قدرات الإنتاج التي لا تكفي لتغطية الطلب.

وبغياب القدرات الإنتاجية وغياب الأسواق التي يمكن أن نصدر إليها، يبقى العجز في الحساب الجاري على ما هو. في العادة، ميزان المدفوعات يعدّل العجز، أي عندئذ تدخل على الخط القدرات الوطنية على جذب رأس المال النقدي من خلال الثقة التي تمليها السوق المالية وأسعار الفائدة التنافسية. غير أن هذه الثقة، فُقدت بإفلاس المصارف. هذه النقطة الأخيرة هي المعضلة الثانية. «المعضلة الأولى» أنه ليس لدى لبنان قدرات على التصدير و«المعضلة الثانية» أنه ليس لديه قدرات على جذب التدفقات الإضافية.

أفلِست المصارف بقرار سياسي مبتغاه إفلاس المودعين غير المستحبين أميركياً، وطالما بقي العجز في الميزان التجاري غير معدّل، يستمر انحدار العملة الوطنية إلى أن يتعدّل الحال.

النتوءات الصغيرة صعوداً أو نزولاً في سعر العملة الوطنية لا تخفي الانحدار الحتمي الناتج عن الخلل المزمن في الميزان التجاري. بحكومة أو بلا حكومة سيستمر تدنّي العملة طالما ليس لدينا القدرة على لجم تدفقات رأس المال إلى الخارج وجذب رأس المال، أو تغطية الاستيراد بالعملات الأجنبية.

الحلول التي تطرح نفسها، هي إما الهجرة التي تزيد التدفقات من اللبنانيين العاملين في الخارج وتخفّض فاتورة الاستيراد بمدى انخفاض السكان واستهلاكهم، وإما إعادة هيكلة القدرات الإنتاجية للاستفادة من سعر الصرف المتدني. وبين تصدير الشباب أو تصدير السلع والخدمات اللبنانية، تبدو هذه الأخيرة هي الأكثر جدوى لأنها منوطة بالتنمية التي تعزّز الأمن. فكما هو مسلّم به لا تنمية من دون أمن ولا أمن من دون تنمية. ونظراً إلى تموقع لبنان سياسياً وجغرافياً شمال فلسطين، ونظراً إلى كون التوسّع أو التراكم بالعنف هو ركيزة الاقتصاد الصهيوني، فلا مفر من إعادة ربط التنمية بالأمن. لبنان يقع في منطقة تشكيل مصنع التراكم بالعسكرة، فإما الأمن الناتج عن أمن الطبقة العاملة، وإما استهلاك الذات الاجتماعية.

لكن لتفعيل الدورة الإنتاجية يُستلزم تفعيل الاعتمادات في اقتصاد السوق. السلعة وجدت كي تباع وتُستهلك، أي أن تُستَحق في السوق لغاية الربح، على عكس الغاية الاجتماعية. أي إن غايتها الربحية وليس تأمين المجتمع. لذا لكل سلعة مقابل نقدي، ولا تتواجد السلع إلا لغرض في ذاتها وليس لغرض اجتماعي. وبما أن التبادل بالنقد غايتها، فهي تكتسب سمة علاقة القيمة من خلال السوق. ظاهر علاقة القيمة هذه هو النقد أو السلعة الكونية.

لا تتوسّع السلع إلا بخلق الرقعة النقدية المؤاتية لتوسّعها وبالاعتماد أولاً. الاعتماد يُمهد الطريق، أي له الأسبقية منطقياً وتاريخياً، للصناعة أو الخدمات، وهذه أرضية أساسية للنمو الذي يعتمد ديناميكياً على الإنتاجية وتنمية القدرات التقنية. كل ما أقوله هنا يُختزل بكلمتين: كل سلعة منقَّدة والسلع لا تتوسّع إلا بتوسّع النقد أولاً.

حسابياً يعتمد معدل النموّ على كم الإنفاق على المستهلكات والاستثمار وفائض التصدير. هذه معادلة يمكن شقلبتها آخذين في الاعتبار أن النقد أو الكم النقدي ذو فعالية، فنقول إن النمو يعتمد على معادلة ألفرد مارشال. وما معادلة مارشال هذه إلا معادلة واضحة باحتضانها مفهوم فعّالية النقد أو المال أكثر من تلك المتداولة على أساس الحسابات القومية. وهذه المعادلة تسلط الضوء على أهمية الاعتماد والاستدانة، وبها يعتمد النموّ على فائض الميزان التجاري ومديونية الدولة مع مديونية القطاع الخاص – يلاحظ أن المديونية حسابياً، هي عامل في النمو لأنها الاعتماد الذي يفرش الدرب أمام الاستثمارات والاستهلاك ـ وما حصل في لبنان أن النمو كان مبنياً على مديونية استهلاكية ثابتة المسار، أي أنها لا تتأرجح بمدى غرفها من المدّخرات التي بالتالي تخفض الاستثمار. كان اللبنانيون يستهلكون المدّخرات. هذه الإشكالية تتشابه مع مفارقة التدفقات. التدفق، سواء بمساعدات أو بريع ما، يخلق اتكالية استهلاكية تحبّذ استنفاد القدرات الصناعية عبر أسعار صرف مرتفعة أم بالمضاربة على سعري الصرف والفائدة. استُنبطت هذه النتجية في أواسط السبعينيات وأثبتت تجريبياً أن المساعدات كانت استثمارات في إعاقة النمو الطويل الأجل للعالم الثالث.

بالنسبة إلى معادلة مارشال، فإن مديونية استثمارية بأسعار فائدة متدنية في مشاريع متوسطة الربحية على المدى البعيد، هي الربحية الصناعية التي تنافي الريعية النقدية القريبة الأجل. وبالصناعية أعني كذلك التقنية الخدماتية ومجمل الاقتصاد المعرفي.

الحالتان المحتملتان استناداً إلى معادلة مارشال، هما إما تضاؤل سكاني مع وقف التنمية والاقتتات على التدفقات والمساعدات، أو إعادة تفعيل الاعتماد والاستثمار الصناعي ذي السعة الاقتصادية.

الاحتمال الأول هو المتبلور حتى هذه الساعة، لأن الأيديولوجيا السائدة التي تتّخذ القرارات والمرتبطة حتماً بالطبقة السائدة، أي الإمبريالية، تشجّع الحالة الأولى. الفاعل التاريخي هنا هو الطبقة أو الأيديولوجية السائدة، وهذه علاقة تاريخية مجرّدة لكن حقيقية ماثلة أمامنا حتى لو غابت أحذية المستعمر - الاستعمار أيديولوجية مستعمرة. لكن إذا وُضع برنامج اقتصادي استثماري - صناعي، منوط بمن يُراقب كم تدفقات رأس المال إلى الخارج وتوسَّع في الأسواق للبضائع اللبنانية باتفاقيات تجارية ثنائية أو تعدديّة ينقلب واقع الحال. هذا الخيار هو الخيار الوجودي لأزمة وجودية. كان لبنان على الدوام من مصدّري العمالة بدلاً من التركيز على تصدير السلع، ورغم ذلك كان دائماً يعاني من أزمات عجز في معدلات النمو والتنمية.

لكن هذه الحالة الثانية صعبة المنال لأنها تقوي القدرات الأمنية - السيادية، وتعدّل، ولو جزئياً، موازين القوى الاستراتيجية وهذا غير مناسب للتراكم بالعسكرة. للتذكير في ظل السوق الرأسمالية، العسكرة ليست فقط عملية ترتيب للتراكم، إنما هي مدار للتراكم لا بل أهم دوائر التراكم الدولي. ما قبل الرأسمالية كانت الحروب ترتيباً للتحكّم والسلب، لكن في ظل الرأسمالية تصبح العسكرة دائرة إنتاج قائمة في ذاتها، والأسوأ أن لها دافعها الذاتي المستقل عن إرادة المجتمع.

لكن لنسلّم فرضاً أن الأزمة الوجودية المتزامنة مع أفول هيبة أميركا، استأثرت بالوعي وحفّزت الانتقال إلى التصنيع وإعادة إرساء قواعد البنية التحتية. الحالة هذه بحاجة إلى فتح اعتمادات جديدة، إلا أنه مع انهيار النظام المصرفي الذي، كما ذكرت، قامر عمداً بمدّخرات المودعين واستخرج من خلال الفوائد المركبة العالية ما يقارب ضعفَي الأصل الذي أقرضه للدولة على مدى ثلاثة عقود، بات ضرورياً اليوم وضع المصارف التجارية الخاصة جانباً؛ إعادة رسملة هذه المصارف هي عملية شبه مستحيلة ورهان الطبقة السياسية عليها خاسر لأن أعباء إغاثتها تعدّت الحدود القصوى للريع الجيوسياسي الذي يمكن أن يغطّي خسائرهما. لذا، الاتكال على مصارف عامة متخصصة في الاستثمار المجدي، أي الاستثمارات في إعادة بناء البنية التحتية وتلك التي تغذّي القطاعات المعرفية والإنتاج التنافسي التخصصي وهي أصبحت الخيار بمحض الضرورة. هذا لا يعني طبعاً التخلّي عن المودعين. إن سياسة الانكماش الناتج من التقشف هي التي تضيع الإيداعات لأنها تقلّل النموّ وقدرة الدولة - المستدين الأكبر - وكذلك القطاع الخاص، على خدمة ديونهم. بديهياً من مصلحة الناس اتباع سياسة اقتصادية مستهداة من سياسة اقتصادية سيادية.

وكما أشار فرنر (WERNER)، فإن عملية فصل الإقراض من أجل التنمية والإقراض من أجل المضاربة هي فصل ما بين التنمية واللاتنمية. وكذلك يشدّد فرنر على تواصل المصارف مع مجتمعاتها وعلى أن تكون صغيرة ومتعددة كي لا تخلق تكتلاً سياسياً ذا مصالح أبعد من المصالح الوطنية. لكن حتى هذه المصارف التي لخّصت إيجابية القطاع المصرفي في ألمانياً مثلاً، لها تاريخها الخاص المرتبط بهزيمة ألمانيا السياسية وانزواء رأسمالها في الجانب الصناعي. وما لم يذكره فرنر أن لهذه الصورة الوردية للرأسمالية التي ما هي إلا امتداد للنازية التي دمّرت ولا تزال أقبح أشكال رأس المال. ما يعاني منه فرنر هو النقص الذي تعاني منه الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، وهو أن غطاء السلطة الإمبريالية التي وفّرته للنازية أميركا وأوروبا كي تحارب ألمانيا السوفيات، لا تزال أميركا توفّره لألمانيا إلى يومنا هذا.

> إعادة رسملة هذه المصارف هي عملية شبه مستحيلة ورهان الطبقة السياسية عليها خاسر، لأن أعباء إغاثتها تعدّت الحدود القصوى للريع الجيوسياسي الذي يمكن أن يغطّي خسائرهما

لذا، نحن أمام خيار المصارف المملوكة لعامة الناس أو الحكومية، وهذه فكرة اعتمدها الاقتصاد الموجه بشكلَيه الرأسمالي والاشتراكي. نجاعة المصارف العامة أو التابعة للدولة في الحالتين، الاشتراكية والرأسمالية، مسألة تعود لحسابات الاقتصاد الكلي ولديناميكية النمو المبني على الربحية التي ذُكرت سابقاً. معدلات النمو ترتبط بمعدلات الاعتماد المتوافر للاستثمار وفاعليته عبر الزمن. وبما أن هذه المصارف تغذي التمفصل (articulation) للقطاعات الاقتصادية بالتركيز عادة على إنتاجية القطاع الزراعي الذي يُدنّي كلفة إعادة إنتاج الطبقة العاملة، أي يقوّي قدراتها الشرائية، ويحرّرها كي تنطلق للعمل في الصناعات الأكثر جدوى - بما في ذلك تحرير يد الدولة من المديونية التي تدعم الاستهلاك - نجد أنفسنا أمام حلقة تنموية فاضلة تنشئ المثيل بالتنمية الفاضلة. هذه حسابات اقتصاد كلّي مستقلة تنطبق مع اليمين واليسار، أي وجهة الصناعة بالاستثمار تجني أرباحاً إذا كنت يسارياً أو يمينياً. فعلى سبيل المثال، كما السوفيات كانت جمهورية، فإن جمهورية الويمار كانت من أوائل من تبنّى عملية إنشاء وزارة للاستثمار ملحقة بمصارف تابعة لها لتشغيل الطاقات الجامدة في المجتمع، وكذلك الأمر في اليابان لكنّ هاتين الحالتين الأخيرتين كانتا رأسمالية نقابوية capitalist corporatism، أي إن القطاع الخاص يَستملك الدولة من خلال إشراك العمالة في أطر تنهي فاعلية العمالة السياسية؛ بمعنى آخر أكّلها وسكّنها ثم وظّفها في استهلاك عمالة أخرى. كما هو معروف فإن رأس المال يدفع بنصف الطبقة العاملة كي تقتل النصف الآخر.

وفي لبنان يُستملَك القطاع العام للخاص، ويتم تفصيل العمالة بأشكال أفقية تنفي وجودها السياسي، أي إن لبنان يمارس مناهج تشبه الفاشية من دون أن يدرك ذلك.

فالفاشية تجزّئ الطبقة العاملة على أساس عرقي أو ديني بنص دستوري وتشرك هذا الفصيل أو ذاك في حصص الريع السيادي. طبعاً لا نجد في لبنان الدولة كتنظيم اجتماعي فوق النظم الأخرى، وبمنظور نظرية المجموعات لا تكوّن الدولة مجموعة كل المجموعات. التوليفة الطائفية لها تنظيمها الحديدي وشوفينيتها ونقابويتها، فإذا نحن أمام عدة حالات من تفشي ما يشبه الفاشية لكن بالمفرق وليس الجملة. لكن هذه التجزئة ربما كانت أكثر إدراراً لربحية رأس المال من الفاشية في دولة أكثر تماسكاً، لأننا إذا عرّفنا رأس المال بالعلاقة التي تكبر بمدى تفريقه للطبقة العاملة فإن هذه التجزئة الحصيفة للطبقة العاملة في لبنان، تكون قد كُوّنت كعملية إنتاج هدريّة يُستَهلك فيها الإنسان، أي يُنتَقص من حياته كي يوفر الربحية لرأس المال. استمرار تصدير البشر بدلاً من السلع ما هو إلا تكثيف لما كان يحصل في لبنان منذ بداية القرن العشرين وهدر لطاقاته البشرية. كانت إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية تكملة للهدم الاجتماعي الذي بدأته الحرب ولكن بطرق سياسية. أسباب الانهيار لا تعود إلى إرادة شخص في بضع سنوات فاتت. هذا تنظير من دون تاريخ. النظرية من دون تاريخ هي عمياء. والتاريخ هو مجمل العلاقات الاجتماعية المجرّدة وغير المشخصنة وهو كذلك مجمل صراعات علاقات القوى الموضوعية. كل هذا التعريف للتاريخ يمكن أن يُختزل بفكرة واحدة وهي أن التاريخ هو الأيديولوجيا السائدة، وما حصل قد حصل لأن سبل التفكير كلها كانت مبنية على استهلاك الذات الاجتماعي وهذه مثبتة تجريبياً ومنطقياً.

والدليل على عدم جدوى تصدير العمالة، هو أن تدفقات العاملين لا تغطّي الكلفة الاجتماعية أو ما اتفق في الوطن على إنتاج العمالة، لذا يستمر تصديرهم إلى الخارج. والمساعدات تحفّز عملية الاستلاب هذه، فمن السذاجة استدخال مفهوم كالمساعدات في ظل نظام رأسمالي تُتبع فيه الثروة بالاستغلال. المساعدات هذه، هي استثمارات في التخريب.

الأزمات الوجودية تفرض حلولاً وجودية تعيد تكوين المجتمع إلا إذا استمرّت الأيديولوجية السائدة في قلب رؤية الواقع رأساً على عقب. في ما سبق، كان المجتمع يصدّر حياته وبيئته كي يسدّ العجز في الميزان التجاري، وهو اليوم رهناً بالأيديولوجية السائدة يستمر بعملية هدر الذات بدلاً من خلق مصارف وطنية لدعم اقتصاده.

انجل بوليغان ـ المكسيك